قيمة هذا الكتاب من الفلوس المنطاق الناقة
اربعون وثمان مائة
تمعة الفقير ... سبحانه

من لم يكن يعرف النحو فواجب
للفتى يكن مد حسن اتى
ان ايكنا ...

١٨٥
٢٢٧

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Fatih
Yeni Kayıt No:
Eski Kayıt No: 4963
استوانه

T. C.
İSTANBUL
Fatih Kütüphanesi
SAYI

من كتب اضعف عباد الله الغنى حسن الدين احمد بن مصطفى الخسروى عفى عنهما

فاء الفصيحة هي التي تحذف منها المعطوف عليه مع كونه سببا للمعطوف من غير تقدير حرف شرط فان لم يحذف المعطوف عليه لا تسمى فصيحة بل ان كان سببا للمعطوف تسمى فاء السببية والا فالتعقيبية وان كان محذوفا ولم يكن سببا لا تسمى فصيحة ايضا بل تفريعية وان كان المعطوف عليه [illegible] شرطا لا تسمى فصيحة ايضا بل جزائية [illegible] المعطوف [illegible] ولم يحذف

[illegible] الكشاف

٤٩٦٤

وقف هذا الكتاب السلطان الاعظم والخاقان المعظم مالك البرين والبحرين السلطان الغازي محمود خان ابن السلطان الغازي مصطفى خان ادام الله تعالى [illegible] وانا الفقير [illegible] عفي عنه

[illegible] الله [illegible]
عبده [illegible]

الواقفية للمكتبة [illegible]

قلبي محب وانت حبيب
تقتفي مريض وانت طبيب

[illegible] الاول العلة العقلية [illegible] بالفعل [illegible] يتوقف عليها [illegible] الفاعلية
العلة التي يتوقف عليها الشيء بحسب الايجاد [illegible] الثاني العلة التي يتوقف عليها الشيء بالفعل [illegible] وجوده [illegible] الثالث العلة المادية وهي التي يكون الشيء بها بالقوة [illegible] والرابع العلة الغائية وهي التي يكون الشيء لاجلها [illegible] الشيء عليها [illegible] العلة [illegible]

قوله وعلى آله واصحابه [illegible] وقيل [illegible] الاول [illegible] ان الله [illegible] السنة [illegible] على [illegible] فانهم [illegible] في ذلك [illegible] والآل [illegible] آل الرجل اهله وعياله [illegible] وذكر [illegible] في الصحاح [illegible] اتباعه [illegible] تخصيصا [illegible] الادب [illegible] الرسول [illegible] النفس [illegible] الكتاب [illegible] الاستهلال [illegible] ذكر الادب [illegible]

قوله الكلمة مبتدأ ولفظ خبره وحق المبتدأ ان يكون معلوما وحق الخبر ان يكون مجهولا والكلمة ههنا [illegible] محدودة ولفظ وضع لمعنى مفرد حده وحق الحد ان يكون معلوما وحق المحدود ان يكون مجهولا [illegible] ان يكون كل منهما صادق من الحد والمحدود معلوما وغير معلوم [illegible] اجتماع النقيضين [illegible] ويمكن ان يجاب عنه [illegible] اجتماع النقيضين من جهة [illegible] من جهتين [illegible] من جهتين [illegible]

[illegible]
عبده [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه محمد وآله وعلى
اصحابه المتأدبين بآدابه وبعد فهذه فوايد وافية
في حل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف
حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف
وسميتها بالفوايد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وساير المبتدئين
من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر
رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها
هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس

ككتب

ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر به على طريقة كتبهم
ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون
ابتر اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا
من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف
يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكونها افرادا وجزءا
من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين
اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح
وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث
قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة
بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقال بعض
الكلم والكلمة فيهما للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة
بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة الجنسية
يقال هذا الجنس واحد وكذلك الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على

النجاة • لفظ • اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف
النحاة ابتداءً او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا
كان او موضوعا مفردا او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد
وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع
له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان
لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد
يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى
داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق
مع كون اللفظ اخصر • وضع • الوضع تخصيص شيء

بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا
يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة
غير صحيح ولا يفيد واجيب عنه بان المراد متى اطلق
اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا
يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا
حاجة الى اعتبار قيد زائد • لمعنى • المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي
ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده
مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ
الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا
وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا
بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره

فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء
الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون مو
ضوعا له قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس
الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها المو
ضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال
بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ
كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة ونحوها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان
الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص
فليس هنا مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة
مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه
ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد
الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في

مثل

مثل مقتول قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان
نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الا
فراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد
واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال
من ضمير المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان
متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له
بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد
الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء
المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة و
اعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب وامّا ما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة
على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا
يقال له لفظة واحدة وبقي قائمة وبصري مما يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه
بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت
واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة
كون الشي بحيث يفهم منه شي اخر فمتى تحقق الوضع
تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا
تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل
وهي • اي كلمة • اسم وفعل وحرف • اي منقسمة
الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها • لانها •
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع

يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على
معنى كاين في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير
حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على
معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى
اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجي تحقيق
ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني
وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى
فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في
قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما يسمى هذا
القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو
في طرف اي جانب مقابل الاسم والفعل حيث لا يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم

عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال
والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم
احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها
ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم مأخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه
وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه القسم الاول وهو
ما يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
• وقد علم بذلك • اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلثة • حد كل واحد منها • اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام
كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها كائنة
مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين

الاقسام والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم
الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم
الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده
مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف
حيث اشار الى حدودها في ضمن الحصر ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء
على تفاوت مراتب الطبايع • الكلام • في
اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة • ما تضمن • اي ما يتضمن • كلمتين •
حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه
فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم

اتحادهما • بالاسناد • اى تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة بانه يصح السكوت
عليه فقوله لفظ تناول المهملات والمفردات و
المركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الا
سناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام
زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية
سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت جعفر
وزيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة
والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب
فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان
يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف
مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه او قايم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى حكم الكلمة

المفردة

المفردة اعنى قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما
مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم هذا اللفظ واعلم ان
كلام المص ظ فى ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام
بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو
المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى
فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة و كلام المص ايضا ينظر
الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله
اخص من الجملة قيده به فيصدق الجملة على جمل
الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته وح يكون الكلام عند المص ايضا
اخص من الجملة • ولا يتاتى • اى لا يحصل • ذلك
اى الكلام • الا فى • ضمن • اسمين • احدهما مسند

والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم
فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة
ترتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد
اسم اسم فعل فعل حرف حرف وثلثة منها من
جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد
والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا
يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه
مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان
الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في
ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على

معنى

معنى كائن في نفسه اي نفسه ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص
في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى
في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى
في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبا
ره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان
يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملا
حظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى
مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل
متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو

وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه
ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم
والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه
واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان
معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوما عليه او به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة
دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء مو
ضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد
من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما

معنى في غيره اي ما دل على معنى
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه فضمير في غيره
عائد الى المعنى فحينئذ المتعلق في الذهن
الحرف ليتحصل معنى على المعنى
فيكون دلالة الحرف بالقرينة والحاصل
ان التصور والتحصيل كما اختاره
المرتضى الشريف لا الحرف
كما قال بعض الفضلاء
حاشية الحواشي

عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة
احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل
على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينو
نة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو الاستقلال
بالمفهومية فمن هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه
يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل
ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين
ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارا
جاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار

للملاحظة

لكن عبارة المفصل ... الاخير وارجاع الضمير الى ...
فهو للتقرب
عصام الدين

كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف
هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر
انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية
مستقلة بالمفهومية ملحوظة فى حد ذاتها لزمها تعقل
متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن
لما جرت العادة باستعمالها فى مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها
لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى
فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد انفسها لا فى
حد غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا فى الحرف ولما
كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى
اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة
فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله • غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة • اى غير مقترن مع احد الازمنة
الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة

للمعنى

للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لانها
جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء
كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا
ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل
مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او
عن الظروف او الجار والمجرور نحو دونك زيدا
وعليك زيدا فليس شىء منها الدلالة على احد
الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران
معناهما بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا
فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على
واحد معين ايضا فى ضمنها اذ لا يقدح فى الدلالة
على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح فى ارادة
المعين ارادة ما سواه وايضا الدلالة من الازمنة

ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال • ومن خواصه • عبّر عنها بصيغة الجمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم • دخول اللام • اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل

بالمفهومية

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص المذكورة هنا • و • منها دخول • الجر • وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل • و • منها دخول • التنوين • باقسامه على وجه الا تنوين الترنم وسيجي في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به • و • منها • الاسناد

اليه ٠ وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر من الاول والتحوق
بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشي مسندا اليه وانما اختص صعنذا
المعني بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا
فقط ولو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ٠ و
منها ٠ الاضافة ٠ اى كون الشي مضافا بتقدير
حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
وانما فسرنا الاضافة بكون الشي مضافا لان الفعل
او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اى يوم نفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق مختص
بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا
ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا ٠ وهو ٠ اى الاسم
قسمان ٠ معرب ومبني ٠ لانه لا يخلو اما ان يكون

مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل
اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو
المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي
يشبه مبني الاصل مبني ٠ فالمعرب ٠ الذي هو قسم
من الاسم ٠ المركب ٠ اى الاسم الذي ركب مع
غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قايم و
هؤلاء في قولك زيد قايم وقام هؤلاء بخلاف
ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة المفردة
نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام
زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص
الذي لم يشبه ٠ اى لم يناسب مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب ٠ مبني الاصل ٠ اى المبني الذي
هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر
بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء
في قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجي في
بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف

جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكو
رة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا
باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل فى
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لا
ستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام
الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول
الاستحقاق الاعراب بالفعل ولهذا اخذ التركيب
فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم
معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة
وهى معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند
الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلمة فى التركيب من لم يتتبع لغة
العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فايدة له معتدا
بها فى معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب

مثلا

مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره فى كلامهم ليجعل
اخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة
انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة
بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف
اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف آخره
فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغى ان يعرف اولا بغير
ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه
كما فعل المص رح ٭ وحكمه ٭ اى من جملة احكام المعرب
وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ٭ ان يختلف
اخره ٭ اى الحرف الذى هو اخر المعرب واختلافه بان
يتبدل حرفا بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة ٭ باختلاف العوامل
اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل
بان يعمل بعض منها بخلاف ما يعمل البعض الآخر وانما
خصصنا اختلافها بكونه فى العمل ايضا لئلا ينتقض بمثل
قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى

ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر
المعرب لم يختلف باختلافه • لفظا او تقديرا •
نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقدير آخره
او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى
ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا
وفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا
والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين
ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف
العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما
فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار
علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب
في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في

العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المتناهية
للمبني الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت
وهذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم
اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فائدة فيه فان
للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم
ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة • الاعراب ما • اي حركة
او حرف • اختلف آخره • اي اخر المعرب من
حيث هو معرب ذاتا او صفة • به • اي بتلك
الحركة او بتلك الحروف وحين يراد بما الموصولة
الحركة او الحروف لا يرد العامل والمقتضي ولوازمهما
على عمومها خرجا بالتبعية المفهومة من قوله فان
المتبادر من السبب السبب القريب والعوامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو
غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف
هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب

بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر يتم
حد الاعراب جمعاً ومنعاً لكن المصنف رحمه الله عليه
اراد ان ينبه على فايدة اختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله • ليدل على المعاني المعتورة عليه •
وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه امر خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام نفسه
متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل
الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب على تضمين مثل معنى الورود او
الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت
المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة
غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان تكون علاماتها ايضاً

كذلك

كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع
اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث
يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
تدل على المسمى والاعراب على صفة ولا شك ان
الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضاً متاخرة عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب به اذا اوضحه فان الاعراب يوضح
المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت
على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني
ببعض • وانواعه • اي انواع اعراب الاسم
ثلثة • رفع ونصب وجر • هذه الاسماء الثلثة مختصة
بالحركات والحروف الاعرابية والاطلاق على الحركات
البنائية اصطلاح بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها
مستعملة في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات
الاعرابية على قلة • فالرفع • حركة كان او حرفاً •

علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا او الخبر
وغيرهما • والنصب • حركة كان او حرفا • علم
المفعولية • اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او
حكما ليشمل الملحقات به • والجر • حركة كان او حرفا
علم الاضافة • اي علامة كون الشيء مضافا اليه
اذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا المترجح الى
الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية و
المفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل
كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق
للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له • والعامل
لفظيا كان او معنويا • ما به يتقوم • اي يحصل • المعنى
المقتضي • اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب
المقتضية • للاعراب • ففي جاء زيد جاء عامل اذ
به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها

وفي

وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى
المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي
مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة
في زيد فجعل الجر علامة لها • فالمفرد المنصرف •
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا
ولا غير منصرف كزيد ورجل • و • كذا • الجمع المكسر
المنصرف • اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه
سالما ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالا
عراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والا
عراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل
ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب
فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب
فيهما • بالضمة رفعا • اي حالة الرفع • والفتحة نصبا
اي حالة النصب • والكسرة جرا • اي حالة الجر
فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية في القسم

الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت
طلبة ومررت بطلبة • جمع المؤنث السالم • وهو
ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه
قد علم • بالضمة • رفعا • والكسرة • نصبا
وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على
الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب
فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ور
ايت مسلمات ومررت بمسلمات • غير المنصرف بالضمة •
رفعا • والفتحة • نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب
كما سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد
• اخوك وابوك وحموك • بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها • وهنوك •
والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء
الاربعة منقوصات واوية • وفوك • وهو اجوف
واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه • وذو مال • وهو

لفيف

لفيف مقرون بالواو لان اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف
الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة
رفعا بالواو • والالف نصبا والياء جرا ولكن لا
مطلقا بل حال كونها مكبرة لان مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب
باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين
اكتفاء بالامثلة • مضافة • لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت باخ
فينبغي ان تكون مضافة ولكن • الى غير ياء المتكلم
بالواو والالف والياء • لانها اذا كانت مضافة
الى ياء المتكلم فحكمها كسائر الاسماء المضافة اليها
ولم يكتف في هذه الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع

وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف ساير الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب • المثنى • وما يلحق به • نحو كلا • وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا • مضافا • اى حال كون كلا او كلتا مضافا • الى مضمر • وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل و

واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر • واثنان • وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها • بالالف • رفعا • والياء • المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء • جمع المذكر السالم • والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل وما الحق به • وهو • الو • جمع ذوو لا عن لفظه • وعشرون واخواتها • ى

نظايرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون
جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين
على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق لفظ
ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ يدل على معان
معينة ولا تعيين في الجموع • بالواو رفعا والياء •
نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته و
الجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد و
في اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية و
الجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون
اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما با
الحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل
واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص
المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما

بان

بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع
للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة
الرفع في الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل و
فرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه في المجموع لثقل الكسرة وقلة
المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري
اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال
• التقدير • اي تقدير الاعراب • فيما • اي في الاسم
المعرب الذي • تعذر • الاعراب فيه اي امتنع ظهوره
في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا

بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين • كعصا •
بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة
للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم
نحو • غلامى • فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لا
للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان
اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى • مطلقا •
اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص
ببعضها • او استثقل • عطف على تعذر اى تقدير الاعراب
فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه
وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون
ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى اخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
• كقاض • او غير محذوفة كالقاضى • رفعا وجرا • اى
فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة
والكسرة على الياء دون الفتحة • ونحو مسلمى • عطف

على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى
الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى فان
تقدير الاعراب فى مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى لسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن
فانقلبت الواو ياء وادغم الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء
فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب
فى حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان
الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا
ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث
فى مثل جاءنى ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابى القوم
فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين
لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا • واللفظى • اى
الاعراب الملفوظ به • فيما عداه • يعنى فيما عدا ما ذكرنا
تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب
المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من
المنصرف افرادا وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعم

التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف ما • اى اسم معرب ما فيه علتان • تؤثران

باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثر السببي ذكره • من

علل • تسع او • علة • واحدة منها • اى من تلك التسع

تقوم • هذه العلة الواحدة • مقامهما • اى مقام

تين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما • وهى • اى

العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة

لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل

واحد من هذه الامور وذلك المجموع • عدل ووصف

وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب • والعدول

فى هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على

الوزن • والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل

وهذا القول تقريب • فقوله زايدة منصوب على انه حال

اذا المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زايدة و

قوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدا خبره

الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة

الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنهما بالالف

والنون الزايدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زايدة

والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل

النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها

فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت

جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى

وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف

وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة

النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او

القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي

لا تحقيقي اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او

القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى

عددها خلافا فقال بعضهم انه تسعة فقال بعضهم اثنان

وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب اليها

الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة

العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال

مثل عمر • مثال للعدل • واحمر • مثال للوصف • و

مثال للتأنيث • وزينب • مثال للمعرفة وفى ايراد

زينب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث
اللفظى والمعنوى. وابراهيم. مثال للعجمة. ومساجد
مثال للجمع. ومعدى كرب. مثال للتركيب. وعمران
مثال للالف والنون. واحمد. مثال لوزن الفعل
وحكمه. اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقا
مهما. ان لا كسر. فيه. ولا تنوين. وذلك لان لكل
علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان
فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى
الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه
من المصدر فمنع فيه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر
والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لان لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع المو
صوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم
قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب

فرع

فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى. ويجوز صرفه
اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى. صرفه
اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه
لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه
علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد
بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه
راجع الى حكمه. للضرورة. اى لضرورة وزن
الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف
فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن
الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول
فكقوله. صُبَّتْ علىَّ مَصَائِبٌ. لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ على الايام
صِرْنَ لَيَالِيَا. واما الثانى فكقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع. فانه لو فتح نون

نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه انزحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل في القافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة • او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة • مثل سلاسلا واغلالا • حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه • وما تقوم مقامهما • اي

العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررهما احدهما • الجمع • البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل ببعض اقسامه • و • هو • الفا التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يعتد بقوة اللزوم الوضعي • فالعدل • مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا • خروجه • اي خروج الاسم اي كونه مخرجا • عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون

ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة الكل المصدر ليست
صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الكلم خرجت
المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية
ان يكون المادة باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الا
عجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه
عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغا
يرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير
داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات مثل فـ
فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل
اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو
القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس
والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس
من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب و
اخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد
جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود

تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا
تمييز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه بحيث حصل
بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فح لا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث
واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية كما في عمر احتاجوا الى اعتبار
سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه
فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة
فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد
في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم
المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ
لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي
بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف
على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك
وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل
ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل

الى التحقيق والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك
الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا
قوله • تحقيقا • معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل
عليه دليل غير منع الصرف • كثلث ومثلث • والدليل
على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جائني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر
وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار
ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف
ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث
ومثلث لاعتبار حالها فيما وضعا له • واخر • جمع اخرى
مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل
اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لم

يستعمل

يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال
بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب
الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او
اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل في يا تيم تيم عدي وليس
في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن
احد الاخرين • وجمع • جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك
كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة
ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان
تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات
فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخرا
جها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها
العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت
بالغلبة من باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى
ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كاينب واقوس فانه
لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس

كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على اثياب واقوس
فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المجرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول •
او تقديرا • اى خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر
وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل [redacted]
[redacted] ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما
ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر • و
مثل باب قطام • المعدولة عن قاطمة وارادوا بهذا الباب
كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات
الراء • فى لغة بنى تميم • فانهم اعتبروا العدل فى
هذا الباب حملا له على ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة
مثل حضار وبوار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا
سبباث العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان

قوله نحو حضار فى الحواشى الهندية اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة ونجا

او الحمرة من الابل وظفار كمكان المدينة وفى بعض النسخ وبار فى القاموس ارض بين اليمن

يوجب البناء بل المعتبر اصالة

البناء

البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر
فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه
معربا غير منصرف ايضا حملا على نظايره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل
سبب منع الصرف وبهذا يقال ذكر باب قطام ههنا
ليس فى محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب
منع الصرف وانما قال فى تميم لان الحجازيين يبنونه
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان
الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها
غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل
سبب البناء وحمل ما عداها عليها • الوصف •
وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ما ماخوذ مع
بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت
بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد

قوله والوصف وهو كون الاسم لم يعرف الشيخ فى هذا الكتاب الا العدل لان غيره اما معروف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل المعدول فيه

فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما
في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه
مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض
له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية
منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المص رحمه الله • شرطه • اي شرط الوصف
في سببية منع الصرف • ان يكون وصفا في الاصل •
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية الاصلية
لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء
بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه • فلا تضره •
بان تخرجه عن سببية منع الصرف • الغلبة • اي غلبة
الاسمية • على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه
ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة
كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر
استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه
الى قرينة • فلذلك • المذكور من اشتراط اصالة

الوصفية

الوصفية وعدم مضرة الغلبة • صرف • لعدم اصالة
الوصفية • اربع • في قولهم • مررت بنسوة اربع •
وامتنع • من الصرف لعدم مضرة الغلبة • اسود •
وارقم • حيث صارا اسمين • للحية • الاول للحية
السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض •
وادهم • حيث صار اسما • للقيد • من الحديد لما
فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان
خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل
الوضع اوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها الاصلية
ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء
الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل
والوصف في الاصل والحال • وضعف منع افعى •
اسما • للحية • على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التي هي الخبث • وكذلك منع • اجدل • للصقر • على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة • و
اخيل للطائر • اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية

لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف
فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها
لم يقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل
ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف • التانيث
اللفظى الحاصل • بالتاء • لا بالالف فانه لا شرط
له • شرط • فى سببية منع الصرف • العلمية • اى
علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة • و • التانيث • المعنوى • كذلك • اى
كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان
بينهما فرقا فانها فى التانيث اللفظى بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولا بد
فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله • وشرط
تحتم تاثيره • اى شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوى فى منع الصرف احد امور الثلثة • زيادة على
الثلثة • اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب

او تحرك • الحرف • الاوسط • من حروف الثلثة مثل سقر
او العجمة • مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير
التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى هى من شانها
ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الا
ولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب
فهند يجوز صرفه • نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه
نظرا الى وجود السببين فيه • وزينب وسقر علما
لطبقة من طبقات النار • وماه وجور • علمين
لبلدتين • ممتنع • صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة
واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم
تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة •
فان سمى به • اى بالمؤنث المعنوى • مذكر فشرط
فى سببية منع الصرف • الزيادة على الثلثة • لان

لان الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قايم مقامها
فقدم • وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه
الجنسي اذا سمي به رجل • منصرف • لان التاء
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من ان يقوم شي مقامه
والعلمية وحدها لا يمنع الصرف • وعقرب • وهو
مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به
رجل • ممتنع • صرفها لانه وان زال التأنيث بعلمية
للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر
قدم ظهر التاء بدل المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال
عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه
فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث
الحكمي • المعرفة • اي التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة • شرطها • اي
شرط تاثيرها في منع الصرف • ان تكون علمية • اي تكون هذا
النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان

ان يكون الياء مصدرية للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في
المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او حكم المنصرف كما سيجي
فلا يتصور كونه سببا لمنع فلم يبق الا التعريف العلمي
وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من
فرعية العلمية له • العجمة • فهو كون اللفظ مما وضعه غير
العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان • شرطها
الاول • ان تكون علمية • اي منسوبة الى العلم • في
اللغة • العجمية • بان يكون متحققة في ضمن العلم في العجم
حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى
العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان
في العجم اسم جنس بمعنى الجيد سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته
قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كل مبهم
فيضعف فيه العجمة فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي

بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم العلمية في العجمة وشرطها الثاني
احد الامرين . تحرك . حرف . الاوسط او زيادة على
الثلثة . اي ثلاثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين
فنوح منصرف . هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان
العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتباره مع
سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر
مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت
العجمة في ماه وجور مع سكون الوسط فيما سبق فلم لم
يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اخرين لئلا يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من
اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال
وشتر . وهو اسم حصن بديار بكر . وابراهيم ممتنع
صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط
وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط
الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو

نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط
الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى
واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنعة
عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح
لان سيبويه قرنه معه وتؤيده ما يقال من ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح . الجمع . وهو
سبب قائم مقام السببين . شرطه . اي شرط قيامه مقام
السببين . صيغة منتهى الجموع . وهي الصيغة التي كانت
اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلاثة
اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع الجمع
كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن

قبول التغيير فتؤثر بتغير هاء منقلبة عن تاء التأنيث حالة
الوقف او المراد بها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها
بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيخل في قوة جمعية فتعذر ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه
مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان
بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها. كمساجد. مثال
لما بعد الفه حرفان. ومصابيح. مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن. واما فرازنة. واشباهها مما هي على صيغة
منتهى الجموع مع الهاء. فمنصرف. لفوات شرط تاثير
الجمعية وهو كونها بلا هاء. وحضاجر علما للضبع. هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع
يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا

جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا
للجمعية الى ليته بل للجمعية الاصلية. لانه منقول عن الجمع. فانه
كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة
في عظم بطنها فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث
لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والتانيث
لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع بشرط ان
يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية الاصلية
بهذا القول كالوصف قد يكون الاصلية معتبرة وقد يكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في
الجمعية. وسراويل. جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد
تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر

الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما نقول في
سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
ومنعه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي وليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل
حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من
الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او
حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر
على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقد قيل
هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على
الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما
وجد غير المنصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سراويل

على سراويل

على سراويل وان صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به
على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل
جمع منقوص على فواعل باؤه ثابتة كان او واو او ياء كالجواري و
الدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض
اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه ودخول
التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول
جائني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان
الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي
الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة متقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءتني جوار جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني
الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للتثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق

على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف و
التنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف
عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا
القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول
رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه ح يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما
وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم
بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت
الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال
في حالتين كما عرفت. التركيب. وهو صيرورة الكلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين
بشرط العلمية. ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

بها في منع الصرف. وان لا يكون باضافة. لان الاضافة
تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف
اليه ما يضاده اعني منع الصرف. ولا اسناد. لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية
فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من
قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو
من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان يقول وان
لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم
يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها. مثل بعلبك
فانه علم بلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم
صاحب هذه البلدة فجعل اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما. الالف

والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان
مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين
ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث
عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف ا لكونهما
مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما الفي التأنيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني به
ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا
يدل على ذات ملحوظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور هيهنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في
منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية
تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما
بالفي التأنيث كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة
اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة
يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي

التأنيث

التأنيث على حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان
مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على
حالهما ومن ثم اي ومن اجل المخالفة في شرطه اختلف في
رحمن في انه منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه
صفة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى
مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف
في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى
لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء
الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا
كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو
غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرطه
فيه احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل

كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل
من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذّر بالباء
وعثّر لموضع وخضّم لرجل افعال نقلت من الفعلية الى
الاسمية واما نحو بقّم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما
لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا
يقدح في ذلك الاختصاص و مثل ضُرِب على البناء للمفعول
اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيد بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص
بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون
غير مختص ولكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او في اول
ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حروف
زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حروف
في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذا التاء لاحقها
صرها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع وا[illegible]
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فانه يجي

قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حروف زائدة
رعاية لما هو اقرب لطرفية الاول عصام الدين

التاء في السودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن
ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر
من الصرف لوجود زيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير
وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية
مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطية سبب اخر
واحترز بذلك عما يجامع معنى التانيث او صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية
اذا نكر بان يأول من العلم بواحد من الجماعة المسماة نحو هذا
زيد ورايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة
عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي
لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين تبين اسباب
منع الصرف وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا
تجامع مؤثرة الا مع ما اي السبب الذي هي اي العلمية
شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه

الاسباب الاربع مشروطة بالعلمية . الا العدل ووزن الفعل
المستثنى ، مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر
وهما . اي العدل ووزن الفعل . متضادان . لان الاسماء
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف . فلا يكون . اي
لا يوجد شيء من الامر الداير بين مجموع هذين الشيئين وبين
احدهما فقط . الا احدهما . فقط لا مجموعهما . فاذا نكر . غير
المنصرف الذي احد اسبابه العلمية . بقي بلا سبب . اي لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي العلمية
بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف
سببيه فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب . او على سبب واحد
فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد
قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما لفلا
زة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت

قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها علم في القاموس عصام

يصمت

يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه
معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود احتمال محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج
الصيغة عن ذلك الاحتمال وههنا لا تقتضيه لوجود سببين
في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار
الى الاستثناء بمثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله . وخالف سيبويه الاخفش . الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ
اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة اعني قوله وما هي
علمية مؤثرة اذا نكر جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ
وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف . نحو
احمر . علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه
قبل العلمية ظاهرا غير مخفي فيدخل فيه سكران وامثاله
ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير

بالاتفاق لما لضعف معنى الوصفية فيه قبيل العلمية لكونه
بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى
الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا نكر • اعتبار الصفة
الاصلية • اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار
الوصفية الاصلية • بعد التنكير • فانه لما زالت العلمية با
لتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله
غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب
الى ما هو خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف قيل الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية
عنهما ح وفيه بحث لان الوصفية لم يزل عنهما بالكلية
بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية
سوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما
شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما

اعتبارها

اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما
الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم
يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون
وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير
وان كان زائلا الزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع
نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص
بقوله • ولا يلزمه • اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية
بعد التنكير فى مثل احمر علما • باب حاتم • اى كل علم كان
فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية • لما
يلزم • فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف • من
اعتبار المتضادين • يعنى الوصفية والعلمية فان العلمية
للخصوص والوصف للعموم • فى حكم واحد • وهو منع صرف
لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية
مع سبب اخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما
هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية

الزايدة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية والعلمية في
منع صرف مثل خاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تعليق
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان
لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه فاعتبارهما
معا غير مستحسن • وجميع الباب • اي باب غير المنصرف • با
للام • اي بدخول لام التعريف عليه • او بالاضافة • اي
اضافته الى غيره • ينجر • اي يصير مجرورا • بالكسر • اي بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار
قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على حركة
البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه
الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة
قوي جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر
دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعفت

مشابهة بالفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون ما
بعده الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين
لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف
وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك
ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
بسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا
كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص
غير المنصرف • المرفوعات • جمع المرفوع لا المرفوعة
لان موصوفها الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا
صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات المذكور من الخيل
وجمال سجلات اي ضخمات وكالايام الخاليات • هو • اي
المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد • ما اشتمل • اي الاسم اشتمل على • علم الفاعلية • اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو والالف والمراد
باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا

او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
واذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان
مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بالفاعل الرفع
المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سيجئ • ممنه • اى من المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية • الفاعل • وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند
الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله
اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات المبتداء
لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف
الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق • وهو • اى الفاعل
ما • اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا • اسند اليه الفعل • بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفو
عات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوا
بعدها • او شبهه • اى ما شبهه في العمل وانما قال ذلك
ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف • وقدم •
اى الفعل او شبهه • عليه • اى على ذلك الاسم واحترز به
عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد في
الى ضميره شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتداء المقدم عليه خبره نحو كريم
من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه
وليس نوع اى مطلق الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند
الى الفاعل • على جهة قيامه به • اى اسنادا واقعا على
طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على
صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على
مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب
ان لا يقيد به • مثل زيد في قام زيد • فهذا مثال لما اسند اليه
الفعل • و • مثل ابوه في • زيد قائم ابوه • فهذا مثال لما اسند

الى شبه الفعل. والاصل في الفاعل اى ما ينبغى ان يكون
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع. ان يلى الفعل. المسند اليه اى يكون
بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من
الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام
فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة. فلذلك. اى لان الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر
معمولات الفعل. جاز ضرب غلامه زيد. لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر رتبة مطلقا بل لفظا فقط
وذلك جائز. وامتنع ضرب غلامه زيدا. لتاخر مرجع الضمير
وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى
ذلك قول الشاعر جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر و
المراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع
الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب
الجزاء. واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية
المفعول بالوضع. لفظا فيهما. اى فى الفاعل المتقدم ذكره

صريحا فى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة
والقرينة. اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق
على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان يكون ذكر
الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت
موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى. او كان مضمرا
متصلا. بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضرب. او وقع مفعوله. اى مفعول الفاعل. بعد الا
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التاخير والتقديم نحو ما ضرب زيد
الا عمروا. او. بعد معناها. نحو انما ضرب زيد عمروا. وجب
تقديمه. اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما
فى صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الا
لتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الا
تصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن
بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمروا
انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا

لشخص آخر فالمفهوم من قوله ما ضرب عمروا الا زید انحصار
مضروبیة عمرو فی زید مع جواز ان یکون زید ضاربا لشخص آخر
فلو انعکس احدهما بالآخر انعکس الحصر المطلوب • وانما قلنا بشرط
توسطها بینهما فی صورة التقدیم والتاخیر لانه لو قدم المفعول
علی الفاعل مع الاقتصار ما ضرب الا عمروا زید فالظاهر ان معناه
انحصار ضاربیة زید فی عمرو اذ الحصر انما هو فیما یلی الا فلا ینعکس
الحصر المطلوب فلا یجب تقدیم الفاعل لکن لم یستحسنه بعضهم لانه
من قبیل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه کذا
لاحتمال ان یکون معناه ما ضرب احد احدا الا عمروا زید فیفید انحصار صفة
کل منهما فی الآخر وهو ایضا خلاف المقصود واما وجوب تقدیمه علیه
فی صورة وقوع الفعل بعد معنی الا فلان الحصر فیهما فی الجزء الاخیر
فلو اخر الفاعل انعکس المعنی قطعا • واذا اتصل به • ای بالفاعل
ضمیر مفعول • نحو ضرب زیدا غلامه • او وقع • ای الفاعل • بعد الا
المتوسط بینهما فی صورة التقدیم والتاخیر نحو ما ضرب عمروا
الا زید وفائدة هذا القید مثل ما عرفت آنفا • او • وقع الفاعل
بعد معناها • ای معنی الا نحو انما ضرب عمروا زید • او اتصل
مفعوله • بان یکون المفعول ضمیرا متصلا بالفعل • وهو

قوله لکنه لم یستحسنه بعضهم لانه من قبیل قصر الصفة قبل تمامها ففیه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول ولا یجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول عصام

قوله ضمیرا متصلا بالفعل یعنی فیه نحو زید ضربک فانه المفعول فیه ضمیر متصل بالفعل مع انه یجب تقدیم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غیر متصل عصام

ای الفاعل • غیر • ضمیر • متصل • به نحو ضربک زید وجب تاخ
خیره • ای تاخیر الفاعل علی المفعول فی جمیع هذه الصور اما فی
صورة اتصال الضمیر المفعول به فلئلا یلزم اضمار قبل الذکر لفظا
ورتبة واما فی صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ینقلب الحصر
المطلوب • واما فی صورة کون المفعول ضمیرا متصلا والفاعل غیر
متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغیر المتصل بینه وبین
الفعل بخلاف ما اذا کان الفاعل ایضا ضمیرا متصلا فانه یجب
ح تقدیم الفاعل نحو ضربتک • وقد یحذف الفعل • الرافع للفاعل
لقیام قرینة • دالة علی تعیین المحذوف • جوازا • ای حذفا جائزا
فی مثل زید • ای فیما کان جوابا لسؤال محقق • لمن قال من قام
سائلا عمن یقوم به القیام فیجوز ان تقول زید بحذف قام ای
قام زید ویجوز ان تقول قام زید بذکره وانما قدر الفعل دون
الخبر لان تقدیر الخبر توجب حذف الجملة وتقدیر الفعل یوجب حذف جزء
والتقلیل فی الحذف اولی وکذا یحذف الفعل وجوبا فیما
کان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فی مرثیة یزید بن نهشل
لیبک • علی البناء للمفعول • یزید • مرفوع علی انه مفعول ما
لم یسم فاعله • ضارع • ای عاجز ذلیل وهو فاعل الفعل المحذوف

قوله لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملة فیه بحث وهو ان فی حذف الخبر حفظ المناسبة بین السؤال والجواب وفی حذف الفعل تقلیل الحذف والثانی لا یعارض الاول فضلا عن ان ترجح علیه الا تری انهم یرجحون رعایة المناسبة علی رعایة السلامة عن الحذف فی باب الاضمار علی شریطة التفسیر عصام

اى يبكيه ضارع لقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما
على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
مما نحن فيه. لخصومة. متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز
عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وام ابيت
ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما
مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات ماله او ما هو يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطى السائلين بغير وسيلة. وقد يحذف. الفعل الواقع
للفاعل لقرينة دالة على تعيينه. وجوبا. اى حذفا واجبا
فى. مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك. اى فى كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف فانه
لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر
الذى فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره
كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من
المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو

استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه
لان مفسره قائم مقامه مستغنى عنه ولا يجوز ان يكون احد
مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم
بل لا بد له من الفعل. وقد يحذفان. اى الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده فى. مثل نعم جوابا. لمن قال
اقام زيد. اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السوال لا واجب لعدم
قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك
وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد
قام ليكون الجواب مطابقا للسوال فى كونه جملة فعلية. و
اذا تنازع الفعلان. بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير
الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان
مع ان التنازع قد يقع من اكثر من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب
التنازع وهو الاثنان. ظاهرا. اى اسما ظاهرا واقعا
بعدهما. اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه

قوله ليكون الجواب مطابقا للسوال ولا ينافيه تعليل الحذف كما لا يخفى عصام

مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا
لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع
كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما
لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم
الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع
عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح
اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع
الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف
فعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت
فقد يكون • اى تنازع الفعلين • فى الفاعلية • بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى

اقتضاء الفاعلية • مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون
تنازعهما • فى المفعولية • بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية • مثل
ضربت واكرمت زيدا وقد يكون • تنازعهما • فى الفاعلية
والمفعولية • وذلك بان يكون على وجهين احدهما ان يقتضى
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان
متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد
عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع
القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فا
علية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه
ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله • مختلفين •
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع
الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين
مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا انما لم يورد مثال القسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثانى

حصل مثال قسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة
مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني
واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر مرفوعا . فيختار . النحاة . البصريون اعمال
الفعل . الثاني . لقربه مع تجويز اعمال الاول . ويختار .
النحاة . الكوفيون الاول . اى اعمال الفعل الاول مع
تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت . فعل . الثاني . كما هو مذهب البصريين وبداءة به لانه
المذهب المختار الاكثر استعمالا . اضمرت الفاعل في الفعل
الاول . اذ اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف . على وفق الاسم . الظاهر . الواقع بعد الفعلين اى
على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع
الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف . لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء
مسده . خلافا للكسائي . فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني

قوله وبداءة به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري عصام

واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان
عند الكسائي . وجاز . اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول للفاعل . خلافا للفراء . فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير الفاعل اما اضمار
قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى
الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل
روي عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في هو
تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت
زيدا هو وفي رواية المتن غير مشهورة عنه . وحذفت
المفعول . تحرزا عن التكرار لو ذكر وخلاصا عن الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا . اى
وان لم يستغن عنه . اظهرت . اى المفعول نحو حسبني
منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في
الفضلة . وان اعملت . الفعل . الاول . كما هو مختار

الكوفيين. اضمرت الفاعل في. الفعل الثاني. لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني و
اضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا
محذور فيه لا في حذف الفاعل ولا في الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز. و. اضمرت المفعول
في الفعل الثاني لو اقتضاه. على المذهب المختار. ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير
للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول
ضربني واكرمته زيد. الا ان يمنع مانع. من الاضمار كما هو
القول المختار ومن الحذف كما هو الغير المختار. فتظهر
المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له
واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول

قوله ويكون الضمير راجعا الخ فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا ذكره بعض الوجيه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف ... وان ... مع امكان الاضمار ففاسد لانه ارادا ... قال ... الاول ... القول

قوله الا ان يمنع اي اضمرت على المختار وقدرت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار فقوله الا ان يمنع مانع متنازع بين الحذف والاضمار جميعا عصام رحمه

الثاني

الثاني اسميهما الكلي على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير
ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين
الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا
والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول
بقول امرئ القيس. ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال. حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال
فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول
فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال و
قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اي من باب التنازع. لفساد المعنى. على تقدير توجه
كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم
السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله

المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي مشكل من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون
مفعول لم اطلب مجد وحا انم اطلب العز والمجد كما يدل عليه
البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد
يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا
اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني
اطلب المجد الاصيل الثابت كما سعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال
ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض
النحاة فاعلا. كل مفعول حذف فاعله. اى فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل
متعلق به. واقيم هو. اى المفعول. مقامه. اى مقام الفاعل
في اسناد الفعل او شبهه اليه. وشرطه. اى شرط مفعول
ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا
كان عامله فعلا. ان تغير صيغة الفعل الى فعل. اى الى الماضي
المجهول. او يفعل. اى المضارع المجهول فيتناول مثل

افعل وافتعل واستفعل وتفعل ويستفعل وغيرها من
الافعال المجهولة المزيد فيها. ولا يقع. موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت. لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنادا
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من
الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام. و. المفعول الثالث من
مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت
في كونه مسندا. والمفعول له. بلا لام لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف
ما اذا كان مع اللام نحو ضربت للتاديب. والمفعول معه
اى كل من المفعول له والمفعول معه. كذلك. اى كالمفعول
الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في امتناعهما
لايقاع موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما
المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه

واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به لنه اي لوقوعه الفاعل لشدة تشبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل الا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و المفعول الاول من باب اعطيت اي المفعول الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى من الثاني بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية

قوله لان فيه معنى الفاعلية فكل شيء ان يكون المفعول الاول

بالنسبة

بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات ومن جملة المرفوع المبتداء والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتداء الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجريها كعشري الواقعة بعد حرف النفي كما ولا

والالف الاستفهام • ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح و
الاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخبير نحن
عند الناس منكم فخبير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خبيرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم
باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء • رافعة
لظاهر • او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه
نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به عن
اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عايد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية • مثل زيد
قايم • مثال للقسم الاول من المبتداء • وما قايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي • واقايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام • فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام اسما
مفردا • مذكورا • بعدها • نحو ما قايم زيد واقايم زيد
واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان
او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانه ح خبر ليس الا

جاز

جاز الامران • كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها
سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا
مقدما عليه فيها ثلث صور احديها اقايمان الزيدان
وتعين ح ان يكون الزيدان مبتداء وقايمان خبرا
مقدما عليه وثانيها اقايم الزيدان وتعين ح ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر وثالثها
اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت • والخبر
هو المجرد • اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على الخبر
في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
لانه ليس باسم • المسند به • اي ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه
لا مسند به • المغاير للصفة المذكورة • في تعريف المبتداء
واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء ولك ان تقول
المراد المسند به الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى الى و
الضمير المجرور راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج
به القسم الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة

المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتداء والخبر
هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شي او يسند اليه شي فمعنى الابتداء عامل في
المبتداء والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء والمبتداء في الخبر
وقال اخرون ان كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الاخر
وعلى هذا لا يكون المبتداء متقدما عليه اذ لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات والخبر حال
من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن
ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم لفظا جاز
قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر
لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم
صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في خبر الخبر
الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتداء نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى متعينا والمطلوب
المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة

ولكن

ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة
بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يتقلل اشتراكها
فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فان العبد يتناول المؤمن والكافر وحيث وصفت
بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخير خبره ومثل قولك
ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان
احدهما في الدار فيسأل من المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها وكل واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتداء وفي الدار خبره و
مثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في
حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة
في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل
قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل
اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل
قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا
قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام

واعلم ان المهر للكاتب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما اذا
كان مجي الجائي حبيبا مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي
عدو والمهر له بنباح غير معتاد ويتشام به يكون شرا لا خيرا
فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا
ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون
المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب في هذا مثل يضرب للرجل قوي
ادركه العجز في حادثة ومثل قولك وفي الدار رجل لتخصصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل
قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت
سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والا
ستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك اهر اهو المشهور
فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن
النكرة على الفايدة لا على ما ذكر من التخصيصات التي يحتاج
في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا
يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز
ان يقال كوكب رجل قايم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب

ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من
الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ
قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم
يذكر الظرفية والشرطية لانهما راجعتان الى الفعلية فاذا كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها
فلا بد من عايد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عايد
ليرتبطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
في قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ
نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد اذا كان ضميرا
لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم
اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا
يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان
او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون
على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة
بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما

اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاخفش ومنهم الكوفيون
فانه حينئذ يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير
فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد
ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله • واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام • اى على معنى وجب له صدر الكلام كا
لاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته • مثل من ابوك
فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك لكونه معرفة مبتدا مؤخر
ومن خبر الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام
• او كانا • اى المبتدا والخبر • معرفتين • متساويين في
التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ
والاخر خبرا نحو زيد المنطلق • او كانا متساويين • في
اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير
منك لوجب تقديمه ايضا • مثل افضل مني وافضل منك •

للاشتباه • او كان الخبر فعلا له • اى للمبتدا احترازا عما لا
يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس • مثل زيد قام
وجب تقديمه • اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور
اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا
يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل
فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية ا
الفاعل او جمعه كالتاء في ضربت هند • واذا تضمن الخبر المفرد
اى الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او
غير جملة • ما له صدر الكلام • اى معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام • مثل اين زيد • فزيد مبتدا واين اسم متضمن
للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة

حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا
صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز
به عن نحو زيد ابن ابوه اذ لا يبطل بتقديمه صدارته فانه
الكلام لتصدره في جملته . او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي
للمبتداء من حيث انه مبتدا فبتقديمه يصحح وقوعه مبتداء
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتداء بتقديمه
كما عرف فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصصة . او كان
لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته
معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو قوله تعالى على الله عبده متوكل
ضمير كاين في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ
لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى . مثل على التمرة
مثلها زبدا . فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتداء وفيه ضمير
لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل . او كان الخبر خبرا عن ان
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها كما في ان المفرد مبتدأ
اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ
لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة . مثل عندي

انك قايم وجب تقديمه . اي تقديم الخبر على المبتداء في جميع
الصور كما ذكرنا . وقد يتعدد الخبر . من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا
ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف . مثل زيد عالم وعاقل
وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز
وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة
الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد
المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف
لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتداء ولا في غيرهما وايضا المتعدد
بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد المص
في مثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار
عليه لذلك . وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط . وهو سببية
الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن
الله فيشبه المبتداء الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر . ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد
تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى

في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله
فيه بل يجب عدم دخوله فيه • وذلك • اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط
• اما الاسم الموصول بفعل او ظرف • اي الذي جعلت صلته جملة
فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأوّلا بالفعل ليتأكد شبهه بالشرط
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به • او النكرة الموصوفة بهما • اي باحدهما
وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني • فله درهم هذا
مثال للاسم الموصول بفعل • او • الذي في الدار • هذا مثال
للاسم الموصول بظرف • فله درهم • واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه فانه ملاقيكم • و • مثل كل رجل يأتيني • هذا مثال للاسم
الموصوف بفعل • او كل رجل • في الدار • هذا مثال للاسم الموصوف
بظرف • فله درهم • واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم
• وليت ولعل • من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره • مانعان • عن دخوله عليه لان

صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما
تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو • بالاتفاق • من النحاة
فلا يقال ليت ولعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان
قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه
تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو
من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الا
هتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها • والحق بعضهم
قيل هو سيبويه • ان المكسورة • بهما • اي بليت ولعل في
المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها
لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى
ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد
الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص
ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما
هو سيبويه فاعتد بقوله فذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء

نما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر
ما سبق و ما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول
الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وقول الشافعي فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى
فسوف يكون • وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة •
لفظية او عقلية • جوازا • اى حذفا جايزا لا واجبا
و قد يحذف يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله
اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطعت لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو
ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك و يجب حذفه ايضا عند من
قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد • كقول المستهل • اى
المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل
المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره • الهلال والله •
اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين
شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه النا
ظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة

المستهلين غالبا و لئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
و قد يحذف الخبر جوازا • اى حذفا جايزا لقيام القرينة
من غير اقامة شيء مقامه • مثل • الخبر المحذوف جوازا في
قولك خرجت فاذا السبع • فان تقديره على المذهب الصحيح
كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على
ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف ومن غير ساد مسده
اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة
وجوبا • اى حذفا واجبا • فيما التزم • اى في التركيب الذي
التزم • في موضعه • اى في موضع الخبر • غيره • اى غير الخبر و
ذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي
بعد لولا • مثل لولا زيد لكان كذا • اى لولا زيد موجود لان
لولا لامتناع الثاني لوجود الاول فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة و
التزم قايم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر
خاصا لا يجب حذفه كما في قول الامام الشافعي رضي الله عنه
ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا
على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعد لولا فاعل فعل مقدر

اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي
بعدها وثانيها كل مبتداء كان مصدرا صورة او تأويلا
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال وكان
اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر فذلك مثل ضربي زيدا
ضرب زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قايما
او قايمين وان ضربت زيدا قايما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما فذهب البصريون الى ان
تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل كما
يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف
اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرفية فالحال قايم مقام الظرف القايم مقام
الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان
الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لي ان تقديره نحو
ضربي زيدا ملابسه قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي
زيدا ملابسا لي قايما اذا كان عن الفاعل اي ثم تقول

حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابسا
قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي
ضربت قايما زيد الضربة ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدا
والعامل في الحال المقدر وقام الحال مقامه كما تقول لك راشدا
مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قايما
حاصل فجعل قايما من متعلقات المبتداء وعلى مذهبهم فحذف الخبر
من غير سد شيء مسده وتقييد المبتداء المقصود عمومه بدليل
الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال
محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما
وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ
المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثالثها كل مبتداء اشتمل خبره على
معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع و
ذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته
فهذا الخبر واجب الحذف لان الواو تدل على الخبر الذي هو
مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتداء يكون
مقسما به وخبره القسم و ذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي

لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل
على القسم المحذوف وجواب القسم قايم مقامه فيجب حذفه
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله. ومنها خبر ان
واخواتها. اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل
وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا
ونصبا مثله. هو. اي خبر ان واخواتها. المسند. اي الشيء
المسند احز. بعد دخول. احد. هذه الحروف. عليهما فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا ايراث
اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في مثل
قولنا ان زيدا يقوم فان يقوم الفعل ههنا من حيث اسناده
الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل
على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد

بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم. مثل. قايم. ان زيدا
قايم. فانه المسند بعد دخول هذه الحروف. وامره كامر
خبر المبتدا. اي حكمه حكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا
وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا
ومثبتا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد
ولا يحذف الا اذا علم به والمراد ان امره كامره بعد ان صح
كونه خبرا بوجود شرايطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من
ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا
لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك. الا
في تقديمه. اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان
هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها
فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب
على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت
العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما. الا اذا

على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل

يكون الخبر ظرفا . اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا
اذا كان الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان
الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان
الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسعون في غيرها . خبر لا التي
لنفي الجنس . اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه . هو المسند . اي شيء اخر لهذا
شامل لخبر المبتداء وخبر ان وكان وغيرها . بعد دخولها
اي دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت
في خبر ان فلا يرد نحو مضرب في لا رجل يضرب ابوه . نحو لا غلام
رجل ظريف . وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل
في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره
لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على محل
الظاهر . فيها . اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا
يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون شاملا
لنوعي خبرها الظرف وغيره . ويحذف خبر لا كثيرا اي

اذا كان

اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه كما في
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله . وبنو تميم لا يثبتونه
اي لا يظهرون الخبر من اللفظ لان الحذف عندهم واجب
والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون ان
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ولا يحتاج
الى تقدير الخبر وعلى التقديرين يجعلون ما يرى خبرا في مثل لا
رجل قائم على الصفة دون الخبر . اسم ما ولا المشبهتين بليس
في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر وبهذا تعملان
عملها . هو المسند اليه . اي هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه
بعد دخولها . خرج به غير اسم ما ولا بجامع قيد من معنى الدخول
لا يرد ابوه قائم في ما زيد ابوه قائم . مثل ما زيد قائما و
لا رجل افضل منك . وانما اتى بالتنكير لكون النكرة بعد لا لان
لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران
نحو ما هذا بشرا . وهو . اي عمل ليس . في لا دون ما شاذ و

قابيل للنقصان مشابهة لليس لان ليس لنفي الحال و لا ليس
كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
مثل ما زيد قائما و لا رجل افضل منك فيقتصر عمل لا على مورد
السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان
لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم تتكرر فلا تكرار في
البيت اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع و لما فرغ من المر
فوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها و خفة
النصب فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية
قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك
ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات او مما اشتمل
على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق
صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام

بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به
او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله
فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح
اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد
عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما
زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى و المفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب
الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به
المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد
ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج
به مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان
مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى

الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في كرهت كراهتي فان
الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل
الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى
الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول
مطلق اذ ليس في ذلك الفعل به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد
وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا. ويكون المفعول
المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما في مفهوم
من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلسة
بكسر الجيم للنوع وجلسة بالفتح يعني بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا
قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع
والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها

وقد يكون

وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو
انبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي
قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا. وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا
كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير
مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي
حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا
قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا
اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل
خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع
قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت
حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا
فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصا
در وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

بان ذلک لیس من کلام النحوی ، وبعضهم بان وجوب الحذف
انما هو فیما استعمل باللام نحو حمدا له وشکرا له وعجبا له وقید بحذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا . قیاسا . ای
حذفا قیاسیا یعلم له ضابط کلی یحذف معه الفعل لزوما . فی
مواضع . معدودة . منها . ای من هذه المواضع موضع . ما وقع
ای مفعول مطلق وقع . مثبتا . ارید اثباته لا نفیه فانه لو ارید
نفیه نحو ما زید سیرا لا یجب حذفه . بعد نفی . او معنی نفی
داخل علی اسم لا یکون . المفعول المطلق . خبرا عنه . ای
عن ذلک الاسم وانما قال علی اسم لانه لو دخل علی فعل نحو
ما سرت الا سیرا او انما سرت سیرا لا یکون منه وانما وصف
الاسم بان لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو کان
خبرا عنه نحو ما سیری الا سیر شدید لکان مرفوعا علی
الخبریة . او وقع . المفعول المطلق . مکررا . ای فی موضع
الخبر عن اسم لا یصلح وقوعه خبرا عنه فلا یرد نحو دکت الارض
دکا دکا وانما جمع بین الضابطتین لاشتراکهما فی الوقوع
بعد اسم لا یکون خبرا عنه . نحو ما انت الا سیرا . ای تسیر سیرا
وما انت الا تسیر سیر البرید . ای تسیر سیر البرید هذان مثالان

لما وقع مثبتا بعد نفی وانما اورد مثالین تنبیها علی ان الاسم
الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة او الی ما هو
فعل للمبتداء والی ما یشبه به فعله او الی مفرد ومضاف .
وانما انت سیرا . ای تسیر سیرا مثال لما وقع بعد معنی النفی .
وزید سیرا سیرا . ای یسیر سیرا مثال لما وقع مکررا . ومنها
ای المواضع التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فیها . ما وقع . ای موضع مفعول مطلق وقع . تفصیلا لاثر مضمون
جملة متقدمة . والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الی الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصیل
الاثر بیان انواعه المحتملة . نحو قوله تعالی . فشدوا الوثاق
فاما منا بعد . ای شد الوثاق . واما فداء . فقوله شدوا
الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من
شد الوثاق اما المن او الفداء فصل الله سبحانه هذا الغرض
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء ای اما تمنون منا
بعد الشد واما تفدون فداء . ومنها . ای من تلک المواضع
ما وقع . مفعول مطلق وقع . للتشبیه . ای لان یشبه به امر
احترز به عن نحو لزید صوت صوت حسن لانه لم یقع للتشبیه

علاجا ای حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز
به عن نحو لزید زهد زهد الصلحاء لان الزهد لیس من افعال
الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زید صوت حمار
مشتملة تلك الجملة على اسم كاین بمعناه ای بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزید فاذا له ضرب صوت
حمار وعلى صاحبه ای على صاحب ذلك الاسم الذی قام
به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت
حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار ای یصوت صوت
من صات الشیء صوتا بمعنى صوت تصویتا فصوت مصدر
وقع للتشبیه علاجا بعد جملة هی قوله له صوت وهی مشتملة على اسم
بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم
وهو الضمیر المجرور فی له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
قیل هو اسم بمعنى المصدر
ای یصرخ صراخ الثكلى وهی امراة مات ولدها ومنها ای من
تلك المواضع ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة لا محتمل لها ای لهذه الجملة غیره ای
غیر المفعول المطلق نحو له علی الف درهم اعترافا ای اعترف
اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهی له علی الف

درهم

61

درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ویسمى هذا
النوع من المفعول المطلق تاكیدا لنفسه ای لنفس المفعول
المطلق لانه انما یوكد نفسه وذاته لا امرا یغایره ولو بالاعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها ای لهذه الجملة محتمل غیره
ای غیر المفعول المطلق نحو زید قایم حقا ای حق حقا من
حق یحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة هو
قوله زید قایم ولها محتمل غیره لانها یحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل ویسمى تاكیدا لغیره لانه من حیث انه منصوص
علیه بلفظ المصدر یوكد نفسه من حیث انه محتمل الجملة فالموكد
اسم مفعول من حیث انه منصوص علیه بالمصدر ویحتمل ان یكون
المراد انه یسمى تاكیدا لاجل غیره لیندفع وعلى هذا ینبغی ان
یكون المراد بالتاكید لنفسه انه تاكید لاجل نفسه لیتكرر ویتقرر
حتى یحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى ای على صیغة التثنیة
وان لم یكن للتثنیة بل للتكریر والتكثیر ولا بد فی تتمیم هذه
القاعدة من قید الاضافة ای مثنى مضافا الى الفاعل
او المفعول للتكثیر ومثل قوله تعالى فارجع البصر كرتین ای
رجعا مكررا كثیرا وفی جعل المثال من تتمة التعریف لا[illegible]

بهذا القيد بتكلف. مثل لبيك. اصله الب لك البابين اى
اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة
متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه
ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف
الزوائد. و على هذا القياس. سعديك. اى اسعدك اسعادا بعد
اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب
فانه يتعدى باللام. المفعول به هو ما وقع. اى هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل. ولم يذكر اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق
والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون
فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت
بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة
الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان
المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الى الفاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على
صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطى زيد

درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى
المعتبر اسناد الفعل اليه فانه مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع
عليه الفعل لكان اخصر. نحو ضربت زيدا. فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى
هو ضمير المتكلم. وقد يتقدم. المفعول به. على الفعل. الفاعل
فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا
مثل الله اعبد و وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى
الاستفهام او شرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا
لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيز ان نحو من السر ان يكف
لسانك. وقد يحذف الفعل. العامل فى المفعول به. لقيام
قرينة. مقالية او حالية. جوازا. نحو زيدا. لمن قال من
اضرب. اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى
هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية. و وجوبا فى اربعة مواضع. تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح
او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب

الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة معروفة مسموعة بان تقاس عليها
امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا
خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا
اي معمورا لا خرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة
المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل
يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من يصلح
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهو في حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف
النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج
بهذا القيد من تعريف المنادى ولهذا اورد المصنف حكمه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم
منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله

تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف
الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون آلته
الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا
كما في المثالين المذكورين او للمنادى مع المنادى الملفوظ مثل
يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا او
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته وعند المبرد حرف
النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة وعند سيبويه
جزئا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف

نداء قام مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل معقدر وعند
ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه . ويبنى .
اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها
بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما . على ما يرفع به . اي على الضم او الالف او الواو
التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند الى
الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم
لسوق الكلام . ان كان . اي المنادى . مفردا . اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام آخر
اليه . معرفة . قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد
بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
ذلك لان الاسم لا يبنى الا بمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني . مثل يا زيد ويا رجل . مثالان لما هو مبني على الضم
اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء . ويا
زيدان . مثال المبني على الالف . ويا زيدون . مثال المبني على الواو

ويخفض

ويخفض . اي يجر المنادى . بلام الاستغاثة . اي بلام يدخل وقت
الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء . نحو يا لزيد . وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم
فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث به او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث
واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف
المستغاث له لعدم وقوعه موقع كاف الضمير فان عطفت على
المستغاث بغير ياء نحو يا لزيد ولعمرو كسرت اللام المعطوف لان
الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث به وان
عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحروف واللام الجارة من
خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما
هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا
فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد يا لزيد لاقتلنك
فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما

كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين من لام الاستغاثة كما في
المهدد واسم فاعل لتستغيث بالمهدد واسم مفعول للمحضر فيستغيث
منه ويستريح من الم حصوته منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
المحضر فيتعض منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه
آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس كما اراد اذ لا الدواهي وانما المراد يا قوم
او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل
لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق • ويفتح • اي
يبنى المنادى على الفتح • لالحاق الفها • اي الالف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها • ولا لام • فيه لان اللام
يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع
بينهما • مثل يا زيداه • بالحاق الهاء به للوقف • وينصب
ما سواها • اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان
كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي
المفعولية متحققة فيه وما غيره متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة

قوله وينصب ما سواها فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا خرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون عصام

اما ما لا يكون مفردا او بان يكون مضافا او شبه مضاف او اما
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما يكون مفردا ولا
معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا
مثل يا عبد الله • والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف • مثل يا طالعا جبلا • والقسم الثالث وهو ما يكون
مفردا ولكن لا يكون معرفة • مثل يا رجلا • مقولا • لغير معين
اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد لانه
منصوب بان يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء تصور كل من القيدين بمثال سهل
ابتغاء تبينهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع
ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه
العبارة اعم من ان ايراد بهما معين او غير معين في تلك
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى
المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة
• وتوابع المنادى المبني • على ما يرفع به • المفرد • حقيقة
او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب

تابعه للفظ فقط وقيد ما المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لاعمرو
لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم
يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية
وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون
مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما
انتفيت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم
في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل
في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وقيد
فيما هو يحتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي . والصفة . مطلقا . وعطف البيان

كذلك

كذلك . والمعطوف . بحرف . الممتنع دخول يا عليه . يعني المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما
غير حكمها كما سيجيء . ترفع . حملا . على لفظه . الظاهر او المقدر لان
بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه
وتنصب على محله . لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو
ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في
التاكيد . ويا زيد العاقل والعاقل . في الصفة واقتصر على
مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان
ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه . والخليل . ابن احمد وهو استاد سيبويه . في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع . مع تجويز النصب لان
المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على
حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة او
ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك
الحالة اعرابا فصارت رفعا . وابو عمرو . ابن العلاء النحوي
القاري المتقدم على الخليل يختار فيه . النصب . مع تجويزه الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون

منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله نصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن
اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى
فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى
مستقلا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى
عمرو اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اى توابع
المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اى اذا وقعت
توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم فى التاكيد
ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان
ولا يجى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام
يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا
عليه غيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل
واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء

وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه
مطلقا اى حال كون كل منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد
بحال من الاحوال سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا
للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد الاخ ويا زيد اخا
عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل
يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا و
يا زيد ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على
الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على
الضم فليخرج منهم من اختيار فتحة المبنى عن جواز ضمه فان
جواز الضمة لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن
مجرد عن التاء او ملحق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه
مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اى حال كون ذلك
الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فتحه
الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن

قوله مع ها التنبيه ليجبر بها المقصود بالنداء عن حرف النداء بعين حرف التنبيه المشارك بحرف النداء في التنبيه

يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة
للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الالصلية لكونه مفعولا به
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا
يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى
المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة و
يا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين
معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل
مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركة الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه
هو المقصود بالنداء وهذه المنزلة المستثنى عن قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم نذكر هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه ما يجر عطف على الرجل اي التزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجوز
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام

عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة نحو يا الله لان
اصله اله حذف الهمزة وعوضت اللام عنها وادغمت فلزمت
الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة
واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن
ليست عوضا عن محذوف واما الناس واذا كانت اللام عوضا
عن الهمزة لان اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه
يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا
الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم
من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذ
وف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي كلمة
الغلامان في قولهم ويا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين
كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في
مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب يكرر فيه المنادى المفرد المعرف
صورة ووليه اي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم
والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه
منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور

وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على
ان يكون في الاصل يا تيم بالضم يا تيم عدي فتح الاول اتباعا
لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم
عدي لا اباً لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين
اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني
تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي في
مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم • و المنادى اما
المضاف الى ياء المتكلم تجوز فيه • وجوه اربعة فتح الياء
مثل • يا غلامي و • سكونها • يا غلامي و • اسقاط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احتراز عن نحو يا فتى
فتاي مثل • يا غلام و • ما قبلها الفا نحو • يا غلاما • وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة
ليتخلص منه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين

قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور و السكون اكثر عصام

قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا وتثنية فيتعين ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة ولعدم الالتباس بالمفرد المنونة في صورة الحذف عصام

حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه و قلب الياء الفا و
الكسرة فتحة لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وقلبت
وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما
غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا
عدوا وقد جاءت فاء المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف • و • يكون المنادى المضاف الى ياء
المتكلم • بالهاء • في هذه الوجوه كلها • وقفا • اي في حال
الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
فرقا بين الوقف والاصل • وقالوا • اي العرب في مناداتهم
يا ابي ويا امي • على الوجوه الاربعة كثيرا ما اضيف الى
ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمالهما
في كلامهم كما اشار اليها بقوله • يا ابت ويا امت • معا اي
قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء الى التاء • فتحا وكسرا
اي حال كون التاء مفتوحة على وقف حركة الياء ومكسورة
لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا يا ابت ويا امت لاجرائه

علامي فيكون المضاف الى ياء المتكلم تجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة عصام

مجری المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة • و قالوا يا ابتا و يا امّا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين • دون الياء •
فما قالوا يا ابتي و يا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جايز • و قالوا • يا ابن ام و يا ابن
عم خاصة • هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي
لا يقال يا ابن اخي و يا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا
فانهم يقولون بنت ام و بنت عم على الوجوه الاربعة • مثل
باب غلامي • فقالوا يا ابن امي و يا ابن عمي بفتح الياء او سكونها
و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و يا ابن
اما و يا ابن عما بابدال الياء الفا • و قالوا • بزيادة وجه خامس
في المضاف الى ياء المتكلم • يا ابن ام و يا ابن عم • بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان
من خصايص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال • و ترخيم المنادى
جايز • اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فانه
دعت اليه ضرورة فبالطريق اولى • و • هو • في غيره • اي في غير المنادى
واقع ضرورة • اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام
وهو • اي ترخيم المنادى • حذف في آخره • اي حذف في آخر المنادى

قوله الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم وتعب لان وسهل فهو رخيم ورخيمة وكارية صارت سهلة المنطق ... ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها عصام الدين

تخفيفا

تخفيفا • اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
مستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف
الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير
المجرور الى الاسم • و شرطه • اي ترخيم المنادى على التقدير
الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني
امور اربعة ثلاثة منها عدمية وهي • ان لا يكون مضافا • حقيقة
او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس من آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا
من الثاني لانه ليس جزء اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية • و ان لا يكون مستغاثا • لا مجرورا باللام لعدم ظهور
اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد عليه الترخيم الذي
هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان
الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع
ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب
فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه

الترخيم للتخفيف و ان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير و الشرط الرابع احد الامرين وجوديّ وهو ان
يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما
ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم
عن اقل ابنية الاسم المعرب بلا علة موجبة و اما مستجاب
بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدة على الثلاثة لان
التاء على الزوال فكيف لا والنداء مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة
بعد الترخيم على حرفين لان بقاء ذلك ليس لاجل الترخيم بل
مع التاء ايضا كان ناقصا على الثلاثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها
سبها ولا ترخيم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو يا صاح في صاحب و مع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان كمية المحذوفة بسببه فقال فان كان في اخره اي
اخر المعرب المنادى زيادتان كاسماء في حكم الواحدة في
انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية و مرجانية فان الياء والنون

فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر
كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب
سيبويه لا افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون ح من باب
عمار و مروان او كان في اخره حرف صحيح اي المتبادر الى
الذهن لان الفاء في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة
لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل
مثل مرتي و مدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاعلال
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها و كثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي الحال
ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف
كمنصور و عمار و مسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم نقصانه
على اقل ابنية المعرب و انما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الوا
حدة لان نحو ثبون و قلون مرخم بحذف زيادتيه لا بقاء الكلمة
فيه على الحرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في
كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا
حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف حرف الاخير مع صحته واصالته

حذفت المدة الزائدة لبقائه والمثل السائر صلت على الاسد و
عن النقد. وان كان مركبا. ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين. حذف الاسم الثاني
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله منزلة تاء التأنيث
في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء. وان كان غير ذلك
المذكور من الاقسام الثلاثة. فحذف واحد. اي فيحذف حرف واحد
لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار في يا
مال في يا حارث ويا مالك. وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى
الثابت لجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه فيكتب على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم. وفي يا ثمود يا ثمو
بواو متطرفة. وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة. وقد يجعل
قد للتقليل اي وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسما برأسه. كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله
وتصحيحه حكم نفسه لا الحكم الاول. فيقال يا حار. بالضمة كانه اسم
مفرد معرفة برأسه فيضم. ويا ثمي. لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها

كادل

كادل في ادلو. ويا كرا. لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع
الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها. وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء
يعني خاصته. في المندوب. لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها
فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب
في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد عليه محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع. وهو في الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا. فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة
والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل
يا زيداه ويا عمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه. واختص المندوب بوا ممتازا
به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما. وحكمه
اي حكم المندوب. في الاعراب والبناء حكم المنادى. اي مثل حكمه يعني
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في
الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم

ومن ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لنفيه اذ
لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة • و • جاز لك زيادة الالف
في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة • فان خفت
اللبس • اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت
الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت
ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه • لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام
مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت • واغلامكموه
اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين تثنية
و • جاز • لك الهاء • اي الحاقها بهذه المدات • في حالة الوقف
لبيانها • ولا يندب • من قسم المندوب • المتفجع عليه • عدما • الا الاسم
المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في
ندبته والتفجع عليه • فلا يقال وارجلاه • اذ ما اشتهر بهذا اللفظ
مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بندبته
عليه • وامتنع • الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق
بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال
المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء منه بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا اجاز

يا امير

يا امير المؤمنيناه • ولم يجز مثل • وازيد الطويلاه • خلافا ليونس
فانه يجيز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة
وان كان من حيث اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غيره بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه
والجمجمة القدح • ويجوز • لقيام قرينة • حذف حرف النداء الا
اي اذا كان مقارنا • مع اسم الجنس • ونعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لانه اذ لو
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن
الى انه منادى • والاشارة • اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام • والمستغاث والمندوب • لان المطلوب فيهما مد الصوت
وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز
فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة
الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم
او بغير بدل • نحو يوسف اعرض عن هذا • اي يا يوسف • ولفظة
اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل • اي يا ايها الرجل • او

بالموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل فلا
يجوز من ايهذا من غير ان يتصف بهذا بذي اللام والمضاف الى ال
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الي واما المضمرات فتنتزع ندائها نحو يا انت ويا اياك و شذ
حذف حرف النداء مع اسم الجنس و في اصبح ليل اي صر صبحا
يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امراة امرء القيس حين كرهته و في افتد مخنوق اي
يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال
افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس
شذوذا و في اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف
حرف النداء من الاسم الجنس و ترخيم غير العلم قيل هي رقية يقيد
بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعام في
القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي
هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلي الصياد و قد
يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا الا يسجدوا بتخفيف الا
على انه حرف تنبيه و يا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام

لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها
في لام لا و يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها
ما اي المفعول به اضمر اي قدر عامله اي الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي
اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما
وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر
عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو
زيد ابوك ولا يرد ان تاليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا اعمرو ضربه و زيدا
انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في
ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او متعلقه اي متعلق
ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه
مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل في
نفس ذلك الاسم لا بسبب اجنبي بحيث لو سلط بتجرد
عن ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد
الامرين الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف

او اللزوم للنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
نحو زيدا ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله
بضميره فان محل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن
ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنته
اياه وهنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
بالترادف والثالث اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا
تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة
ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد للمشتغل بالمتعلق
والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى
وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
مع ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد قرينة بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا

حبست

حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما
يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلازمه ملابسة المحبوس عليه
وينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي
ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا اي زيدا ضربته ضربت المقدر
فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما
يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني
ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست
فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع
في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه
الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار
المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء
اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويترجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع
اعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود
ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب
قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف كقوله زيد ضربته

او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة المرجحة للنصب
كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اى بشرط
ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء
نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة
النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه اكثر
الوقوع في كلامهم مع انها تامة قيدت بالسلامة عن الحذف ايضا
وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد
فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل و مثل اما مع غير الطلب
اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه من اقوى
قرائن الرفع مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا و
ما وقع في كتب النحو من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية
فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض و يختار
النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة

فيها

فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها في كونهما فعليتين نحو
خرجت وزيدا لقيته و بعد حرف النفي يعني بعد ما ولا وان وليس
لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر
معمولها لضعفها في العمل فلا يقع الاسم المذكور بعد لم ولما ولن
لانها لم تذكر بدون معمولها نحو ما زيدا ضربته ولا عمرا اضربه
وان زيدا اضربه الا تأديبا و بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل
من اكرمته ولم تعلق بهمزة الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل و بعد اذا الشرطية
الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه و
بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه و في ما قبل الامر والنهي يعني بعد موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما
اختير في هذه المواضع اى ما بعد حرف الاستفهام والنفي و
اذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور

اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب اسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا . وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور . عند خوف لبس
المفسر . اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع . بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما
هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته
لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
معا . مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر . بنصب كل على
الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه
خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن يخاف
لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على
كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد . ويستوي الامران . اي الرفع والنصب

فلا اشكال

77

فلا اشكال ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت . في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته . اي عنده او في داره او نحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين
اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير
الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي
الرفع يكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي
النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت
السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة لقرب المعطوف
عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ
الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى
واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب . ويجب النصب . اي
نصب الاسم المذكور . بعد حرف الشرط . والمراد به ههنا ان
ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط لكن حكمها ما سبق من
اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب . و
كذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض . وهو هلا والا ولولا و
لوما وانما وجب النصب بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا

او تقديرا . نحو ان زيدا ضربته ضربك . مثال حرف الشرط . و
الا زيدا ضربته . مثال حرف التحضيض . وليس ازيد ذهبت منه
اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان
يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير
والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه
انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يحتمل النصب وكذا مناسبه اعني
اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
آخر ينصبه مثل ايلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره ازيدا يلابسه به الذهاب او يلابس احد بالذهاب به او
اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما ترادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه ولا شك في ما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذلك . فالرفع . اي رفع زيد في المثال . واجب . بالابتداء
ونصبه غير جايز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
فكيف يكون مما اختير فيه النصب . وكذا . اي مثل ازيد ذهب به
قوله . وكل شيء فعلوه في الزبر . اي في صحايف اعمالهم فهو

ليس

ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه كان
التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر ان متعلق
بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف الظاهر
فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم
في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر لان كل شيء كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم
على ان يكون كل شيء مبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم
ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة فاعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا والمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في
رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحلوا الا
خراج عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المص الى ما يحلوا الاخراج عنها فقال

ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما. الفاء فيه
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد. لكون الالف واللام في
الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه بمعنى الشرط واسم
الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء
الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل
هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله وامتنع تسليط الفعل المذ
كور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع. و الاية جملتان
مستقلتان. عند سيبويه. اذ الزانية مبتداء محذوف مضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء ايضا عنده للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع. والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا
يكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيهما. النصب وختيار
النصب باطل باتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط
او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب

حذف

حذف ناصب المفعول به فيها. التحذير وانما وجب الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره. وهو. في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه
وفي اصطلاح النحاة. معمول. اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا. اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعول
مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له. مما بعده. اي مما بعد ذلك
المعمول. او ذكر المحذر منه مكررا. اي على صيغة المجهول
عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير
في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الا انه وضع المحذور منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعار
او بعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف
الارنب عن نفسك بانه محذور منه لا محذور. مثل اياك والاسد واياك
وان تحذف. هذان مثالان للاول نوعي التحذير ومعناهما بعد
نفسك من الاسد والاسد من نفسك وعلى التقديرين المحذور منه
هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف
من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها. والطريق الطريق.
مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان

تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في
المثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء على الط
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق او نحوهما
فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد
النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على بعّد نفسك عما يو
ذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور
قبل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان
لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير او اجيب بانه تابع
للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود ويدل ذكرها فيما بعد
وتقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول
اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف
وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من
ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وانّ قياس ولا تقول في
المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وتشذوذه من غير
ان وانّ فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف
اشد شذوذا والان حذف حرف الجر قياس مع ان وانّ فتاذ كثير

فليس

فليس في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن
الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان
الحاصل مصدر المفعول ما فعل فيه او شبهه شامل لاسماء الزمان
والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور اخرج
به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وكذا بقي مثل شهدت يوم الجمعة
داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان
شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه
فعل فيه يخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على
تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وا[illegible] المفعول
فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما تقدر فيه في وهو منصوب

لا يعاب الا ان يقال لم يعقب بل نبّه على امكان الاقتصار عصام الدين

بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا
مفعول فيه ولذلك قال . وشرط نصبه . اي شرط نصب المفعول فيه
تقدير في . لان التلفظ بها يوجب الجر . وظرف الزمان كله .
مبهما كان الزمان او محدودا . يقبل ذلك . اي تقدير في لان
المبهم منه جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم . وظرف المكان ان كان . المبهم . مبهما قبل ذلك
اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو
جلست خلفك . والا . اي وان لم يكن مبهما يكون محدودا
فلا يقبل . تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما
ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد . وفسر المبهم . من المكان . بالجهات
الست . وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في
معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع
الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف
المكانية الجائز نصبها قال . وحمل عليه . اي على المبهم المفسر بالجهات

عند ولدى وشبههما . نحو دون وسوى . لابهامهما . اي لابهام
عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه بهما وفي بعض
النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان .
لفظ مكان . وان كان معينا نحو جلست مكانك . لكثرته في
الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه . ما بعد دخلت
وان كان معينا . نحو دخلت الدار . لكثرته في الاستعمال لا لا
بهامه . على الاصح . اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه
حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب مفعولا فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار
وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد
ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب
الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي
هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك
يصح ان تقول ضربته في البلد ومعنى الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح

ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة
الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه
بل هو مفعول به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح
استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير في شاذ . وينصب
اي المفعول فيه . بعامل مضمر . بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير . نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه
بعينه كما في المفعول به . المفعول له هو ما فعل لاجله . اي لقصد
تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا
او به او فيه او معه . فعل . اي حدث . مذكور . اي ملفوظ حقيقة
او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التأ
ديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه فهو الفعل الذي فعل لاجله
مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا تأديبا قلنا المراد مذكور معه فان
قلت هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه في
التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التأديب الذي ضربت

لاجله

لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه
مثل ضربته تأديبا . مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب
فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه . وقعدت
عن الحرب جبنا . مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود
فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له
مما لا يشترط فعله داخل في المفعول المطلق يخالفه . خلافا ظاهرا
للزجاج فانه اي المفعول له . عنده . اي عند الزجاج . مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده كما في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا اي ضربته
ضرب تأديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه يحتاج
تأويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقة الاترى الى صحة تأويل
الحال بالظرف في قوله جاءني زيد راكبا من حيث ان معنى جاءني
زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها
وشرط نصبه . اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه
مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن او للاكرام
الزايد عنده مفعول له على ما يدل عليه هو الحق وهذا كما قال
في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلافا للزجاج

ايضا انه يرد عليه بعد التجنبي
التاديب الذي
ضربت لاجله
بل التجنبي
التاء
ديبا
ايضا لانه يصدق على التاديب
انه ما فعل لاجله
فعل مذكور
معه للعمل
فيه
في تركيب ضربت زيدا التاديب
فافهم
عصام الدين

ضربت لاجله بل يرد اعجبني
لانه يصدق عليه انه
فعل لاجله
فعل مذكور
معه في التركيب الذي هو فيه
في قولك اعجبني التاديب
الذي ضربت
لاجله
عصام

اليوم بتقدير اللام لانها ان اظهرت لزم الجر وخصص
اللام بالذكر لانه الغالب في تعليلات الافعال فلا تقدر غيرها
من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت النار من هرة اي
لاجلها لما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا
حاجة في ابقائها في النية الى شرط الحاجة اليه انما يكون في حذفها
من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها اي ولم يكتف بان
جاء ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها
اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لكن فاعله وفاعل عامله
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمحبتك اياي ومقارنا
له اي للفعل المذكور المعلل في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا
مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان

الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت
الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني
ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز
بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه
بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها. المفعول معه
اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول
ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور
في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب
وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا
الرأي سخيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين
العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر
اي حيل الحيلولة لا بين للزوم ظرفيته لا لقيام مقام الفاعل فعلى هذا

معناه الذي فصل فعل بمصاحبة على ان يكون معمولا لم يعلم عليه
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول • هو المذكور بعد الواو
احتراز عن المذكور بعد غير كالفاء • لمصاحبة معمول فعل • اللام
متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل والمراد
به اياما سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او
مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل • لفظا • اي
لفظيا كالمثالين المذكورين • او معنى • اي معنويا نحو مالك وزيدا
اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل
في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني
زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون
المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع
مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب
معنى المعية • فان كان • اي وجد • الفعل • اي ما يدل على الحدث فيعم
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا
وجاز • اي لم يجب العطف • ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمروا

اذا تقدم مع صاحبه على الفعل
الحث لم يلزم
تقدمه على
مصاحبه
عصا

لوجوب

لوجوب العطف فيه • فالوجهان • اي العطف والنصب على المفعولية
جايزان • نحو جئت انا وزيد • بالرفع على العطف • وزيدا • بالنصب
على المفعولية • وان لم يجز العطف • بل امتنع • تعين النصب • مثل
جئت وزيدا • فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بالتاكيد
المتصل بالمنفصل ولا بغيره • واذا كان • الفعل • معنى •
اي امرا معنويا • مستنبطا من اللفظ • وجاز • اي لم يمتنع • العطف
تعين العطف • حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا احتياج مع جواز
وجه آخر وهو العطف • نحو ما لزيد وعمرو • والا • اي وان لم يجز العطف
بل امتنع • تعين النصب • حيث لا وجه سواه • نحو مالك
وزيدا وما شانك وعمروا • فانه امتنع العطف فيهما لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جايز ولم يجز عطف عمروا
على الشان اذ السوال عن شانهما لا عن شان احدهما وعن نفس
الآخر وانما حكم بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع • وما يلابسه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو
ما يصنع زيد وعمرو • الحال • لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات
بها • وهو • ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به • اي من حيث هو

الحال

فاعل ومفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها اى الفاعل او المفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا التعريف على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمروا راكبين. لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه بمعنى الفاعل والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم

حنيفا

حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه الحال عن المضاف اليه بمعنى الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كقوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لا لدخولها وقع حالا عن المضاف اليه. مثل ضربت زيدا قائما. مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة. وزيد فى الدار قائما. مثال اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه

من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قايما. مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه
المفهومين من لفظ هذا او لاشتراكهما ليسا مما يقصد المتكلم
الاخبار بهما عن نفسه حتى يتعذر في نظم الكلام اشير او انبه
ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير
وانبه الخارج عن منطوقه الكلام المعتبر لصحة وقوع القايم
حالا فهي معنوية لا لفظية. وعاملها. اى عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما
ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار
قايما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد
مضروب قايما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قايما وكالنداء والتمني والترجي
التشبيه في نحو زيد قايما وليتك عندنا مقيما ولعل في الدار
قايما وكان اسد صايلا. وشرطها. اى شرط الحال. ان يكون نكرة

لان

لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض. وان
يكون صاحبها معرفة. لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل
فيه التعريف غالبا اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة
في جميع موادها بل في غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك
ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة
موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا ومنفية عنها المعرفة
لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان
ان جعلت نحو
جعلنا امرا حالا من كل امر او واقعة في خير الاستفهام نحو هل
اتيك رجل راكبا او بعد الانتقاض لنفي نحو ما جاءني رجل
الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما
ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور الاربعة وغالب مواد
وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم
مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون
صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة

مبتداء وخبرها معطوف على قوله وشرطه ان يكون نكرة
وارسلها العراك. ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال.
البيت للبيد نصف حمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار
الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء للدخال والدخال هو ان
يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما غاه لم يكن شرب منه ولعل المراد به
ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص
الدخال. ومررت به وحده ونحوه. مثل فعلته جهدك. مثال
بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة و
تاويلها نكرة على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة
اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجهد جهدك فهي
الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية
وثانيهما انها موضوعة موضع النكرات اي معتركة منفردا
ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة

كما ان

كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة. وان كان
صاحبها. اي صاحب الحال نكرة. محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
بما هو سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة.
وجب تقديمها. اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة
بتقديمها لانهما في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر
المواضع وان لم يلتبس طردا للباب. ولا تتقدم. اي الحال فيما
عدا مثل زيد قايما كعمرو قاعدا. على العامل المعنوي. قد عرفت
فيما قبل العوامل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل
مثل الظرف وما شبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في
الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على
العامل المعنوي اتفاقا. بخلاف الظرف. اي بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقديم المبتداء على الحال نحو زيد قايما في الدار وامتنع بتأخير
المبتداء اعني الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما
زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون

معناه ان الحال وان كانت شابها الظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف
والحال لا تتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر
من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الناشئ لا غير وكما لا يتقدم الحال
على العامل المعنوي كذلك • لا يتقدم على ذي الحال • المجرور
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا با
لاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب
ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقديمها
عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال • على الاصح
ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا
كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة
هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال

بجعل

بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها
مصدرا كالكاذبة والعافية و الكل تكلف وتعسف • و
كل ما دل على هيئة • اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
• صح ان يقع حالا • من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل ح وهذا رد على جمهور النحاة
حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق
ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق • مثل
هذا بسرا او رطبا في قولهم • هذا بسرا • وهو ما بقي فيه حموضته
اطيب منه رطبا • وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما
جامدين حالان لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى تأويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا
صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا مع والعامل في رطبا
اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل واحد منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث
انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد

اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كا
لعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال
الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان
يقال وان لم يسمع زيد احسن قايما منه قاعدا وذهب
بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه
التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح
حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه
نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا • ويكون • اي الحال
جملة • لدلالتها على الهيئة كالمفرد فيصح ان يقع
حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية • محتملة
للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال
واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان
يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا
يقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة

قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية

قوله نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا

والله اعلم وله الحمد الاتم

حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير
والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما
ان يكون فعلها مضارعا منفيا او مضارعا مثبتا او ماضيا
منفيا او ماضيا مثبتا فهذه خمس جمل • فالاسمية • الحالية ملتبسة
بالواو والضمير • معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان
يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت
وانت راكب وجاء زيد وهو راكب • او بالواو وحدها • لانها
تدل على الربط من اول الامر فاكتفي بها في مثل قوله عم كنت نبيا
وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بها
مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز
الواو ونقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين
المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما • او بالضمير وحده على
ضعف • لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط
من اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو وعلى الاصح • و
المضارع المثبت • اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا ملتبسة • بالضمير وحده • لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع • وما سواهما

اى ماسوى الجملة الفعلية المشتملة على المضارع المثبت من
الجمل المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو
والضمير معا. او باحدهما. وحده عن غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة استقلالهما كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد
وما يتكلم غلامه وجاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج
غلامه او جاء زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد و
ما خرج غلامه او جاءنى وما خرج عمرو. ولابد فى الماضى المثبت. لا
المنفى. من. وجود لفظة. قد. المقربة زمان الماضى الى الحال
لفظة على الماضى على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب
زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه نحو اذا
عليه لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما
هو بالنسبة الى زمان الفعل العامل فلابد من قد حتى يقربه اليه
فيقارنه وهذا اختلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت. ظاهرة. فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد
ركب غلامه. او مقدرة. منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم
اى قد حصرت وهذا اختلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله حصرت

صدورهم فيكون جملة اخرى صفة موصوف محذوف هو حالا
والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لان الاستمرار
النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل. ويجوز حذف العامل.
فى الحال لقيام قرينة حالية. كقولك للمسافر. اى الناس فى السفر
او المشتهى له. راشدا مهديا. اى سر راشدا مهديا بقرينة
حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال
او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
بلى قادرين على ان نسوى بنانه اى بلى نجمعها قادرين. و
يجب. حذف العامل. فى. بعض الاحوال. المؤكدة. وهى الحال
المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا
بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة.
مثل زيد ابوك عطوفا. فان العطف فيه لا ينتقل عن
الاب فى غالب الامر. اى احقه. بفتح الهمزة او ضمها من
حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على تعيين او من احققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته لك
وصرت منها على تعيين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب

المفتاح احق التقدیرات عندی ان یقدر بحسب عطوفا ، وشرطها
ای شرط وجوب حذف عاملها ، ان یکون مقررة ، ای موکدة
لمضمون جملة ، احترز به عما یوکد بعض اجزائها کالعامل فی قوله
تعالی وما ارسلناک الا کافة للناس رسولا فانه لا یجب حذفه
اسمیة ، احترز به عما اذا کانت فعلیة فانه لا یجب حذف عاملها
کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی قائما بالقسط انه حال
مؤکدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قید آخر وهو ان یکون
عقد تلک الاسمیة من اسمین لا یصلحان للعمل فیها والا لکان
عاملها مذکورا فکیف یکون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما
بالقسط ، التمییز ، ای الاسم الذی یرفع الابهام ، واحترز به
عن البدل فان المبدل منه فی حکم التنحیة فهو لیس یرفع
الابهام عن شیء بل هو ترک مبهم وایراد معین ، المستقر
ای الثابت الراسخ فی المعنی الموضوع له من حیث فان
المستقر وان کان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لکن المطلق
ینصرف الی الکامل وهو الوضع واحترز به عن نحو رایت
عینا جاریة فان قوله یرفع الابهام عن قوله عینا لکنه غیر مستقر
بحسب الوضع بل نشأ فی الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له

وکذا

وکذا یقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل
فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم کلی بشرط استعماله فی جزئ
جزئیاته او لکل جزئی جزئی منه ولا ابهام فی هذا المفهوم الکلی
ولا فی واحد واحد من جزئیاته بل الابهام انما نشأ من تعدد
الموضوع له والمستعمل فیه فتوصیفه بالرجل یرفع هذا الابهام
لا الابهام الواقع فی الموضوع له من حیث انه موضوع له وکذا
یقع به الاحتراز عن عطف البیان فی مثل قولک ابو حفص عمر فان
کل واحد من ابی حفص وعمر موضوع لشخص معین لا ابهام فیه لکن
لما کان عمر اشهر زال بذکره الخفاء الواقع فی ابی حفص لعدم
الاشتهار لا الابهام الوضعی ، عن ذات ، لا عن وصف واحترز
به عن النعت والحال فانهما یرفعان الابهام المستقر الواقع
فی الوصف لا فی الذات وتحقیق ذلک ان الواضع لما وضع لفظ
مثلا النصف من فلا شک ان الموضوع لمعنی معین متمیز عما هو
اقل من النصف کالربع وعما هو اکثر منه کالثلثین ولا ابهام فیه
الا من حیث ذاته ای جنسه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع انه
من جنس الحکل العسل او الخل او غیرهما والا من حیث وصفه
فانه لا یعلم منه بحسب الوضع انه بغدادی او مکی فاذا ارید

قوله في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته

رفع الابهام العرضي الثابت فيه بحسب الوضع ابتع بصفته
او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي
قيل زيتا فرتبا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال
فانما يرفع الابهام المستقر عن الوصف. مذكورة او
مقدرة. صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذ
كورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشيء المقدر فيه. فالاول. اي القسم الاول من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد. يعني بها
يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر
به الشيء اي يعرف به قدره ويبين. غالبا. اي في غالب المواد
اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في
اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار. اما
يتحقق في ضمن. عدد. نحو عشرون درهما. وسيأتي ذكره
العدد وبيانه في باب اسماء العدد. واما في ضمن غيره
اي غير العدد كالوزن. نحو رطل زيتا. فان الرطل نصف
المن. ونحو منوان سمنا. وكالكيل. نحو قفيزان برا. وكالذراع

قوله والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل من ظرفية المدلول للدال

قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيانا لمنوان ايضا

نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا. وعلى التمرة مثلها
زبدا. المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل
زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في قوله
على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يتعرض لاقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون. على حالة. لا يمكن
اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين و
نوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف
ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم با
لفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد
تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر
الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف

على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لانه ينتصب
التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فمفرد اي التمييز في
الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو
ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد
فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان
يثنى او يجمع فيسيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع ما يخص الجنس سواء
كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على فوق
الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي
عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او
بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز منقلب بتنوين المفرد
او بنون التي للتثنية فانه لا تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت
الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض و

رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوان سمن
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون
الجمع والاضافة فلا تجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع
نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف
واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك
وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى
التمييز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون
الكل اقرب الى المراد وعن غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي
الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار
اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو
خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى
تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر
السقي لا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز
لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة وثاني اي
القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة

يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في
جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها
على ان مقابلة ما في هذه القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما
هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة. او ما ضاهاها
اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد
حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا. نحو طاب
زيد نفسا. مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه. وزيد طيب
ابا. مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه
ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة او ما ضاهاها ههنا
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد
طيب نفسا او ابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا
او ابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع
في الجملة وما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص

بالمنتصب عنه

بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو المتعلق المنتصب عنه
والاب عين اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم
عرض غير اضافي وكل منهما متعلق المنتصب عنه او في اضافة.
عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها. مثل يعجبني طيبه نفسا. وتركه
لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به. وابا وابوة ودارا وعلما او
رد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله. ولله دره
فارسا. اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما
اورده صاحب المفصل مثال التمييز المفرد وعلى ان يكون الضمير
فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه
على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا
معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن ومنه
خير كثير العرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم
فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل
واما الفراسة بالكسر فمن التفرس. ثم ان كان. اي التمييز
بعد ما اسما يكن نصا في المنتصب عنه. اسما. لا صفة. يصح جعله لما
انتصب عنه. والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون له ذلك التمييز تارة. له. اي للمنتصب عنه بان يكون

تميزا يرفع الابهام عنه • وتارة لمتعلقه • بان يكون تميزا يرفع
الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل طاب
زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون
تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو
عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار
ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه • والا • اى وان لم يكن التميز
بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه • فهو
لمتعلقه • خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما وجوارا فان هذه الاسماء
ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها بالتعبير عنه بها فهو
لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشيء المنسوب الى زيد
فيطابق • التميز • فيهما • اى فى ما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء
كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه • ما قصد
من وحدة التميز او تثنية او جمعية سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء او للمعنى
فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد
ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب زيد آباء اذا اردت اباه واجداده

ولا يخفى انه تعسف جدا عصام

فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التميز اورد مفردا
واذا قصد تثنية اورد مثنى واذا قصد جمعية اورد جمعا فان
صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان
التميز جنسا • يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية
او جمعية لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يمكن ان يؤتى
به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية
وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما • الا
ان تقصد بالتميز • الذى هو جنس • الانواع • من حيث اعتبا
راتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او من جمعه نحو طاب الزيدان
علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل
من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد
لا يفيد ذلك المعنى • وان كان • اى التميز • صفة • مشتقة
مثل لله دره فارسا او مأولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه
كاملا فى الرجولية كانت الصفة • صفة له • اى لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة يستدعى موصوفا والمذكور لها هو الموصوف
فاذا قيل طاب زيد وكان الوالد زيدا او لا يحتمل ان يكون والده
الاسم نحو ابا • وطبقه • الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى

اى كانت الصفة متفقة مع مطابقتها اياه او مع مطابقته اياها
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر
كانت اى كانت متفقة ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة
لضميره . واحتملت . اى الصفة المذكورة . الحال . ايضا
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه
فارس او حال كونه فارسا لكن مع زيادة من فيها نحو لله دره من فارس
وقولهم عن من قايل يعين التمييز لان من تزاد فى التمييز لا
فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات . ولا يتقدم التمييز
على عامله . اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما
عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله
والاصح . اى اصح المذهب . انه لا يتقدم . التمييز . على ما هو عامل
فيه من . الفعل . الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى
فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا
جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته

متعديا

متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اى ملاءه ماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان
الماء فى قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل
المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد
اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز
وقد وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلاء
ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة تمييز لرفع الابهام عن شىء منسوب الى
زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان
اسناد الربح اليه حقيقة والى زيد مجازا وبهذا يندفع ما يورد على
قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى
او مفعول فلا يطرد فى تلك القاعدة . خلافا للمازنى والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل وتمسكهما فى هذا
التجويز بقول الشاعر . اتهجر ليلى بالفراق حبيبها . وما كان
نفسا بالفراق تطيب . على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب

فانه ح يكون في كاد ضمير راث ن تذكره ويعود ضمير تطيب الى
سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مؤخرا عليه
واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تميزا عن نسبة
كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا تطيب فلا تمليك وما قيل
يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تاء تنبيه ايضا على هذا الوجه
بان يكون تاء تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب ففيه تكليف وتعسف غير قادح في
التمسك . المستثنى . اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في
اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا النوع الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
فقال . متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج . اى الاسم الذى
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
عن متعدد . جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيد او اجزاؤه
مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك التعدد . لفظا
اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا . او تقديرا . اى مقدرا نحو
ما جاءنى الا زيد اى جاءنى احد الا زيدا . بالا وغير الصفة واخواتها

واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد
جاء . والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها . اى بعد الا واخواتها
غير مخرج . عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا . وهو . اى
المستثنى مطلق حيث علم اولا الوجه لتصحيح تقسيمه كما عرفت
وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا
واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة
روما للاختصار . منصوب . وجوبا . اذا كان . واقعا
بعد الا . لا بعد غير وسوى وغيرهما . غير الصفة . قيد به وان لم يكن
الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه
فى كلام موجب . اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى
القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه
ليس ح واجب النصب على ما يجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه
مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية

لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء لان
الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه
منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال
الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأ الا اليوم كذا فانه
مرفوع وجوبا لا منصوب. والعامل في نصب المستثنى اذا كان
منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل
المتقدم بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلق المفعول
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول. او مقدما. عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه. او منقطعا. اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار
احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم
ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم
اذ لا تصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يتصور فيه الا بطريق

السهو

السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية
والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما
ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله عز وجل
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن
رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
فيكون منقطعا. او كان بعد خلا وعدا. اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوز
مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو
جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الديار من الانيس فلا ارى خلت الديار وقد
يتضمن جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه و
السر هو التضمن او الحذف والايصال في باب الاستثناء
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب و
فاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المتقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير

جاءني القوم خلا وعدا بعضهم او اي جاوز بعضهم او بعض منهم
زيدا وهي في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا
اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء. في الاكثر. اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت و
قد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر. وما خلا وما عدا.
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كانا بعد ما خلا و
ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم
ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير خلف زيد وعدا عمرو بالنصب
على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم اي خلو مجيئهم
من زيد ووقت مجاوزتهم اي مجاوزة مجيئهم عمرا او على
الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين
بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا
وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولكن
هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يتعرض له
وكذا. المستثنى منصوب. بعد ليس. نحو جاءني القوم ليس زيدا
وبعد لا يكون. نحو سيجيء اهلك لا يكون بشيرا او

النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر
ويلزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم
الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا
وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل
هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المرفوع ولا يتصرف
فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها. ويجوز فيه.
اي في المستثنى. النصب على الاستثناء. ويختار البدل عن
المستثنى منه. فيما بعد الا. حالا من الضمير المجرور اي حال كون
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا
كان بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما. في
كلام غير موجب. احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه
منصوب وجوبا كما مر. والحال. انه قد ذكر. المستثنى منه
احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه
صفة الكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان
حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع

على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء
وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او
بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه
الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول
لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة
ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما تقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص
ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي
والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واستقام
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان
لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
يضرب كل احد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه

قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما يصح فيه الحكم اي ثابت على سبيل العموم لا مما نحن فيه عصام

المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي اذا وقعت القراءة في
كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع الدنيا بل ايام
الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور
قطعا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد
تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص
في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين
في كون كل واحدة منهما جائزة مع قرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها
في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها فهو مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور

قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه
في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا
قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم
اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان
ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى • و
من ثم • اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم
المعنى • لم يجز • مثل ما زال زيد الا عالما • اذ معنى ما زال ثبت
لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم • وقال الشارح الرضي يمكن ان
يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتنافى
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي
العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا
العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى
على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا
في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك

او المقصود منه المبالغة في علو المجتمعين على ضربك • و
اذا تعذر البدل • من حيث حمله • على اللفظ • اي لفظ المستثنى
منه • ابدل على الموضع • بحمل • اي موضع المستثنى منه لا على
لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان • مثل ما جاءني من احد
الا زيد • فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول
على لفظه • ومثل • لا احد فيها • اي في الدار لا احد يعبأ به • الا
عمرو • وعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه • ومثل ما زيد بشيء
الا شيء • اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب
على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع
في بعضها فهو صفة للشيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم
استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولا وجعل
المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف
وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى • لان • من الا
ستغراقية • لا تزاد • اتفاقا • بعد الاثبات • اي بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الا
لانتقاض فلو ابدل اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر

لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وذلك غير جايز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمروا بالنصب لان فتحة مشبهة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما تعمل فيه هذا العمل و
كذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على المستثنى منه لا
بد من تقدير ما كذلك يعمل فيه • وما ولا لا تقدران • لا حقيقة
اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله
على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال
كونهما عاملتين • في المستثنى المحمول على البدل • بعده • اي
بعد الاثبات يعني بعد ما صار ذلك الكلام مثبتا لانتقاض النفي
بالا • لانهما • اي ما ولا • عملتا للنفي وقد انتقض النفي • بالا
وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حملا على
المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لا بد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محل البعيد

لا القريب

لا القريب قلت لان محل القريب انما هو لعمل لا بمعنى
النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل
للعمل لا فيه • بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا • مع انه انتقض
النفي فيه ايضا • بالا لانها • اي ليس عملت للفعلية لا للنفي
• فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل وهو
اي ليس • لاجله • منه اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية • و
من ثم • اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا النفي وعمل ما ولا
بالعكس جاز ليس زيد الا قائما • باعمال ليس في قائما مع ان
انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها • وامتنع ما زيد الا قائما •
باعمالها في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي
بالا • و • المستثنى • مخفوض • اي مجرور • بعد غير وسوى • مع كسر السين
او ضمها مع القصر • وسواء • بفتح السين وكسرها مع المد لكونها
مضافا اليه • وبعد حاشا في الاكثر • لكونها حرف جر في اكثر استعمالا
تهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر
ومعنى ما تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرو احاشى زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو • واعراب غير فيه
اي في الاستثناء وفي الصفة اذ يوصف بها اعراب موصوفه • كاعراب

المستغرق بالّا على التفصيل المذكور فيما سبق فكأنه مما خرج
المستثنى للاضافة انتقل اليه اعرابه وغير اى كلمة غير في الاصل
صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها
فحال غيرها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد وتستعمل
على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما
في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير
في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فهو يجب ان يكون
موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل
جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا [illegible]
حالها صفة حالها اداة الاستثناء لا بد لها في الاستثناء من
مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد فالا
لمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم
ورهط وان يكون مستثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد
منكور اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان

يت به اى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا او على تقدير ان يت به اى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما
بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد
الوجهين وجب دخوله ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو
كل رجل الا زيد جاءني وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند
وجود هذه الشرائط اى حمل الا على غير بتعذر الاستثناء عند
وجودها فيضطر اى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
الا ان لا يحمل على الصفة غالب فقيدناه بقوله غالبا لانه قد يتعذر
الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا او الا
حمارا لكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان
هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة
جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اى غير الله
لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة

نحو جاءني رجال الا واحدا الا فائدة
في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه
ما يبقى بعد المستثنى منه الا ان
يراد برجال الكل
مراتب الجمع
محصورا
في يكون منكرا
معنى عصبة

الجمع منكور غير محصور هي الآلهة وتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الآلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدة الله تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت الصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد والالهة نفي التعدد ويستلزم المغايرة. وضعف حمل الا على غير في غيره. اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ فمذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف لكل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل. واعراب

قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية او الذي ... والفرقدان نجمان قريبان من القطب صحاح

ومنها فرقدان وجاء في الشعر مثنى وهو هنا كذا في القاموس

عصام الدين

سوى وسواء النصب على الظرف. اي بناء على ظرفيتها لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح. وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول ان عمرو لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب. خبر كان واخواتها. ويستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى. هو المسند بعد دخولها. اي بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تعذر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين جزء الخبر المقدم على تعذره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد ضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم هذين للتعريف

قوله ويستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يبينها هنا ولك ان تجعل ضمير ويستعرفها الى كان واخواتها الا ان كان التي تثبت لها الخبر لم يعرف بعد

عصام الدين

المعرّف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا البحث ان المراد به دخولها وورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة في خبر ان واخواتها. مثل كان زيد قائما وامره. اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ. في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه. يتقدم. على اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا. وقد يحذف عامله. اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت هذه بالحذف لكثرة استعمالها. في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير ويجوز في مثلها. اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم. اربعة اوجه. نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان

قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يجيء عليه ان ... انتهى
... المبتدأ او الخبر بل يتقدم مخصصة ...
تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما عصام الدين

خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته. ويجب الحذف. اي حذف عامله يعني كان. في مثل اما انت منطلقا انطلقت. لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها فادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل فيه ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه الشهر. اسم ان واخواتها. وستعرفها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى. هو المسند اليه بعد دخولها. اي دخول ان واحدى اخواتها. مثل ان زيدا قائم. وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف عنها ايضا. مثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم. المنصوب بلا التي لنفي الجنس. اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لانه حقيقة

واقتصر المص على الاول لكون الشيخ الرضي ...
قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير ... اما
اثبت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت ... لانه لعوضيته اما انت منه
منطلق بالكسر ... عصام الدين

ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بعينه بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان
لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم
الكل فعبر الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما
ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد
دخولها خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم فانه تحقق
وهو لا تقدر كاف فى خروجها مطلق لكنه لما اراد جعله المنصوب
منه زاد عليه قوله عقيبها اى على المسند اليه لفظة لا اى يقع
بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او شبها به اى بالمضاف فى تعلقه
بشيء هو من تمام معناه مفردا حوال مترادف من الضمير المجرور
فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بعده
من الضمير المجرور فى اليه المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل
مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجل
ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقولك على النسخ
المشهورة من تتمة المثال ليكون الكلام كليهما فان كان اى المسند اليه بعد

دخولها

دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
بانتفاء شرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به
اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله
فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به
المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل
فى الدار والكسر فى الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات
فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها
فى الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ويعنى بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل
فيها فانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار تحقيقا او تقديرا
فحذفت من تخفيفا وانما بنى على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف
والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب وان كان اى المسند اليه
بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او منفصلا

١٠٦

اي بين ذلك المسند اليه • وبين لا • بانتفاء شرطه الانفصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا
او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام
زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام
زيد ولا عمرو • وجب • في جميع هذه الصور الست • الرفع • على الا
اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في
المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل • والتكرير
اي وجب تكرير اسمه ولكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة فليكون
كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة ليكون
مطابقا لما هو جواب له من مثل قول القائل أفي الدار رجل
ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا • ونحو قضية
اي هذه قضية • ولا ابا حسن لها • اي لهذه القضية هذا جواب
دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان
الاسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه
ولا تكرير بل منصوب بغير تكرير فاجاب عنه • انه متأول • بالنكرة
اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فان قيل العلم في

في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بالفيصل
بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه قيل
لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ايراد ابي حسن بحذف اللام لان
الظاهر ان تنوينه للتنكير • وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة
بلا فصل • يجوز خمسة اوجه • بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها
بحسب التوجيه تزيد عليها • الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا
بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف
على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول
ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى لدلالة خبر
الجملة الثانية عليه • والثاني فتح الاول • ونصب الثاني • اي لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة
والثالث • فتح الاول ورفعه • اي رفع الثاني نحو لا حول ولا قوة

اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا الثانية والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف
جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر • والرابع رفعهما بالابتداء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول
ولا قوة فجيء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الالغاء
فيهما ايضا والخامس • رفع الاول • على ان لا بمعنى ليس
على ضعف • فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني لا حول
ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه
رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه للالغاء لا للنفي وعمل لا با
لتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء هنا
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول من ان
بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى
التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او
عطف جملة على جملة كما لا يخفى • واذا دخلت الهمزة على لا

التي لنفي الجنس • لم يتغير العمل • اي عمل لا اي ما يتغير حكمها
في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول
الاستفهام • ومعناه • اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي
الجنس • اما الاستفهام • حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما
واما العرض مثل الا تنزل عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا
في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا
كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف
التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما
التمني • الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا
جزاه الله خيرا فهمزة عند الخليل ليست الداخلة على لا
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه
فكأنه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك
نصب والتنوين وعند يونس لا التي دخلت عليها همزة
الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه
نونه لضرورة الشعر • ونعت • اسم لا • المبني • نعتا
اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف الاول

بالرفع صفة للنعت اي لا النافية وما بعدها احترازعن
مثل لا رجل ظريف كريم في الدار. مفردا حال من ضمير مبني
والعامل فيه مبني احترازعن مثل لا رجل حسن الوجه حال
بعد حال او صفة. مفردا احترازعن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا
على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت
المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يقال انه اذا كرر المبني يبني على
الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه
يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفرد اليه فان باردا
في هذا المثال نعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر
ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب. لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعها في
الاعراب دون البناء. رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على محله القريب او اللفظ مثل لا رجل ظريف
بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب. والا ع

قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا واحد احوال جعل بعض القيود اوصافا وبعضها احوالا للموضوع ونعت مبني الاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه وكذلك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير فيكون مفردا حال التقييدات كل عامل يليه ويكون كلها للموضوع عصام

قوله اي فحكمه الاعراب لا غير الاولى ان يقول فيه الاعراب عصام

وان لم يكن النعت كذلك. فالاعراب. اي فحكمه الاعراب لا
غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او بمحل القريب
وقد اسلفناه في بيان فوايد القيود. والعطف. على اسم لا المبني
اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان
لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل. على اللفظ. اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا
وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا. جايز. ولا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة
اذا المعطوف على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة الا بالله
مثل لا اب وابنا. وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع الاتحاد كذا ذكره
الاندلسي رح. ومثل. لا ابا له ولا غلامي له. اي كل تركيب يكون فيه
بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام
الاضافة من اثبات الالف في نحو ابا وحذف النون في نحو غلا
مين. جايز. يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال

قوله حكمها حكم توابع المنادي فيه المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجهه عصام

لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على نصبه
والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثلا لا ابا له ولا
بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا
باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف معنى الاضافة وهو الاختصاص
ان مثل لا ابا له ولا غلامي له جايز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل
معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين
الاختصاصين تفاوت فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اي لاجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان
الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له

وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته
الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب
الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين
بمضاف حقيقة لفسادا لمعنى المراد المقصود بها على تقدير الاضافة
وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور باللام
مستقلا من غير احتياج الى تقدير خبر وهو المعنى يتغير على تقدير الاضافة
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجودين واما ثانيا
فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة فانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة
وحكم المضاف معلوم كما عرفت وقد يحذف اسم لا حذفا كثيرا في
مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر
لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز

ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا رجل موجود وجاز ان يكون
خبرا اى لا افضل رجل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد
كزيد خبر ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة
الاسمية هو المسند بعد دخولها اى بعد دخول ما ولا وهي اى خبر
ما ولا لهما وكذا الاسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الحجازية
بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما
يظهر باعتبار الخبرية فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا
لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان قبل
دخولهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما
ان زيد قائم قيل انما خصصت بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم
وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض
النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
بطل العمل اى عملها اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة
اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه بليس فلما فصل
بينها وبين معمولها لفظا لم يعمل واذا انتقض النفي فلان عملها

بمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغيير الترتيب
مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى خبرهما بموجب
بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو
ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى فالحكم
في المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي
المجرور اى الاسم المشتمل لمخرج الحروف الاواخر التي هي محال
الاعراب فانه لا يطلق عليها انها مرفوعات ومنصوبات ومجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة
او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث انه مضاف
اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا
اليه وان كان مختصا بما عرف به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما
هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف
المضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب
في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشتمل الجمل التي

يضاف اليها كيوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم
المصادر بنسب اليه شيء . اسما كان نحو لا غلام زيد او غلام نحو
مررت بزيد . بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا . اي ملفوظا كان
ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر
مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل لا غلام زيد وخاتم
فضة وضرب اليوم نحو لا تمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام
بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا بجر . فالتقدير
اي تقدير الحرف . شرط ان يكون المضاف اسما . اذ لو كان فعلا
من ان يلفظ بالحروف نحو مررت بزيد مجردا . اي منخلعا عن
تنوينه . او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع . لاجلها . اي لاجل
الاضافة لان التنوين او النون ودليل تمام ما هي فيه
اراد وان تمييز جزء الكلمتين تمزجا تكتسب به الاولى
عن الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم الاستناد من هذا التعريف
الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية انه غير [illegible] المضاف اليه الاضافة اللفظية لكن
من كلام المص في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى

المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم
يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم يتعلق عنه
شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام التقوية للعمل اي ضارب
لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان اسناد
الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه
فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص
واقع قبل الاضافة لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ فان كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد بالاضافة فليست فائدة
الاضافة الا التخفيف في اللفظ . ومن اي الاضافة بتقدير الحرف
معنوية . منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا
او تخصيصا . ولفظية . اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سرايتها اليه . فالمعنوية . علامتها . ان لا يكون المضاف فيها
غير صفة . كالفاعل والمفعول والصفة المشبهة . مضافا الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كانت صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع

مصر وكريم البلد واحتسر زيد عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء. اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنس الغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او ظرف له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو اسلا واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقدير ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا حاجة الى

اظهار اللام فيه وبهذا التأويل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية اي التكلفات التي البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وجميع اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورده اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام الاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة. نحو غلام زيد. مثال الاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة. مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة. وضرب اليوم. مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم. و تفيد. اي الاضافة المعنوية. تعريفا. اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة. لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة امر الى امر معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد

من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هذا التركيب الا اضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في
اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس نحو هذا
الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان
كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير
السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته
في الشيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني او تفيد الاضافة
تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل
فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى
رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان اللام حذفت لا وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة
من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد الا انكى

اذا المراد بالتجريد تجريده من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد المضاف او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى
وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا
ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها
علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف
المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في نحو
الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلومية
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تعريف
بتعريف وما اجازه الكوفيون من التركيب الثلاثة الاثواب
وشبهه من العدد المعرف باللام الى المعدود نحو الخمسة الدراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم
تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام في الجزء الاول
قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء

من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة. و الاضافة
اللفظية علامتها. ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن
صفة نحو غلام زيد. مضافة الى معمولها. احترازا عما اذا كانت مضافة
الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر. مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله. وحسن
الوجه. من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها. ولا تفيد
الاضافة اللفظية فايدة. الا تخفيفا. لا تعريفا والتخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال. في اللفظ. لا في المعنى بان يسقط بعض
المقاطع عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او مثل حواج بيت الله
او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد او
في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة
كالقايم الغلام كان اصله القايم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في
القايم واضيف القايم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في
المضاف والمضاف اليه معا كنحو زيد قايم الغلام اصله قايم غلامه
فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير

والاستتار

واستتاره في الصفة. ومن ثم اي ومن جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جاز هذا التركيب. وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه
فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ويجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان
ان ما اليه يشير وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص
يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الا
ستلزام حتى يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص. ومن جهة انها تفيد
تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون. وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما يسقط بالالف واللام
لا للاضافة ولا شك انه دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف

ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا
كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه
للفراء • فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان
دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه
بانه غير مستقيم لان القول بجواز اللام المتاخرة حينا على الاضافة
مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف
على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو في معنى
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا
يمتنع هذا واجاب المص عنه بقوله • وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها • يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث
عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم المغايرة في الافراد
ولا يخفى ان فيه شوب المصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر لاحتمال
النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في
المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كرب شاة وسخلتها

بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها
اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق
يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلاثة
الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها حقيقة في ضمنها
والادمي ملابسه عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج
حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم
المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب
على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بمعرفة
حركة الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب
الرجل والضاربك واجاب المص عنه • وانما جاز الضارب
الرجل • يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف بزوال
التنوين باللام لكنه جاز • حملا على • الوجه المختار في الحسن
الوجه • وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما
في كون المضاف اليه معرفين باللام وهذا الاشتراك

معمول بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس
مع الفارق. والضاربك. يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت. وكذا. شبهه. اي قول من
قال يعني سيبويه واتباعه. انه. اي الضارب في الضاربك
مضاف. دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على
المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا
يحتاج جوازه الى حمل. حملا. لشبهه. على ضارب. فانه قال
المفعول له والمفعول المعلل به اعني جاز وبيانه انهم لما راوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجرورة عن اللام بمفعولاتها اذا
كانت ضميرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى
تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك
وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوف التنوين
قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان

يتصور

يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم
يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف
ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضارب اياك فعلم انه
تنوين سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين
ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا
ضاربك وحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه اي على ضاربك
لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان ما حل قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضاربك الرجل و
الضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات
الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المصنف على ما وقع
لبعض الشارحين ولكن ان تجعل كل واحد منهما اشارة
الى اشارة مسئلة على حدة لها مناسبة للحكم باتباع
الضارب زيد بمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان

وعند ما ضعف عطف المجرد عن اللام على المحل لان المضاف اليه
مصدرة باللام لانه يتوسط العطف مثل الضارب زيد
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالعطف لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما فيه من توهم منافية المضاف
على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الى الاخير
الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما
ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب
الوصفي بحاله لان لكل من مبنى التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر. و لهذا المعنى بعينه
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد ومن غير فرق و
يرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد
الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل
واحد من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع صفة المسجد
والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها واجيب بان مثل هذه التركيب متاول

فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين
احدهما ان يكون الوقت مقدرا في التكلم الكلام ويكون المسجد مضافا
اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع
قايما مقامه معطوفا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة
للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء على الا
حتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان
هو جانبه بها اللهم ان يقال هناك مكان جزؤه وكل واحد الذي
اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب فانه اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على
الموصوف واضيف اليه واجيب بانه متاول بانهم جردوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغير قطيفة مثل خاتم في كونه
صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به

كما اضافوا خاتم الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه فضة
لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها التخصيص على هذا القياس
واخلاق ثياب • ولا يضاف اسم مماثل • اي مشابه • للمضاف في
العموم والخصوص • اي ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين
كليث واسد • في الاعيان والحبس والمنع • في المعاني
الاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت
رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر
الاسد واضافة الليث لغو لا فائدة فيه • بخلاف • اضافة العام
الى الخاص • مثل كل الدار وعين الشيء • فانه • اي المضاف فيهما
يخصص • اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى
على عمومه سواء افادت الاضافة فيه التعريف او التخصيص والحقيقة
العين عين الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان
للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص قولهم • سعيد كرز • فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر

على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني
مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا • واذا اضيف الاسم
الصحيح • وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة • او الملحق به •
وهو ما في آخره واو وياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة العارضة خفة
السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في
الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكون يعني
في الابتداء كذا بعد السكون • الى ياء المتكلم كسر آخره • للتناسب مثل
نوبي وداري في الصحيح ودلوي وظبيي في الملحق به • والياء مفتوحة
او ساكنة • وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم
الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح
والسكون انما هو عارض للتخفيف • فان كان آخره • اي في
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم • الفا ثبتت • اي الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب • نحو عصاي ورحاي • وهذيل
وهو قبيلة من العرب • يقلبها • اي الالف حال كونها • لغير

لغير التثنية ياء كمسلماتي بياء المتكلم ويدغم في الياء مثل عصي
ورحى ولا تقلب الفها التثنية كغلاماي لالتباس ... رفع
بغير سبب القلب وان كان في اخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو
كالكلمة الواحدة مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط
النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان
اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى
ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما قلبت
ياء ساكنة لوجب بقاء الضمة قبلها بغيرها فحركت بالحركة
المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان ما قبل الياء الى الواو مفتوحا
بقي ما قبلها مفتوحا كما في مسلمين مسلمي وفي مصطفون
مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور
الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان
تحرك والكسر الفتح لخفته واما الاسماء الستة اي من
البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالاولى
في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال

اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو
وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا
ومعنى واجاب عنه المص بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء
مع انه يحتمل ان يكون المعنى به ابين جمع اب فاصله ابين سقط النون
في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي
وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا
بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن نجعل اباءنا
فداكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر
حمي وهني بلا واو المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم واما اصلها
من اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف
مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة
ويقال في فم حال اضافة الى ياء المتكلم فمي بالرد والقلب
والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي
في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
قيل اخ واب وحم وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء

افصح منها عايدا الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح

افصح منهما. اي من الضم والكسر. وجاء حم مثل يد. فيقال هذا حم
او حمك ورايت حما او حمك ومررت بحم او بحمك. ومثل خبء
بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورايت حمءا وحمءك ومررت
بحمء وحمءك. ومثل دلو. بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت
حموا وحموك ومررت بحمو وحموك. ومثل عصا بالالف فيقال
هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك. مطلقا.
اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد
والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالي الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا. اي في الاضافة والافراد يقال هذا هن
ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت
بهنك. وذو لا يضاف الى مضمر. لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء
الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ
كقول [illegible] انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الا
الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه [illegible]
تلك الاسماء حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فينبغي الى اضافته الى المضمر
مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته اليه. ولا يقطع. اي
ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس [illegible]

قوله ملا افاد الاشمل كان المناسب اداة حق الشمول

اليها. التوابع. وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض
حدها بخروج ان ان وضرب ضرب لعدم كونها من افراد
المحدود. كل ثان. اي متاخر متى لوحظ مع سابقه كان في المرتبة
الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا فلا يلتبس
باعراب سابقه. اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابهما من
جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة. بجهة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة
الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل
منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان
المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا
زيد مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان
وان واخواتها وثاني مفعول كنت واعطيت وقوله باعراب
سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية

قوله يشمل التوابع آه مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانوية في المرتبة على ما عرفت

الاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار حاكما
في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس
ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه مظنون فيه
ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا
او تقديرا او محليا حقيقة او حكما ولا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال
ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في
موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع مدخول كل وهو تابع بآخر
سابقه من جهة واحدة لكنه ادخل كل عليه افادة لصدق الحد
على كل افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل ان التابع حد جامع مانع
يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه . النعت تابع جنس شامل
للتوابع كلها وقوله . يدل على معنى في متبوعه . اي يدل بهيئته
وتركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه . مطلقا اي دلالة

قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة عصام

مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر
التوابع ويرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والعطف
في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد ومثل قولك جاءني
القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان
دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال
اعجبني زيد علامه او اعجبني زيد غلامه وجاءني زيد نفسه لا
تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى
في متبوعها اي مادة كانت . وفائدته . اي فائدة النعت .
تخصيص . في النكرة كرجل عالم . او توضيح . في المعرفة كزيد
الظريف . وقد يكون لمجرد الثناء . من غير قصد تخصيص او
توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او لمجرد الذم . نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم . او لمجرد . التاكيد . مثل نفخة واحدة . اذ
الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحد ولما كان
غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط في النعت حتى تاه ولو عبر المشتق الى المشتق

وما لم يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله وفصل اى لا فرق
بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا
كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى الغرض
الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اى في جميع الاستعما
لات مثل تميمى وذى مال فان التميمى يدل دائما على
ان الذات ما منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب
مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع
على حصول معنى للذات فاوح يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها
لا يدل على ذلك فح لا يصلح جعله نعتا مثل مررت برجل اى
رجل اى كامل في رجوليته فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا
التركيب على كمال رجوليته يصح ان يقع نعتا ومن مثل اى رجل
عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة
وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع التى لا يدل
على هذا المعنى لا يصح صفة وذهب بعضهم ان الرجل بدل لانه اسم
الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا

اى المشار

اى المشار اليه فهذا في هذا يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع
صفة له وفي المواضع الموضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية
التى هى في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد
في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا جاءت
جائنى رجل اضربه اى مقول في حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائنى رجل
ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة
الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة مثل جائنى رجل زيد عالم
ويوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل
حسن او بحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف
يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه
اى كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف في عشرة امور يوجد منها
في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان

قوله وما لم يكن هذا مرضيا على ...

قوله في صحة وقوعه حض عدم الفرق بصحة الوقوع لانه

لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبة راجح على غيره عصام

قوله وفي المواضع الاخر التى لا يدل على هذا اى المعنى والدلالة مقصودة عصام

صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى مفعول نحو رجل صبور
او فعيل بمعنى ايضا بمعناه كرجل جريح وامرأة جريح. او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة. والثاني اي النعت بحال متعلق
الموصوف يتبعه في الخمسة الاول. وهي الرفع والنصب والجر و
التعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان. وفي البواقي
من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث. كالفعل لشبهه به. يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا
او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا
حقيقة بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث
لجواز ان تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة
قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته مثل تقوم جاريته
وبرجل معمور او معمورة داره او قايم او قايمة في الدار جاريته مثل
يقوم ويقول في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ادم في الخمسة البواقي
كالفعل لا فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا

اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل و
النون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت
مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة
ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل
يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان وتضربن فلم
خصص الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
الاول يتبعه في الامور العشرة ولكن لا يخرج بمشابهة للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى بالحكم عليه بالتبعية
في الخمسة الاول ولم يكشف فيها الحكم لعدم التبعية فانه غير مضبوط
بل بين ضابط عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية. ومن ثم اي من اجل كون الوصف
الثاني في الخمسة البواقي كالفعل. حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن
يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه. وضعف قام رجل قاعدون غلمانه. لانه
بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية والجمع
في الفعل المسند الى الظاهر بها ضعيف. ويجوز غير حسن ولا اضعف

فعو وعلمانه. وان كان فعو جمع ايضا كعامد و لانك اذا كسرت
الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهة الفعل
الفعل لا ينكسر فلم يكن فعو وعلمانه مثل يقعدون علمانه الذي
اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية
او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
والمضمر لا يوصف. لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها
فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب. ولا يوصف
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهي الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله. والموصوف
اخص او مساو. اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة بمعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلي فينبغي
ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لو لم يكن اكمل
منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم

ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة. ومن ثم اي من اجل
ان الموصوف اخص او مساو. لم يوصف ذو اللام الا بمثله. اي
ذي اللام الاخر او الموصول فانه ايضا مماثل الذي اللام لما عرفت
ما بينهما من المساواة في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل او الرجل
الذي كان عندك امس. او بالمضاف الى مثله. اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائني الرجل
صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه
او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف ساير
المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا للغير اخص فهو
محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب. وانما التزم وصف
باب هذا. اي باب اسم الاشارة. بذي اللام. مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يقصد بمثله لا بابهامه ولا
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير
والسؤال من المحتاج الى الغير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل
الموصول عليه اذ مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الرجل

الذى كرم اى الكريم ومن ثم اى من اجل ان الالتزام وصف
باب هذا يجرى اللازم لدفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين به الجنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان
بل رجل العطف يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى
قصد نسبته الى شىء او نسبة شىء اليه بالنسبة الواقعة فى الكلام فقوله
بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اى كما
يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو
جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجىء اليه
نسبة المجىء الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجىء اليه مقصودة كذلك
نسبته اى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احترازا عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل ولكن واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان
لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون

كالفرع

قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل لانها اى التوابع التى سوى البدل [illegible] لم ينسب [illegible] نسبتها غير مقصودة [illegible] كما يحصل منه فاندرج [illegible] لقصد الاحتراز عن [illegible] البدل فانه لم يعرف [illegible] بينه وبين البدل [illegible] القصد فلا يحتمل عصام

قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط تفسيرا وبيانا لحكم المعطوف بعد تعريفه اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف عصام

كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى
مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير والصفة الداخلة
عليها حرف العطف وكالشاعر والدبير لها جهتان احديهما
كونها صفة لزيد تابعة له يتبعه المعطوف عليه والاخرى كونها
معطوفة على الصفة المقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين
زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم
ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة
مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف
وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشرى وقوع الواو بين المعطوف الموصوف والصفة لتاكيد

قوله لان الحروف قد يقع بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف عصام

المعرف في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل
في مباحث المستثنى ان قوله ولها كتاب معلوم في قوله وما ا
هلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم صفة لقرية فلو اكتفا بحو
تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه
قال في امالي الكشاف ان الحال في جائني زيد العالم والعاقل تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول
العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو
حد المعطوف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لدلالتها على
ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها
غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير
ضرورة داعية اليه • واذا عطف على الضمير المرفوع • لا المنصوب
ولا المجرور • المتصل • بارزا كان او مستترا الا المنفصل • اكد بمنفصل
و الا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كانه عطف

قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه عصام

على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان الذي اكد
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل
فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء
لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء
معنى فلا احتاج فيهما الى تاكيد بمنفصل • مثل ضربت انا وزيد • و
زيد ضرب هو وغلامه • الا ان يقع فصل • بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه • فيجوز تركه • اي ترك التاكيد لانه
قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد
سواء كان الفصل قبل حرف العطف • نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤ
نا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم
والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب
البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون بلا فصل

قوله واعلم ان مذهب البصريين نبه على ان المسئلة خلافية و
التاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك وبما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا عصام

واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض. حرفا كان او اسما
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من
جاره فكره العطف عليه على بعض حرف الكلمة وليس للمجرور منفصل
كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في
المرفوع المتصل او في استعارة المرفوع له نزلة ولا يكتفى بالفصل
لانا نشير اليه الآن في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدم لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم
يبق الا اعادة العامل الاول. نحو مررت بك وبزيد والمال بيني
وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم بمعنى قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في نحو كفى بالله وهذا الذي
ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حالة السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف
جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو
اعجبني جمالك من غير شرط المتقدم التاكيد بالمنفصل وجاز

قوله تعالى يتساءلون به والارحام

ايضا

ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه
نحو عجبت منك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار
قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما ليسا باجنبيين
لمتبوعيهما والمنفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما
فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف
العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف
فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة
المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه. والمعطوف
في حكم المعطوف عليه. فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا
في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله
احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف

فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا
رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو
اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما في نحو رب
شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة
وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب
شاة وسخلة شاة ولكن المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضية له بالنظر الى نفسه وغيره وان كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ولا ضم زيد بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله
ليس بمثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف • ومن ثم اي
ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع
لم يجز • في تركيب مثل • ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع
في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائما فيكون
خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف

عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
وهو عمرو فيكون من قبيل عطف الجملة على الجملة صح ولا مانع منه ولكن
لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف
عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله • وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها • اي الفاء في هذا التركيب • فاء السببية
اي فاء لها نسبة الى السببية معناها السببية لا العطف فلا يرد نقض
على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي
يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها السببية الاولى للثانية
فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه
ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب • واذا عطف اي
او وقع العطف بناء على • وجود • عاملين مختلفين • بان عطف على معموليهما
بعاطف واحد وقال بعض شارح اللباب لا الظاهر عندي ان العطف
هنا محمول على معنى اللغوي اي اعالة الاسمية نحو العاطفين وانما
قال على معمولي عاملين لا معمولي عامل واحد فانه جايز اتفاقا
نحو زيد عمرو او عمرو وخالد او لا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف

في امتناعه معمولين لعاملين مختلفين. اي غير متحدين ان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع توهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرو او اكرم خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا. فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف لما كان ضعيفا لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء. فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة الاولى ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور. الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو. وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وقد جاء خبر المرفوع او المنصوب بمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع. خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه كقوله تعالى تريدون عرض الحيوة

الدنيا والله يريد الآخرة بحسب الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة. التاكيد تقرر امر المتبوع. اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده. في النسبة. اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل وقعا لتوهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في انه اراد المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه. او في الشمول. اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في بعض المنسوب اليه بل في شموله افراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته

وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل
عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع البدل وعطف الحروف فظاهر
خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
البيان فهو التوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع وحقيقته لكن لا في النسبة
والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي
منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي هو منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه بتكرير اللفظ الاول اي حكم
اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري
اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها
اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ

محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكله وكلاهما
واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة
قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل
اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول
العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين
هذه المعاني ومعنى التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان اي
النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتيهما افرادا وتثنية وجمعا وباختلاف
ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد
نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية
المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفسهما وغيرها انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر وانما سمي
النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى
كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة
لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد
في كلمة نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها

اجمع كلها الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري ... عكس عصام

قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على نوع من النقصان وعلى تمام ما يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة عصام

وكلاهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع
وابصع بالمهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء
في المؤنث الواحدة او الجمع بالتأويل الجماعة واجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع و
ابتع بتعاء ابتعون بتع ابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل
واجمع الا ذو اجزاء منفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع
لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل يلاحظ فيه
افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم و
اشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل
لتعيين الشمول بخلاف جاءني زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا
ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا
بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس اي التاكيد

بالفاعل

بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقال زيد اكرمني نفسه لالتبس
نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة
اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل نحو انت نفسك
قايم لعدم اللبس وانما قيدنا بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لعدم
الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يلي العوامل قليلا
بخلاف النفس والعين فانهما يليان كثيرا واكتع واخواته يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على المشهور لاجمع فلا
يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها
على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه
اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي اكتع مع اخواته دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية
واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود

قوله وهي اجمع لا دلالة على الاجتماع عند جمهور النحاة خلافا لابن درستويه والكبر كذا في الرضي عصام

قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح وذكرها لانه يفيد جواز
كأن الانسان يكرم من غيران يراود الاناس فقد افسد من اصلح

قوله حس ذو اجزاء يتأول به يعني متعدد او افراد كان او اجزاء عصام

قوله واكتع واخواته اتباع لا جمع وطريق بين الجمع والنقاط

التاكيد وكيفية ترشيحه ان يعقل فتامل فاعرف عصام

بما نسب الى المتبوع اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
دونه اى المتبوع اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء
بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت
زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد
كيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود
وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه
فيه ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان
بهذا المعنى فان هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا نحو ما قام
احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة منه نسبة ما
الى المتبوع احد نسبة القيام الى زيد قلت ما نسب الى المتبوع
ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة
ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
والنفى ويمكن ان يصدق بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبة آخذ

اخذ اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني. وهو. اى البدل اربعة
انواع. بدل الكل. اى بدل هو كل المبدل منه. وبدل البعض. اى
بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة. وبدل
الاشتمال. اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المتبوعين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئ
لونك عن الشهر الحرام قتال فيه. وبدل الغلط. اى بدل مسبب عن
الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى
ملابسة. فالاول. اى بدل الكل. مدلوله مدلول الاول يعنى
يتحدان ذاتا لا انه يتحد ان مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوماهما متحدان ذاتا قال
الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلى بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين
فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود فى
بدل الكل هو الثاني فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض
المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا

بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني ا
خوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له تو
ضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول
توطية له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل
مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق
ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت
زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي
المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد متعجبا باعتبار
صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الاعجاب
الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي بكون بالملا
بسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان
المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو
نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مر
كوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله رأيت درجة الا

قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اى الا اجمالا

زيادة قيد في عبارة المص لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه

بعد قوله بخلاف ضربت زيدا غلامه عصم

برجه

برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل
عن البعض لقلته وندرته بل قبيل العدم وقوعه في كلام العرب فان
هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي البدل الغلط ان تقصد
اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملا
بستهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه و
يكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود
انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة يكون كالجابرة
لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم
اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب نحو ضربته
زيدا لان مضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو
ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود

فائدة

مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط
فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال
اشتريتك بضعفك واشتريتني بضعفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي
وضربتك الحمار وضربتني الحمار • عطف البيان تابع • شامل جميع
التوابع • غير صفة • احترز به عن الصفة • يوضح متبوعه • احترز
به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني • مثل اقسم بالله ابو حفص عمر • فان ابا حفص كنية
امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته
انه اتى اعرابي عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني
على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر فقال عمر اللهم صدق وصدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة فحمله
على بعير وزوده وكساه • وفصله • اى فرقه من البدل لفظا •

اى

اى من حيث الاحكام اللفظية واقع • في مثل انا ابن التارك
البكري بشر • فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز
وان جعل بدلا من البكري لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق
في الضارب زيد واخر عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير مفعول
ثاني للتارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير
المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة
حوله مترقبه لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير
لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل
انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد
ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا
كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيدا
بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان وغلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر
والثاني اجود • المبني • اى اسم المبني وهذا الحد لا يصح الا على تعريف

ما هية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها كان
تعريفا للمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني • ما ناسب • وهو
الحروف والفعل الماضي والامر اي الاسم بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل
هذه المناسبة بانها اما تضمن الاسم معنى المبني الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف
في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال
فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع
ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع كاف الخطاب المشابهة للحروف
في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن
قرا بالفتح • او وقوع غير مركب • موقع غيره على وجه يتحقق عامله
فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
غلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب
واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة المبني الاصل كان
المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء
احدهما فقط وكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ما اختير الشارح

التقدم ما مفهومه وجودي لشرفه • والقابه • اي القاب المبني
من حيث حركات اواخرها وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر
للحركات الثلث • ووقف • للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا بهذه الالقاب لا يعبرون
بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا
كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرهما كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه • ان لا يختلف اخره
اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لا باختلاف العوامل • اذ يختلف
اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امراء ومن ابنك
ومن زيد • وهي • اي المبني والتانيث باعتبار الجنس • المضمرات
واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات و
اسماء الافعال • والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على
الافعال التقديره بحيث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء
الاصوات • وبعض الظروف • وانما قال بعض الظروف لان اكثرها
ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية

بغير اللام عصام

آخره باختلاف العوامل عصام الدين

ولا بد لكل واحد منهما من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب
واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد مع ذلك من علتين اخريين احديهما
علة البناء على الحركة فان اصل البنا السكون والاخرى الحركة
المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين. المضمر ما وضع لمتكلم
من حيث انه متكلم يحكي على نفسه. او مخاطب من حيث انه مخاطب
يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد المتكلم يتكلم به او المخاطب يخاطب به
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت موضوع لمن يخاطب به ويخرج
بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغايب مطلق. او غايب تقدم ذكره. ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها
لفظا او معنى او حكما. اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا
اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه
زيد والتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من
قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام
كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا

فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فكما جاء في ضمير الشان
والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم فالقصد
بذكره مبهما ليتعظم وقعها في النفس ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ
من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو. اي الضمير بالنظر الى ما قبله. قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه. غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها
بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو انت منطلق
هند الجارية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك. والمتصل الغير
المستقل بنفسه. المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون
كالجزء منه. وهو. اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع و
منصوب ومجرور. لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها.
فالاولان. اي المرفوع والمنصوب وكل واحد منهما قسمان
متصل. لانه الاصل. ومنفصل. لمانع من الاتصال. والثالث
المضمر المجرور متصل. فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو
الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى. فذلك
المضمر خمسة انواع. المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل

والمنفصل والمجرور والمتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير
نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على
صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة
جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة
المجهول الماضي وانما بداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
واخر ضمير الغايب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا
ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع
المنفصل انا اي الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما
هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق
دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان الاول المتصل
بالفعل نحو ضربني اي الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم
ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن و
القسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انك انا انك انكما انكم
انك انكما انكن انه اي الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب
المنفصل اياي اي اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكم

قوله المنتهيين اولهما الى ضربن

قوله وانما بداء بالمتكلم

اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي

اياك اياكما اياكن اياه اي الى اياهن وفي اياي اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا والهاء واللواحق للدلالة على المتكلم
والمخاطب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال
المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك اي الى غلامهن ولي
لنا لك اي الى لهن وكان القياس ان يكون ضماير كل من المتكلم
والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان
على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين
الواحد المذكر والمؤنث وضمير بين الاربعة المثنى والجمع المذ
كرين والمؤنثين ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة
غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث و
اعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا
وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية
الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر
معنى فيكون جملتها ستين كلمة لستين معنى مع ثبوتها التالية الا
مور علما ومناسبة لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل

حاصلة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة
والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فيجوز وفي باب الضماير
التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل
كما يحذف في اواخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيها ابقي دليل
على ما القي على في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع
الصيغ بل في الفعل الماضي الغايب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب والغايبة الواحدة
المؤنث اذا لم يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء
علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل
الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا
سواء كان مؤنثا او مجموعا واحدا او فوق الواحد
مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب
المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا
مسندين الى ظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة
مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او
افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او
مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو أقائم الزيدان كقولك

قوله حاصلة في القاموس الحاصلة ضد العاصية وهو حال متع فاعل يستتر
او التاء للتأنيث
من الابتداء والتاء حاصلة اي كاينة حاصلة ح التاء
للمبالغة او الحاصلة مصدر خص خصوصا كالعافية والنقد حبين از
وبالجملة معترضة فالتقييد وذلك ان يجعل الجملة عما قد خص خصوصا

زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضا
ربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان
ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها
والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم
الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كان ضماير لا تتغاير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا يتغير فيها
اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا
لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير
للاختصاص والمتصل احضر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المنفصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل
او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال
وبتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لا يوجد
ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصاله

قوله لاجل شيء نبه على ان اللام
في قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لا للتعليل
للتوقيت لانه علم في التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وقته تعريض
لمن جوز هنا على السواء عصام الدين

اللفظ بالمعنى. او يكون عامله حرفا. والضمير المعمول له مرفوع
اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لاختلاف لغتهما بخلاف المنصوب
نحو انني وانك. او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك
الضمير صفة جرت على غير من هي له. اي تلك الصفة كائنة لغير
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل لتبادر انه عمرو لانه اقرب
الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم انه على خلاف
الظاهر فيعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد واذا لم يجر
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما
لا التباس فيه ليطرد الباب. وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو لفظه
ليكون ليشتمل اقتصارا على ما هو الاصل. مثل اياك ضربت. مثال التقديم
على العامل. وما ضربك الا انا. مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا
واياك والشر. مثال حذف العامل اي اتق نفسك والشر. وانا زيد.
مثال كون العامل معنويا. وما انت قائما. مثال كون العامل حرفا.
وهند زيد ضاربته هي. مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة جرت على غير
من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت

قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب مثلا
بنقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول
المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير
قوله انما قال من هي له لا اخفاء في ان الاولى بل الصواب ما هي فما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا
فتجريان الصفة عليهم او لا الاصل بالعلم الكثر

خبرا

خبرا وهي صفة لهند حيث قام الضرب به. وانما يصح ذلك اذا كان
هي فاعلا لا تاكيدا واذا كان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه
تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن. وروي
عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واقتنع
بالتمثيل صورته لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق
الاولى. واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين
الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله. فان كان على تقدير اجتماعهما
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف
من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح
وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
ليعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة
بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا
نحو اعطيتهوك فلك فلذلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد

قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال حكى الاتصال سيبويه نقلا عن بعض العرب
حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه ودون العرب
مع كمال تتبعه ودليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه
اي الضمير الاول او اعرف او مرفوعا او الثاني لم يطلع الجر فوقها تنوير النحاة

بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه
باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا ونحو ضربكه
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجزء الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل باتصال عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك
للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون
ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل
لا غير اما على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما التقدير الثاني فلئلا يلزم
تقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او
اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن
ما قدمته والمختار في خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا
ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان العامل معنوي ويجوز
ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم

يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة با
لمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكونه
مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما
لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق
بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت
الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضماير قد تقع موقع بعضها بعض كما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في
محله فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه
الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش

تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء لتقي اخر الماضي
عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وسميت
نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي عن نون
هي الاعراب نحو يضربني اذا لحقته تلك الياء لتقي اخر المضارع عن
تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف
كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون
الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان و
اخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما
كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها
كما في ليت ويختار ثبوت نون الوقاية في ليت مع انه من
اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
الاول ومن وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحرف وهما

اي عكس ليت بعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل
التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
العوامل مثال زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت
انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة يسمى فصلا هذا المرفوع فصلا و
ذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المنفصل بين كونه اي كون
الخبر نعتا فيما يصلح له ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه و
عند اختلاف الاعراب في كون المبتدأ ضميرا او غير ذلك بالحمل على
صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون
الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لا
لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد افضل من عمرو
واقتصر على مثال افعل من كذا بعد دخول العوامل وعلى المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال لكثرتهما ولا
موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا
عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب

بجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا هو الا
فالعرب لا تعرف المبتداء والخبر وما بعده خبره اما مرفوع
على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعل وانما
يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره
بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود والا يبعد
ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذكر
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله
قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان
اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير
القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها
مؤنثا ليحصل المناسبة بغير ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة
المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان
قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى
بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء
وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدلال قوله يفسر بالجملة بعده

قوله وح الرفع متعين لتعين الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيها شيق عم

قوله ويتقدم قبل الجملة اى الاسمية او الخبرية والفعلية ايضا بشرط ان الدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار عم

فعلى هذا الوجه يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا
ان الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان
وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا
بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بالجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان منفصلا يكون مستترا او بارزا
على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا
وان كان لفظيا يصلح للاستتار كان مستترا او الابراز مثل هو زيد
قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد
قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضمار حال انتسابه
حال كونه منصوبا ضعيفا اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلا حذف ضمير مرادا بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله
شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان
المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار فيها مع كونه
منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففت ان وان لم تعملهما لتشديد الواقع فيها

قوله فان كان عامله معنويا بان يكون التفصيل متعلقا بالمنفصل وحقه ان يقال ان كان عامله معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا وان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا عصمه

وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما
قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة
عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من
المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا
عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به
ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب منها
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم ضمير الشأن مع ان المفتوحة
اذا خففت. اسماء الاشارة. اي اسماء الاشارة المعدودة
من المبنيات بحسب الاصطلاح. ما وضع. لاى اسماء وضع كل واحد منها
لمشار اليه. اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية
لا حسية وشمول ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي
ذا. حال كونها للمذكر. الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدأ. ولمثناه ذان رفعا. وذين نصبا
وجرا اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم لكونه

الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلاثة
الباقية فقوله هي مبتداء وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل
واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث. الواحدة. تا. قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة
لانه لم يشتق منها الا هي. وذي. وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما قدمنا
على سائر الفروع منها. وتي. بقلب الالف تاء. وته وذه. بقلب
الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها. وتهي وذهي. بوصل الياء
بها. ولمثناه. اي لمثنى المؤنث. تان. في الرفع. وتين. في النصب
والجر ولا يثنى من لغات الاناث لكثرة دورها على الالسنة وتوهم
بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف العوامل
بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا
لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها. ولجمعهما. اي جمع المذكر
والمؤنث. اولاء مدا وقصرا. اي ممدودا ومقصورا اولاء واولا

مقصود الكتب بالبناء. ويلحقها. اي اسماء الاشارة يعني يدخل
على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه. وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه وهذا كما جيء به للتنبيه على
النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم. ويتصل بها
اي باواخرها اي اسماء الاشارة حرف الخطاب. وهو الكاف وتتصرف
على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك. وهي اي
حروف الخطاب خمسة. والقياس يقتضي الستة والاشتراك خطاب
الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء
الاشارة يعني للمفرد المذكر والمؤنث ومثناهما ومجموعهما وهي
ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعيها وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الى ستة فيكون
اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين. وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن. يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
واذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس

ذانك. وذينك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا. الى
ذانكن. وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات
وكذلك البواقي. يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك
وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر واما ذينك
فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذينك فانه
خطاء. ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط. واما
المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى
المص كثيرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الآخرين
منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال
وتلك وتانك وذانك حال كون ما بين الاخيرين مشددين
وتين واولالك. باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك. في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة
ذلك المذكور سابقا واما تانك وذانك فانهما مخففين واولاك
بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب
واما ثمة وهنا. بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان. اي الحقيقي
الحسي خاصة. لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره

الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة
ما لا يتم جزءا اي اسما لا يتم من حيث جزئية يعني لا يكون جزءا تاما
ان كان جزء التمييز او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا احتياج في كونه جزءا لو ينحل اليه
المركب والى انضمام امر اخر كالمبتدا او الخبر والفاعل وغيرها
وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن
لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول
مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الا
صطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه كان خارجا مشتملا اذ حيث
وليس لها صلة اصلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان
يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا معها جملة
مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه داخل

في مفهوم

في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في
الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحسبه
اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية والعايد
من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا وللموصول عينها
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او في
معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له
اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او
مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردا لفظا عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي
الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث
واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان
بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر والاولى
على وزن العلى لجمع المذكر اشهر الذين كاللتين لجمع
المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجري الموصول
مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا ان ها جمع المؤنث اشهر

قوله ولما كانت الصلة يعني ليس القصد تعريف الصلة بهو كما هو السوق حتى يرد ان تعريف غير مانع عصام

قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يعرف كما لكن في التسهيل بين العايد الى المبتدا و الموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه عصام

قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع ما هو في السياق عصام

قوله وذكر العايد مع انه داخل في مفهوم الصلة لا يخفى انه تكلف

ومعنى ذلك يلزم ان يكون بما لا يتم جزءا الا بصلة احدهما عصام

واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات
بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللاتي اللواء بحذف
التاء واللاء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو
عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن
بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي
واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم
بمعنى الذي او التي قال فان الماء ماء ابي وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت
وذو حفرت اي التي حفرتها التي طويتها وذا بعد ما الكائن
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام
اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعائد
المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اي لا يمنع مانع لانه فضلة اذ لو كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اي لمن يشاء اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
الذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم

فيما

فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فاذا قالوا
لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم
طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت
اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي تاما اي باستعانة الذي
او التي او الالف واللام فان اليا ليست صلة للاخبار لان
الذي مخبر عنه لا مخبر به صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او
ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه
اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع
الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي الكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته
معنى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة
ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت
في موضع ما هو المخبر عنه من هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه
محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي

وقلت الذى ضربت زيد وكذلك اى مثل الذى الالف واللام
فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها
فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن
ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من
المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية
متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا
يجئ منه اسم فاعل والمفعول ولا يخبر باللام عن زيد منطلقا
وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من
اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى ما ولا والاستفهام
فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد اذا بنى اسم الفاعل
من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين. فاذا تعذر
امر منها اى من الامور الثلاثة التى هى تصدير الموصول ووضع
عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر
الاخبار ومن ثم اى من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار الذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان خبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب
تقديمه على الجملة. وكذلك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى

الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل
ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا من عاقل بدون
زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر
عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل. وكذلك امتنع
المصدر العامل. بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق
القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار
عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع فى الحال. لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز
ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعها اى الحال وكذلك
امتنع فى الضمير المستحق لغيرها. اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير
الذى لا يستلزم ذلك عود الضمير اليها فيفضى ذلك الى [illegible]
وكذا امتنع فى الاسم المشتمل عليه. اى على الضمير المستحق لغيره [illegible]
نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى
الموصول بقى المبتدا بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتدا
بقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع. وما الاسمية لا الحرفية

فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا
وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو
ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما
تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف
عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي
وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا كان ومن كذلك اي يكون
موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص
غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة
فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث
كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قبل اي يقع صفة

اتفاقا فعلم جعلها اعم يمكن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان
ايها الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل
اي رجل رجل يسأل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأله
نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لا اخت لها في الاعراب بغيرها من
الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان عرف وذوا الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد والتي من خواص
الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم اي يهم هو اشد وانما بنيت موصولة
عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف من جهة الاحتياج
الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف
اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى
التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهي مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى
الذكر ثانيا ومن قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان ما

ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء
الذي صنعت اي صنعته فما مبتداء وما بعده خبر او بالعكس و
جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف كما اذا قلت
الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابق السؤال
في كون كل منهما جملة اسمية و الوجه الآخران معناه اي شيء
و ما هنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء والثاني
ان ما معناها اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مرادهما واحد فان
معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى
بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء
و جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت
الاكرام ليكون الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية رفعه
على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم يعتبر المعنى لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اي اسم كان
بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام المبني الاصل فعلة
بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فيما قيل ان اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع

قوله ما كان اي اسم كان الظ اي اسما يتعال العبد ... يحتمل الباء ... والصيرورة والزائدة ... ان الثالث انسب ... ومن حق اسماء الافعال ان يكون لطف اعرابها كالماضي والامر عصم

الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر و هيهات
ذلك بفتح التاء في الحجاز و كسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لانه اكثر استعمالا فعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع ان مدلولها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال
الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم اللفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم اللفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ العربي القح الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر
او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي واعتبار ان يكون
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب ليس نقضا على التعريف
و فعال اي ما يؤذن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من
الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل فان ما بعده
بمعنى مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في
قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد

قوله القح في الحاشية القح اي الخالص الصحيح وفي القاموس القح بالضم اي الخالص من اللؤم عصم

الكثرة فكأنه قيل للكثرة واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت
الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث علم
للجنس اي الا انه لا دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه وحال كونه صفة
للمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اي لفعال بمعنى الامر
لا وزنه اما وزنه فظاهر واما عدلا فلما ادعاه النحاة ان فعال بمعنى
الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي و
الذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء
لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشيء منه اخذا من استقراء كلامهم فكيف
خرج الفعل بالعدول من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي
ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد
الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي
من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك

قوله وحال كونه صفة لمؤنث فعال صفة [illegible] بكسر و في جميعها [illegible]

كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنه معرب في استعمال
بني تميم الا ما في اخره راء اي الا فعال علما للاعيان يكون في اخره
راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين
في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل
يجعلونها باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه
البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم
تصر اسم فعل او لم تلزمه المصدرية وصارت اسم فعل فالاول
مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه
حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين
كونها اصواتا سازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي
على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول [illegible]
او المتعجب في وي ووح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها
الجاري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية ومنها ما يصدر من نفسه ما [illegible]

قوله وجه الاكثرين ان الراء حرف اه [illegible] وجه بديع ذكره الفاضل الهندي
واوضحه الشارح المشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان [illegible] فتحة
الراء في ذوات الراء كسرة والمصحح له كسرة فاكتنفه [illegible]

قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ الطيور [illegible]

صوت شئ كما اذا قلت غاق فاصدر الاصدار مايف به صوت
الغراب عن نفسك فح لا يقدر ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما للزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة
البعير ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه بسبيل الحكاية كما
اذا قلت قال زيد عند التعجب عند اناخة البعير نخ او غاق صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليه من غير نقلها ولو كانت على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع فذكرها في باب الاسماء
لاجرائها مجراها حكما وبيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم
لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان
الانسان شبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلت مثلا لان الصبيان ودون البهائم ان
بعوايم الاربع فلا يقنا ولما هو للطيور بعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل

قوله اما الزجر او دعاء او غير ذلك مثل نخ كتسكين الياء نخ رد او ناصع
حمله على التشبيه كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
عصام

واخرها صح

قوله لا سماء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب
عصام

التعريف كلها قال كغاق اذا اصوت به ان شبيها بالغراب او كنخ
نخ مشددا او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول من
ما كانت صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير فيمل ذلك لان
ما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره
المركبات اي المركبات من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب
كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
جعلتا كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل
التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء
الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة واحدة لكنه
في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية قوله ليس بينهما نسبة
يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه
من افراد المحدود ولان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة
تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر

قوله المركبات المعدود وقيد في ... المبنيات يشعر عبارته بهذا بانه جعل للعهد فحمل كل اسم عليها
مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها
بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم تعريف المحذوف

اي المركبات كل اسم لا باللام جعل التعريف في اخوا تها لتمكنه
على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيانه منطلق
الشارح وجعل اللام للجنس لا يلائم للجمعية لاجل نظائر ما ... الموجودة

لهذه العبارة من المصنف وان علم ... الى حمل المحمولات على ... الافراد الا ...
عصام

الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر
الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون
بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب الجيم من
جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على
المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف
عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط
الكلمة الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف نحو خمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة
ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة
وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
الذي بقي على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن

لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك
من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع
حروفهما جميعا فاقتصروا على احدهما من احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول
ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن
حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر نظرا الى وقوعه
بعد العشرة فحادي عشر متضمن لحرف العطف باعتبار انه مأخوذ
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار اصله حادي وعشر
اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما
الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى
فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف
لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني
مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
لتوسطه المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف الحركات
اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في الفصيح
الشائع وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول

الى آخرها وحرف الخطاب. الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
تعبير عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض
كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا
والمراد بها هاهنا بعض ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى
به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في آخر
المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين وكذلك لم يعرف بعض
الكنايات كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفه الا بالتصريح به
مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض
المعين فقال الكنايات كم بناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف
او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لما انها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي
ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية
عنه وجاء كناية عن غير عدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها

ولم يجز خلو عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب
ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وأي
كان في الاصل معربا لكنه لما جيء من الجزئين معناهما الافرادي وصار
المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون
آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء
نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فمرتبة في البناء منحطة
عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص فكم الاستفهامية المتضمنة
معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه
منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة عشر وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل
مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية
مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا
لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا فلما كان هذا البيان
فضلة في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى
التصريح بها وقد يدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية
تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا قال الشارح الرضي

هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقتها جرا
للتمييز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهام فلم اعتبر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية وكلاهما اي كم الاستفهامية كانت
او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية متضمنة للاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع
الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع
من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كل منهما
لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل
هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على
حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب تمييزه وذلك انك تقول كم
يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به

والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد
المنصوبات انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت
في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت
في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا
او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده
فعلا غير مشتغل عنه بضميره اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث
ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب
وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه
الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي وكل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت
وعبيد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما
جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقدم الجار
عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة

مستحقة للصدر. والا اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا
فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف او مضاف بان كان
مجردا عن العوامل اللفظية. فمرفوع. اى فهو مرفوع. مبتداء
ان لم يكن ظرفا. نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه
يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة للاستفهام واما عند غير سيبويه
فهذا خبر مقدم على المبتداء لكونه نكرة وما بعده معرفة. وخبر
ان كان ظرفا. نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل او داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع
ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتداء. وكذلك. اى مثل
كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
الاستفهام والشرط. بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه فى جميع
الاسماء لا فى كل واحد منهما وهى من وما واى واين ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى
فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن
مررت وغلام من ضربت وبما مررت وغلام ما ضربت ومن ضربته
وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع تقدمهما

واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو
من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من
تضربه اضربه وما يأتينى فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الا
الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء
وما هو لازم الظرفية من نحو متى واين وايان وكيف وانى واذا
لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
عن بعضهم انه اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما جريا نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
[illegible] مرفوعة بالابتداء قال ابن جنى وانا لم اعتبر هذا على
[illegible] من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع فى الاستفهام
[illegible] مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى
[illegible] ك بفلان اى متى كائن عهدك به واما اى فيتأتى فيه الوجوه
الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على
تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت
كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل
بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم

قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الا
ستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه هكذا في
كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يكون معنى الا
الثلاثة في كم احدها رفعها بالابتداء والاخران نصبها على الظرفية
وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا بما يليه اي
حسبما لي كثرة الوجوه ولا يخفى ان هذا المصدوق بالوجوه
او اكم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها
استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني
على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق حكاية الا
تا خبيتها اعني قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق في هجو جرير وتمامه فدعاء
قد حلبت علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل
فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الخدمة صارت كذلك
او هي خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى
لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا

على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذى من الحلب
ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة
اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فاستخبر عنه
وكونها خبرية على تقدير الخبر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك و
خالاتك حلبت علي عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم
حلبة على التهكم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومصححه توصيفها بقوله لك وخبرها قد حلبت وكم استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة وموضعها نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت
عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها
خفضتهما واذا اوضح وقد يحذف اي مميز كم استفهامية كانت
او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة
دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار

الظروف

عن كثرتها بمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار ملكت فكم
في هذا المثال مرفوع على الابتداء وملكت خبره واذا قيل كم
ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت
او الى ضرباتك نادبك اي كم او ضربة ضربت ضربة فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين
اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية
اولا الزمان الدال عليه لفظ الالفاظ الموضوعة للزمان وفي
المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون
المثال اكثر بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون
كم منصوبا على المفعولية. الظروف. اي الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها بعد ادها بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا. منها. اي من تلك الظروف. ما. اي ظرف. قطع عن
الاضافة. بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عدم نيته
اوجب التنوين نحو ربعد كاجبرا من قبل سميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن

معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه واختير الضم لجبر النقصان. كقبل وبعد. وما اشبههما من الظروف
المقطوعة عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف
ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة
ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب كما قال: فساغ لي الشراب
وكنت قبلا. اكاد اغص بالماء الفرات. فلا فرق بين ما اعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما
وقال الشارح الرضي والاول هو الحق. واجري مجراه. اي مجرى الظروف
المقطوع عن الاضافة. لا غير وليس غير. من حذف المضاف اليه
والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات في
الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير
بعدهما وكذلك اجري مجرى الظرف. حسب. لشبهها بغير في كثرة
الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف
المبنية. حيث للمكان. وقال الاخفش قد تستعمل للزمان. ولا يضاف
الا الى جملة. اسمية كانت او فعلية. في الاكثر. اي في اكثر الاستعمال

وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف الى مفرد
وهو سهيل مفعول ترى اى ما ترى مكان سهيل طالعا اى
نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لان
غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف
الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها
بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها
على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث
وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل
وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها
في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى
اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع
علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما

في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين ا
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط و
هو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط اختير اى جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه
الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اذا
للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فجاءه الامر مفاجاة من
قولهم فجاءة فجاءه بالضم والمراد اذا البغتة وانت لا تشعر به
فيلزم المبتداء بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية
والمراد بلزوم المبتداء غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من
عدم وجوب الرفع بعدها فلا في باب الاضمار على شريطة التفسير
نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف
الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد
استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي
للسببية فان مفاجاة السبع سببية عن الخروج وقيل والاقرب الى
التحقيق انها للعطف من حيث المعنى اى خرجت ففاجات
وحال المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج

ان اذا هذه زمانية او مكانية ووقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقوله زمان ووقوف السبع او مكانه مفعول فيه
لفاجاءت لا مفعول به والاليق باذا الظرفية بل تصير اسمية المفعول به
محذوفا اي فاجاءت في زمان ووقوف السبع او مكانه اياه اي السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد
يستعمل ما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو وقد سبقت اليه الاشارة. ومنها. اي من الظروف المبنية. اذ
الكائنة. للماضي. وبناؤها لما مر في حيث او لكونها وضعها وضع الحرف
وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم
فتقع. وتقع بعدها الجملتان. اي الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها
على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد
قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم
ولعله لمجيئها لم يذكره المص. ومنها اين واني متضمنا للمكان
استفهاما وشرطا. اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني
تجلس اجلس واني زيد وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني
القتال بمعنى متى ومنها. متى للزمان فيهما. اي في الاستفهام والشرط

نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج. ومنها ايان للزمان. استفهاما
فقط نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص
بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان قيام زيد وايان قدم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها ايضا. ومنها كيف. الكائنة. للحال استفهاما
اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما
توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جاء مجرى الظروف
ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل
للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس
اي على اي هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان
بعده فعل مثل كيف جئت فهو محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت
فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا
ومنها. اي من الظروف المبنية. مذ ومنذ. بينهما للموافقة مذ ومنذ
حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة. اي اول مدة زمان
الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم اي اول مدة زمان
عدم رؤيتي يوم الجمعة. فيليهما. اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ

المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته
هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم
عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان
في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم من كونه او حكما نحو
ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان رؤيته وقت الزمان مدة الفعل معلوم
بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث
لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم
رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت
مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كسبت
على هذه الصورة مشغلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك
ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ ابوه

ولم يذكر لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور
ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت مذ ذهابك مذ زمان
ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ
اسمين مبتداء وهما معرفتان لكونهما في تأويل الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما
يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء وخبرا فهما
اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بالظرفية كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وسكون النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لمشابهة
بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه
يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما غاب عنه وان كان غائبا ولا يقال
لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضره وحكمها ان يجر بها على الاضافة

نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة
خاصة سماعا تشبيها للنون بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك
يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من ضحوة وغيرها
قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد
يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة
وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه
خمس لغات كلها للماضي المنفي اى لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة
لمشابهتها اختها المخففة وقيل حملا على فتح اخته عوض ومنها عوض
بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل
اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي
فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه
عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
اذا نوي المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى
الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة اى
والى الكلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء

من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح
ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب البناء المضاف
الى المبني البناء منه وكذلك اى كالمذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان المخففة او المشددة
مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتها
بالظروف المضافة الى الجملة نحو اذ او حيث ولهذه المشابهة ذكرهما
في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب
المعرفة والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء ملتبس بعينه
اى بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء
مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا
وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة
قوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى
ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة باعتبار معان
معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم

الواحد من حيث يحكي عن نفسه مثلا وقوله انه لكل متكلم افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك
آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي
مشخص وذلك الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع
لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته
ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المفهوم الجنسي و
معرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
اعني اسم الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من
غير اشارة حسية مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام الموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة
معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا كليا
فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ
بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كلفظ هذا وضعا الا ان المقصد
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص

لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين
اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام
ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل
اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون
لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة
الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا
مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية مفعول له معنى مفعول مطلق بحذف
مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا وكما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف

اي احدهما معنى ظاهر وهو المعرف باللام او النداء المستغنى عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم
فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا احترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين الغالبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال المستعملين بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكانه وضع له
المستعملين وضعا وله ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعمال
واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي بوضع واحد
واحد ليدخل الاعلام المشتركة وكان اراد ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما
يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اصلها
لبسا عند المخاطب من اضافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الاشتباه فيه
ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى
انك اذا قلت انا لا يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس
فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد

من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم
والمخاطب انه دون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف
المضمرات فان ساير المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف وهذا ما اثبت التفاوت
بين اضافة بعد بيانه انواع المضاف اليه واضافة وهذا
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فلن فيه اختلافات كثيرة والنكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة
من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما
خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات والاحاد
كل واحد منها والكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد وعن اكثر
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن
معدود منها بكم هو جاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدود منها بكم هي ... بالاثنين

وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذا العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى الاخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وزراع وزراعين ودمن ودمنين حيث لا يفهم منهما
الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان
او بالتعاطف كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائة
والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كثلث مائة او امتزاجيا
كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة
ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة وغير
ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية واحدة اثنتان
او ثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول
للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار التانيث
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الا
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر

اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة ثنتا
عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصح بل بتذكير المذكر
وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا
ثلث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امراة ابقاء للجزء الاول فيهما على ما كان قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر
كراهة اجتماع تاء تانيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر
وان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا
يحكم عليه بانه جنس احد من التانيث واما في اثنتان وان كانت
للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب
تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم الشين عند التركيب في المؤنث
اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يكسرونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول

عشرون واخواتها بكسر الشين لانه منصوب بالعطف على عشرين المنصوب
محلا بمفعولية القول من ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى في
المذكر والمؤنث من غير فرق وعلى هذه العقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد
من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
وما غير الواحد والواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة ما تقدم لفظا
بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بالذكر
فقال ثم بالعطف اى تلك العقود على الزائد عليها كما بينا ذلك الزائد
بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث ثلاثة وعشرون
في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين
وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في المذكر
مائتان والفان في التثنية فيهما اى في المذكر والمؤنث من غير
فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة الف وما يتفرع عنهما بالعطف
اى بعطف الزائد عليها او عطفهما على الزائد حال كون الزائد
على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول
مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلاثة

رجال او ثلاث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى وعشرون امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون
رجلا او ثلاث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع
وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية اى مائة والالف وتثنيته وجمعه
الا ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه و
الاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على
الفتح كثلاثة عشر وجاء اسكانها اى اسكان الياء تخفيفا لثقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اى حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جائني القاضي اذا حذفت
الياء والآن الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة التخفيف
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على الياء
المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان
حال مميزها وابتداء من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو

ثلاثة رهط واما كونها مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثروا فيه التمييز
بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه
مجموعا فليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء
من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حيث ميزوا بها ثلثا واخواتها
وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان
يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعودوا المجيء بعد ما هو في صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يمكن اسقاط
النون منها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في
الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا
ثلاثة اسماء كاسم الواحد ولا يرد عليه نحو خمسة عشرك في المضاف
اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتنع امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امراة

مع ان فيها صيرورة ثلاثة اشياء كشي واحد لشطر دمائة امراة
واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاختير افراده ليكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اي
جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع
مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال
ثلاثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل
مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها
الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود
مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبر بها عن المذكر فوجهان
اي ففي العدد الوجهان التذكير والتانيث فان انثت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر وان ذكرت قلت
ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنين
واثنتين وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد

رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون
تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين
استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكرهما معهما
الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي
عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل
رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغنا عن التمييز فان قلت ان سلم ان
تمييز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان تمييز الاثنين كذلك نعم اذا كان
تمييزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
قلت لما التزموا الجمعية في تمييز ساير الاحاد ينبغي ان تعتبر فيما
لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز
اي بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة لا لحوق علامة الافراد
به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا الحق به
علامة التثنية يستغني به عن ذكر الواحد على حدة واذا الحق به
علامة التثنية يستغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحروف
العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا يشك ان رجلا اخف من اثني رجل

في النسخ صح

وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص
المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك
التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في
المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي باعتبار
تصيير اي تصيير ذلك المفرد عددا الناقص عنه بزيد عليه بواحد ثاني في المذكر
نحو ثاني اثنين مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اثنين
واي ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا
الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا القول غير
ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ ما
فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد
باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى او الثانية في المذكر والاولى والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم تقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى

للدلالة عليها وهكذا اى الى العاشر والعاشرة والى حادى عشر في المذكر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك اثنا عشر واثنتا عشرة الى التاسع
تسع عشر والتاسعة عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء
كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول
في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع الباب
من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب
كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لان الاسم الواحد
مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للتحج وتقول
في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى
من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما اى اختلاف اضافتهما قيل في الاول اى في المقصود من
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة اى الا النصب
اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى
صيرت الاثنين ثلاثة وقيل ثالث اثنين اى في المعنى من المقصود باعتبار
حاله ثالث ثلاثة او اربعة او خمسة بالاضافة اى عدد بياء او نحو
او يكون فوقه اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في
المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ان

الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول
في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثاني اى واحد من احد عشر متأخر العشر درجات
بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء
هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد ولانجرار مباحثه اى ذكر التذكير
والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف
المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث
لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا
لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا
اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث

اي لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا. وعلامته اي
علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى
او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي
وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس الحيوان كامرأة
في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس
بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما
بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث اللفظي حقيقة
وعين مثال التأنيث اللفظي تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثال المؤنث اللفظي
الحكمي كعقرب لقلة وقوعه. واذا اسند اليه الفعل فمتصل كما هو
الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقي فانه
لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت

في ظاهر غير الحقيقي بالخيار. فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة
فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه
لا يجوز فيه الشمس طلع لكون المؤنث فيه لفظيا مضمرا وليس فيه باعتبار تأنيث
وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير
المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان
يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد
بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة
الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضر
القاضي امرأة وحضرت القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عن ما يغلب في
اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس. وحكم ظاهر الجمع لا ضميره
فان الحاق التاء او الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤوا
غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه
فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء
كان واحده مؤنثا نحو ازواج المؤمنات او مذكرا نحو جاءت
الرجال حكم ظاهر المؤنث الغير الحقيقي فانت بالخيار ان

شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء
الرجال • وضمير جمع الذكور العاقلين • من جموع التكسير • غير جمع
المذكر السالم • فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو
الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت • فعلت • اي ضمير فعلت واخواته مما يتصل
فيه المعروف بالتاء اي كونه للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت
وفعلوا • اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع
من الجمع • والنساء والايام • اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه
جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها
في كونه جمع المذكر غير السالم • فعلت وفعلن • اي ضمير فعلت معروفا
بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع
المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر
غير العاقل كالايام فلانه لا حظ له في التذكير كالرجال فصار اي حقيقة
فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي
ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العقلاء الذكور
فاستعمالها في النساء للحمل على جمع العقلاء اذ الاناث لنقص
عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء • المثنى • ما لحق آخره • اي آخر
مفرده بتقدير المضاف او قد ربعد قوله ونون مكسورة قوله صح

لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلمين مسلمان كما لا يخفى
ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات • الف • حالة
الرفع • او ياء • مفتوح ما قبلها • اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي
النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة
ونون • عوضا عن الحركة او التنوين • مكسورة • لئلا يتوالى الفتحات
في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة
النون • ليدل • ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا
بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك
لانه على تقدير التسليم اذ الامران من امور ثلاثة على شيء صح ان يقال
هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها
بواسطة هذين الامرين • على ان معه • اي مع مفرده • مثله في العدد
يعني الواحد حال كون ذلك المثل • من جنسه • اي من جنس مفرده باعتبار
دخوله تحت الجنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه
لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد
بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا

بعض لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين
للشمس والقمر فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين اما الاب والام
وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا
جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب او عالقوة التناسب بينهما
ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينهما فيجانسا
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في
القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل معنى
بينهما وبهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار
لكن الكلام في جواز تثنية بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي
اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح
تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثرة كالعين تأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع
وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى
ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة
استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجردا

الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض
ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم
المفرد الذي يلحقه علامة التثنية في بعض الصور اوبما يتطرق اليه
التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه
يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور
وهو ما في اخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا الا انه ممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو
حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في
المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي
غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الثلاثي والرباعي المزيد فيه
قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي
بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه ثقل الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحا او
حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كميتان في متى
حيث جاء متى حالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية
كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زايدة كحبلى فبالياء اي
الفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما

اي لا يكون الفه بدلا عن ياء
ولا واو ويكون في زيادتي في اخر
الاسم طرا
ح

وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كان همزته
اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او عن زايدة تثبت
الهمزة فى التثنية لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد
القراءة او للمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض
العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث
اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا بالفين
احديهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة
لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمرا
وان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا تقع
بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من
الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت ووجوه
وربما صحت فيقال حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء
نحو حمرايان والا عرف قلبها واوا والا اى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق
بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان
اصلهما كساو ورداى فالوجهان اى المذكوران جايزان احدهما
ثبوت الهمزة والثانى قلبها واوا لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة

عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فتشابهتا
همزة قراء فتثبت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلبها
الهمزة واوا لان عين الهمزة ليست باصلية فتشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة المشرفة انه لا يلزم
من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداوان بالهمزة
او رداوان بالواو ولكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغى
ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن
اثبات الهمزة وقلبها اى الاصل للاشارة الى الوجهين المذكورين
كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمفصل
والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باختياره غير ما وقع
فى شرح المص الرضى من انه قد ينقلب المبدلة من اصل ياء وهذا
اعم من ان يكون الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اى نون
التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذا النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها
ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وثمرتان فى خصيان
والياان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس

اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين
لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها دونها
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي
والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا
منهما ولما كان حذف التنوين قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل
المستقبل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس
لها قاعدة بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا
اتى في بيانه بالفعل الماضي. المجموع ما دل. اي اسم دل على
جملة. احاد مقصودة. اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم
بحروف مفردة. اي بحروف هي مادة المفرد الذي هو الاسم الدال
على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة
بتغير ما. بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف
مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على
سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل
في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من
تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة

اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء
الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله
مقصودة بحروف مفردة فبقوله مقصودة اذا قصد بها نفس
الجنس لا الافراد خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس
الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا
فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء
الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء و
نحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس
والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا خير في
التزام كون الكلم اسم جنس ايضا وانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كابل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له

من لفظه كابل وغنم وتراب فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك
مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغيير اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او
بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان
جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع
الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها
في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر
ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو
ونون معنى مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه
اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه
اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت
اصل الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قلت ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة

حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب والجر مثل قاضين
فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين
والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين فان كان آخره اي آخر
الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورا حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي
حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل
الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين
في حالة النصب والجر فان قبلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية
فيه مذكر علم اي لكونه مذكرا علما حيث يعقل من حيث مسماه
لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي
الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او انتفى

كالمراعق او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بما
المذكر ما يكون مجردا عن التاء ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة
او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث فيهما التاء
لا الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا فتنمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها دالة عليها. وشرطه. اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع
المذكر الصحيح. ان كان صفة. من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل. اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل
كما مر والشرط الثانى ان لا يكون. ذلك الاسم الكائن صفة. افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة
فعلاء مثل احمر حمراء. للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون
ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم. فعلان فعلى. اى مذكرا
غير مستوفى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان

واما اذا كان مذكرا غير مستوفى صيغة
الصفة فلا يشترط بهذا الجمع
فلابد من ان يكون مذكرا مستوى
فيه المذكر والمؤنث فى صيغة الصفة
واذا كان الا ان يكون مستويا فى صيغة الصفة فلا يجوز دخول التاء
فلا يجوز دخوله الا بعد ان ... على البعض ... اصل
...

والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى. فانه لا يلحق
سكران النون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان وللم يعكس لان
فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه التاء
وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر فعولا مستويا
اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو
والنون ولا بالالف والتاء كما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه
مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا
متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لكراهة اجتماع صيغة جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء يلزم اللبس وتحذف
نونه. اى نون الجمع بالاضافة. كما مر فى التثنية. وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة وبفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء
اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين
وامثاله والتى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد

التفصيل فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق
اخره اي جمع لحق اخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي
شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر
جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائض
حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات لزم الالتباس والا
عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة
بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا من غير اعتبار شرط مثل طلحات
وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق
ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوها
من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف
والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاينات وذلك لخفاء
هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير
ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور
داخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير

بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في
تعريف المكسر الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه الاطلاقية المفيدة
للعموم من قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال
وافراس او اعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق
على ثلاثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل
كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس
جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع
رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين
او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما جمعي السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك
المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق
العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك
الآخر كقوله ثلاثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم
الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب

والمثنى او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل وكمرا
بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا
لنوعه او عدده مثل جلس جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية وويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا
وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي
المجرد سماعي اي سماعي وينتهي عدده الى اثنين وثلاثين كما
بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي
المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول
كل ما ماضيه افعل مصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل مصدره
على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما
علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله
المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمروا امس
وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام
زيد خالدا غدا او الآن وذلك العمل بمناسبة الاشتقاق منه
لا باعتبار المشابهة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله
بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان

مفعولا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال
اعجبني عمروا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة
الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم
فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولو تشبث
ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن
مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار
على حده ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي
فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة
الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى
مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس
وقد يضاف اي المصدر الى المفعول بسواء كان مفعولا به او ظرفا

او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام
اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل
لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشىء وبين المقدر به قيل لم يات
فى القران شىء من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول
صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان
كان المصدر مفعولا مطلقا جرى من غير اعتبار ابداله من
الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو
ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان
اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو كان
حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه
وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية فقوله
قوله وجهان وانما فصل بين قسم المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا
وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض الاحكام عمل المصدر
لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو اضمرت عن القسمين

يوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى الاسم
المشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام
اى الفعل به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به
الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد
التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له مع
قيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المص فى شرحه قوله ما
اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت ولقائل
ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه بانه ليس لمن قام به
والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون مو
ضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير
زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه و
وضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم
التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل

قال من حضر وجوده اى حال كون
ذلك الفعل الذى يوجد لوجود الاسم
مقيدا باحد الازمنة الثلاثة
ح

وخالف الشارح رضی المص والسند واخراج اسم التفضيل
ای قوله بمعنى الحدوث كما السند واخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا
ان الاشتقاق متضمن بمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناس
واكل وكل ما اشتق من المصدر الثلاثي لمن قام به لا على هذه
الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب. وصيغته اي
صيغة اسم الفاعل. من مجرد الثلاثي. على وزن. فاعل. ومن غيره
ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه. على صيغة المضارع
المعلوم. بميم. اي مع ميم. مضمومة. موضوعة في موضع حرف
المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا. ومع كسر
ما قبل الآخر. وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في

يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج. فيما وضع الميم موضع
حرف المضارعة المضمومة. ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة. ولو لم يقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر
الغير الواقع في اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل
من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال. ويعمل
اي اسم الفاعل. عمل فعله. فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعل اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد
يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات
كذلك يتعدى هو اليها. بشرط معنى الحال او الاستقبال. اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشرط عمله به معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما
اشترط احدهما لانه عمله لشبه المضارع فيلزمه ان لا يخالفه في
الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال
والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فانه باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد

ای اضافة اسم الفاعل الی المعنی واضافة الی الحال

حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل بمعنى
كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المحكوم عليه
وهو المبتدأ او ذو الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه مشابهة
الفعل في كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة اي همزة الاستفهام
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دخلا على ما يشبه الفعل
اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان
اسم الفاعل المتعدي للمضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او
في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى
عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال
او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة
ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة
الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول
آخر فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل لا باسم الفاعل غير ما اضيف
اليه اسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر كانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما
اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل
بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم دخول
اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى
بحيث يخرج عن اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
ضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم
وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط
ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن
اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان
صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا الآن او غدا او مررت
بزيد الضراب عمروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب

ما فات من المرتبة اللفظية. والمثنى من اسم الفاعل وما وضع
للمبالغة وكذا المجموع منهما مصححا او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا كان مفردا في العمل والشرط لعدم تطرق خلل الى الصيغة المفردة
من حيث ذاتها بما لحقها من علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان والز
يدون الضاربون عمروا الآن او غدا او امس. ويجوز حذف النون
اي نون المثنى والمجموع مع العمل في مفعوله بنصبه على المفعولية تخفيفا
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب. ومع التعريف تخفيفا
مفعوله المحذوف اي يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد
التخفيف لطول الصلة بها كقوله تعالى في قراءة من قرأ والمقيمي الصلوة
بالنصب على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى انكم لذائقوا
العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة للام
والقراءة بها لا اعتماد عليه. اسم المفعول هو ما اشتق من فعل
اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع الفعل
عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب اعتبارا قائم
من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاسماء
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فخرج
الفعل. واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من
الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد
على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول
كمستخرج بفتح الراء. وامره اي امر شانه وحاله في العمل اي عمل
النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحدى الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله
واذا كان معرفا باللام عمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على النصب نحو زيد معطى
غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث. ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم
المفعول المتعديين. لمن اي لذات ما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث واحترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم
لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة والدوام
اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاستعانة كحسن فانه مشتق

من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم
بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة
له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فخرج
عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة اسم الفاعل الذي هو بوزن
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا
الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدر بحيث لا يتجاوز
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر
محذوف اي مخالفة كائنة على قدر السمع وخص مخالفتها لصيغة
اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها بـ
شبهها اياه فيما ذكر نحو حسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي
من غير اشتراط زمان فيها لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الحدوث
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها لكن الاعتماد على الموصول لا يتأتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسألة لانه يسئل عن

عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام ومجردة
عنها وعلى كلا التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي
معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام
الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فصارت
اي صارت مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام
الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الستة الحاصلة
من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في
المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على
التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة
التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولك
حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه

على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجه بالاضافة فهذه اربعة
ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة وذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل
هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي سوا ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام
وهذه لصفة ذات لام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فيما اول
تقسيم المثل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي
والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة
اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح
بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال المصنف
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة

الحسن وجهه ومثل الحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه
خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون
وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة
او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن
وجه الغلام مضافة او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما و
ثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها مجردا عن
اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة
كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف مثل حسن وجهه وسيبويه وجميع البصريين يجوزونها
على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ووجه الاستقباح انهم ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فينبغي
الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه وقبيح ان يقتصر على اهون
التخفيف اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمه مع امكانه وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استتر في الصفة والذي اجازها

بلا قبح نظرا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين
والبواقي من الاقسام الثمانية التي خرجت منها الاقسام المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اعني
الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول وحسن الوجه بجره
وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه
بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه وحسن وجهه برفعه
فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه
الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط
لفظا وما كان فيه ضمير غير ظاهر في الصفة مستكن ظهوره في المعمول
احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت
معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل
لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة
كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه

كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا
اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصب او الجر ففيها ضمير المو
صوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة بتأنيث
الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي تلك
الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو اوجه او حسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعدي
بين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول
مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرتفع الفاعل
والمفعول ما لم يسم فاعله وينصب بهما ويضاف اليهما تقول
زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا
كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا زيد ضارب اباه وزيد
معطي اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الفا

او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه
مفعول ثان للمعطى او مفعول اول تقييم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول ما سمي اسم التفضيل اعني
ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي الذي
موصوفه بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسم الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اسم التفضيل
من حيث صيغة افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب
الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا
بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعمل على الاصل وشرطه ان يبنى
اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه

ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد
فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة
على ثلاثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان افضل واكرم في الثلاثي
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد
كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من
زوايده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى
ليس بلون اي من الثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري
لان منهما اي اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور
فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة
وعور او زيادة الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا
بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك
لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على
زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع
مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من الثلاثي مجرد ليس بلون
ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان
يراد ان يدل على ان لاحد فيه زيادة على غيره يتوصل اليه

اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا
مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال
للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن
يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يعد
من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد اخوه ذات
ليلة بتلك القلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فعرفت بهذا
من احمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق
لا يكون بهذا الظهور فينبغي ان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لكن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا نقول
بذلك عاقل وان رجح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث
قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منهما افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل

لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا والكثير الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر بمعنى هو اشد معذورية والوم بمعنى هو اشد ملومية وعلى
هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على
احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او باللام على سبيل التفضيل
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه فذكره مع من وفي الاضافة
ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى
معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب
شخص افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي
قلنا انه افضل من زيد عمرو وفي هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل
الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منهما نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما
العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست
من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض

نحو زيد افضل الآن يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يكون
في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واته من مع مجروره
اي اكبر من كل شيء. فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي اظهار زيادة موصوفه
المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر من لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى
ذكر المفضول فيشترط في الثاني بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل
من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن
اخوته لخروجهم عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني اي
ان يقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة
غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل
الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه

الاولى في ضمن ما عدا المفضل
لئلا يتوهم قصد التفضيل
م اي بعض كان عص م

فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه
الى جماعة هو داخل فيهم كقولك نبينا عليه الصلوة والسلام افضل
قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس
داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل وهو المضاف وهو
الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد
اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير
وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او
الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الاخير بقسميه قليل من الذي
ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه
والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس الزيد ون
افضلوهم وهند فضلى النساء او الهندان فضلياهن والهندات
فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام فيه فلابد فيهما من المطابقة
اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا
للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهة لحوق
اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط
باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين ما
آخر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج
الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء
كان مظهرا او مضمرا لان وجد بعده ما يوهم ذلك فبفعل دال على
الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي
اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة
الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز يكفيه ما يخلو عن
معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان

هذا المعنى العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه
ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه
وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل بمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا وهو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا
وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقيده بذلك
الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار
غيره اي باعتبار تقيده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار
الاول مفضلا وباعتبار ثانيا مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين الرجل وبين عين زيد
مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط
ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له ضرب اعتماد
عليه ويحصل له ظاهر يتعلق بذلك الحاجب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة
المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده

سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو
وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا ومنه ومفضل عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا
احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فانهما مختلفان بالذات اي الكحل
الكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد
بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
فيسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايدته وانما
اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
المشتق الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون
بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكحل
افعل في ملوا والاضر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين
احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
فيفيد انه ليس حسن كحل في عين رجل زائدا على حسن كحل في عين زيد
اصلا حسن كحل في عين رجل منفيا الى حسن كحل في عين زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة ما يناسب مقام المدح فيرجع المعنى

الى انه حسن في عين كحل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي
عليه مجردا عن الزيادة عرفا كان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل
الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل منفيا الى حسن زيد اما بالمساواة او
بكونه دونه والقسمان بكونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاء المقام ولا يبعد ان يقصد نفي
المساواة ونفي الزيادة ايضا لان التركيب ما يتقيد على شيء ما يساويه مع
زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن
الزايد فانتفى الزايد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل
في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت
لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد
جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا ازال النفي بالكلية

لانه اذا انتفى الزيادة في الرجل بقي الحسن فلا يكون ان يحمل على المساواة فلا يلايم المدح
لانه اذا كان احسن رجل دونه والنفي الى المساواة فلا يلايم اي المدح فبقي الاصوب بانه

ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا فضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
علمه في الظاهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء
فصلوا بين احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم
تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد
باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي
له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية فعلا
يخرجه عن هذه الحيثية الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في
المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم التفضيل
بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من
معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على
الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل لكن
في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا
احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في امثاله
مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قررنا مسئلة الكحل وبين خطرها

وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان
يثبت على ان التعبير عنها بعبارة اخصر منه على ترتيبه وغير ترتيبه
وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات
هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد باقامة من عين زيد
مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في و
لو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور
المعنى المقصود وعلى تقديره فالمعنى ما كان عليه قبل هذا التغيير لان
اصله من كحل عين زيد والمعنى ما كان عليه على حذف المضاف فانه لو
كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه ويتعدد الكحل ح
ان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها منفصلا
عنه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت
عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر على زيد
مقدما عليه استغنى عنه عن ذكرها ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة
لعين زيد في حصول الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد

والصواب لا ان
لعله سهو من الناسخ

حسن ليس في عين عنبره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن
فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل
ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي ما رأيت كعين
زيد الخ قولا يماثل قول الشيخ وانما ترك صورة البيت ليكون مبتدأ
مما هو مبتدأ المماثلة الكاملة وترك موصوف احسن في المثال
وان كانت المماثلة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور الا وتمام البيت
مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين
يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى
الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم من وادي
السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم
جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من اي او
اي كالنجية من جيئي او جيئ وهو المكث والتمكث وساريا من
السرى وهو السير في الليل وقوله ارى اما من رؤية البصر
او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه
قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعوله

الثاني وعلى التقديرين حيث يظلم ظرف التشبيه المستفاد من
الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار فيه متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او
منصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف عطف على اقل
وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع واخوف منه وما في وقى مصدرية وساريا
اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف
في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا تقول مررت على وادي
منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من
توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا يمشي
بالليل فيه عن الآفات المخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع
ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولكوادي واديا اقل به
ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسام ثلثة

على وجه علم منه دليل الانحصار حد كل واحد منهما ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة
الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اى كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اى
في نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية
ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى في
نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في
نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق
لما ذكره في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان
الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر
وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعلها ولا شك ان النسبة
الى فاعل معين طرف هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهو
مية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة وكما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان بمعنى ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
معناه المطابقى بل اعم لكنه لا يتحقق الا في ضمن التضمني فيخرج
بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا

باحد الازمنة الثلاثة اى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ويتوهم وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها
كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى كاد فانها اقترن
معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع اذا اقترن باحد الازمنة
الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه
اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال
او لتقليل الفعل او تحقيقه وشىء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل
ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى
على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل
كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهى عنه كلا النهى او لتعليق
الشىء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما اختص به لحوق
تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنت عنها لما يلحقها من التاء المتحركة الدالة
على تانيثها وتاء تانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة

حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم وكون
بنحو تاء فعلت. او واو بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة
المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا
بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع
احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف وخص فهو بالتعميم اليق واحد. اي ماضي
مادل. اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة. على زمان
قبل زمانك. الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء
الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات
لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد
بما الموصولة الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما
هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت
مبني على الفتح. خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع
الاسم نحو زيد يضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول

ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه
اخف الحركات. مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون
معه نحو ضربت اي ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك لانه احترز عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح
ومع غير الواو. فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او
تقديرا كرموا. المضارع ما اشبه. اي فعل اشبه. الاسم باحد
حروف نايت. اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في
اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة انيت وهذه المشابهة انما
يكون لوقوعه. اي لوقوع ذلك الفعل مشتركا. بين زماني
الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين. وتخصيصه. بالجر عطف على وقوعه اي
وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد
من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال. بالسين. فانه
للاستقبال القريب. وسوف. فانه للاستقبال البعيد
كما ان الاسم يتخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف
المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا

المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا
المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فا
لهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره
واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ما
خوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتين او ورد
غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين
بهما وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين
المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة
معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته ال
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف اصلية نحو يدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما
سواه اي فيما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويخرج
ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم

علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا واعرب
المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به
احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة امتزاجه بمنزلة
جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولا نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون الجمع في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه
رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
بالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان
او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضر
بون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة
المؤنث في مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد
الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم
الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضم في حال الرفع

والفتحة حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة
ملفوظتين والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع
فذلك فى خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها
اى بحذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا
الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو
ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال
لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم
يغز ولم يرم والمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة و
الفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن
يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول
لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم
نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هو التجرد كما هو المشهور

اعتبار وردمن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب ومررت
برجل يضرب ورايت رجلا يضرب فانما ارتفع بوقوعه موقع
الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى
مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة الذى يضرب
وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم
وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم
الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب
هو على ان ضارب خبر مبتداء مقدم عليه وكذا قائم الزيدان
بلفظنا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما
غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كا
جزء اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجى فى باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع
بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف

نونا وقال الخليل اصله لا ان فخفف كأيش في اي شيء وجاء
انه حرف برأسه. واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله
اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه. وكي وبان مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
وبعد الجحود. وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو
ما كان الله ليعذبهم لانهن الثلاثة جوز فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية. وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك. وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد
او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو والفاء العاطفتين
واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا
ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك لان فيكون المعنى
زيارة فاكرامك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك
وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه. وان التي
ينتصب المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتح ومثال
ان تصوموا مثال النصب بحذف النون في كلمة. ان التي تقع
بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان الثقيلة
لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها

للرجاء والطمع فلا تناسب وليست. اي ان الواقعة بعد العلم
هذه. اي ان الناصبة. نحو علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان. لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان
ولن مثل لن ابرح ومعناها. اي معنى لن. نفي المستقبل. نفيا مؤكدا لا
مؤبدا والا يلزم ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن
لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى يأذن الانتهاء. واذن
التي ينتصب بها المضارع. اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها. اي لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها لانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لا تقدر
ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه نسيتها حكما. وكان عطف
على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
واذا كان الفعل. المضارع المذكور بعدها. مستقبلا. لكونها جوابا
وجزاء وهما لا يمكن الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا
اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن
قال اسلمت. اذن تدخل الجنة. مثال ما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذا

مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه
وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على
طريقة تمثيل سائر اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا
بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر. واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان. جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت
كي ادخل الجنة ومعناها السببية. اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية
الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى. التي تنصب المضارع بعدها
بتقدير ان. اذا كان. اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان
كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون
حتى بمعنى كي السببية او الى لانتهاء الغاية. نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان
التكلم وايضا. وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى
والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا. واسير حتى تغيب الشمس. مثال لحتى
بمعنى الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا. فان اردت. بالفعل الذي دخله حتى

الحال. بمعنى زمان الحال تحقيقا. اي بطريق التحقيق بان يكون حين زمان
التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية. اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك
كنت في زمان الدخول حكيت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم
على ما كنت حكيته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على
ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا تحكم
بتقدير ان لانها علم الاستقبال. كانت. اي حتى عند هذه الارادة حرف
ابتداء. لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتداء بها
كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتداء ليكون الفعل خبرا له لكون حتى
داخلة على الجملة كما توهمه بعضهم فيرتفع. اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم
ويجب السببية. اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي. مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا.
مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
ومن ثمه. اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها. امتنع. نظرا الى الامر الاول
الرفع. اي وقع ما بعد حتى. في قولك كان سيري حتى ادخلها. في وجه
حصول كان الناقصة. في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة

لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناصبة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى
تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وتمامها
سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول
كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري عما ادخل
الآن والاف ف... وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في
هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب
محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة اي
كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته لتقييده بقوله في التامة ...
عليه وفي بعض النسخ وكذا جاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا
قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فاء فيه ولام كي التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة ... وانما
يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود اي ينتصب المضارع بعدها اي
تاكيد المنفي بعد نفي كان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى
نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فقيل اذا ...

الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف
من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله
ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بعدها لان انتصاب
المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها
لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث دل
تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
فيتبعه بتقدم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا على توهم
كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة التي قبلها امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فا
ضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء
نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو
هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو
ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث ويندرج فيه
التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا اذ التحضيض النفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي

ثبوت مال فانفاق منی او ونحو ذلك فیما وقع علی صیغة الترجی نحو
لعلی ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب علی قراءة
حفص. او عرض نحو الا تنزل فتصیب خیرا ای الا یکون منك نزول
فاصابة خیر فمعنی جملة هذه المواضع معنی السببیة مقصود والفاء یدل
علیها وما بعد الفاء فی تاویل المصدر معطوف علی مصدر آخر مفهوم مما
قبل الفاء واما نحو سانرك منزلی لبنی تمیم والحق بالحجاز فاستریحا
بدون تقدم احد الاشیاء الستة فمحمول علی ضرورة الشعر. والواو
التی ینتصب بعدها المضارع بتقدیر ان بعدها مشروط بشرطین احدهما
الجمعیة. ای مصاحبة ما قبلها لما بعدها اذ لا فالواو للجمع وثانیهما
ان یکون قبلها. ای قبل الواو مثل ذلك. ای مثل ما یجب ان یکون الواقع قبل
الفاء فی کونه احد الاشیاء الستة المذکورة وامثلتها امثلة الفاء بعینها
بابدال الفاء بالواو وکما تقول مثلا زرنی واکرمك ای لیجتمع الزیارة
والاکرام ولا تاکل السمك وتشرب اللبن ای لا یجتمع منك اکل السمك
مع شرب اللبن وعلی هذا القیاس. او التی ینتصب المضارع بعدها
بتقدیر ان بشرط معنی الی ان او الا ان ای بشرط ان یکون بمعنی الی
او الا ان والدلیل علی ان المقدرة بعدها لان انتصاب ما دخل فی بعدها
بها والا یلزم من تقدیر ان بعدها تکرار نحو لالزمنك او تعطینی حقی

ای الی ان تعطینی او الا ان تعطینی حقی فسیبویه یقدرها بالا
بتقدیر مضاف ای لالزمنك الا وقت ان تعطینی حقی وغیره یقدرها
بالی بتاویل مصدر مجرور بها والتی بمعنی الی ای لالزمنك الی
اعطائك حقی. والعاطفة. ای الحرف العاطفة مطلقا سواء کانت
من الحروف العاطفة المذکورة اولا کثم واذا کانت فیها معنی غیر ما ذکر
ذکر من الشروط الفصیحة تقدیر ان بعدها ای ینتصب المضارع بها بتقدیر
ان اذا کان المعطوف علیه اسما صریحا. نحو اعجبنی ضربك زیدا وتشتم
او فتشتم او ثم تشتم فثم لیس من الحروف المذکورة وتقدیر ان
بعد الواو والفاء لیس مشروطا بالشروط المذکورة فیهما فقوله
والعاطفة اذا کان مرفوعا فهو معطوف علی اول المعدودات التی ینتصب
بتقدیر ان اعنی قوله حتی اذا کان مستقبلا او علی آخرها وهو او بشرط
معنی الی ان وقیل هو مجرور معطوف علی حتی فی قوله وبان مقدرة
بعد حتی وظاهر ان هذا وان کان ابعد بحسب اللفظ لکنه اقرب
بحسب المعنی لانه علی تقدیر الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذکر
کما ذکرنا یلزم ان یذکر فی التفصیل ما لم یکن فی الاجمال وان خص به
یلزم تخصیص الحکم به ولیس فی الواقع مخصوصا به کما سبق من
جریانه فی ثم ایضا ویرد علیه انه کان المناسب حینئذ ذکرها مقترن

مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا ويجوز اظهار ان
مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع الحق بها من اللام الزائدة نحو
اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان
تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام و
اعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان تظهر معها لتقلب
الفعل الى اسم صريح وهو المصدر واما لام الجحود فلما لم تدخل على
الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليها التي
بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو
والفاء فلانهما لما اقتضت نصب بعدهما للتنصيص على معنى الجمعية و
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا لاستكراه اللامين المتقاربين
ليبين لام كي ولام لا نحو جئتك لئلا تعلم واعلم ان ان قد
تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل النصب نحو
قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل النصب ذكره
الا ان هذا اللائق احفظ الوفا في رعاية النصب ولكن لم يتوكل

كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم
ولما ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احتراز عما استعمل
في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات
اي يجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والمجزوم بها فعلان وهي اي الكلمات التي هي الكلم المجازات ان ومهما
واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما ولا
بدونها فلا واين ومتى وما يجزمان المضارع سواء كان مع ما
اولا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما
واذا فلم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما
فلان معناه عموم الاحوال فانك اذا قلت كيفما تقرأ
اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية انت تقرأ انا ايضا اقرأ
عليها ومن المتعذر ان تقرأ قراءتين في جميع الاحوال
والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى
ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به
وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان
مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا

مع كيفما صح

ونفيه اي نفي المضارع فلا يبعد لو جعل الضمير لما هو اقرب اعني نفيا
ولما مثلها اي مثل لم في هذا التوجه والنفي ويختص اي لما بالاستغراق
اي باستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها
تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء النفع الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه
الندم افاد استمراره الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
اي يختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما
تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب لان ذلك لكونها فاصلة قوية
بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي
بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد
يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر
اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو قوله
ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا
النهي هي المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا

ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل
الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف وكلم المجازاة تدخل
على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا يخفى ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء
سببا للشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها
ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا
ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان شتمتني
اكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له
لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم
الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان
اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث
انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا

نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الشرط مضارعا
فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول كقولك ان اتاني
زيد اتيه او اتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي
نحو خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقوله بغير قد
اي لم يجئ بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصد
قت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الربط كقولك ان
اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه
كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء
وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا
كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن
حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان
الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه

كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان اثرت في تغيير المعنى حيث
خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه
وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن
عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء احد الماضي او المضارع
يعني المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقديرا كما تقول
ان اكرمتني فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك على كلا
التقديرين لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء
واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي
بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع
لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا مع
المفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان
معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيه
معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واذا اشترط الجملة الجزائية بالاسمية
لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه
بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اي فهم يقنطون وان المقدرة التي ينجزم بها المضارع كائنة

بتقدير ان انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان
تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لا تفعل
يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه اي ان
ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه اي ان
ان لم يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب
خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا
لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم فحينئذ
يقدر ان مع مضارع بعد هذه مما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوما وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء
لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فايدة يكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك الاشياء لها قدر
ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم نحو
اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام والمطلوب
فايدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ايضا تلك السببية فقدر
ان مع الفعل المحذوف اي المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء فقيل
ان تسلم تدخل الجنة وكذا لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل

الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت وبهذا امتنع
لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك
عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر
تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي
فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية ههنا اذا
قصدت السببية واما اذا لم يقصد فتمتنع الجزم قطعا بل يجب الرفع
اما بالصفة اي ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني فمن قرأ بالرفع اي وليا وارثا او بالحال ان لم يكن كذلك
كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول
الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر والمراد به
صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لا الامر لما اشتهر في
هذا النوع من الافعال اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر
في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في
اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا

وذكر البعض في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا
كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز
من المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل
المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة
احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة
المخاطب عن مثل مه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء مقتضي الاعراب وهو
حرف المضارعة لانه يشبه الاسم المتعقبة للاعراب انما هي بسببه وهو
في الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان
الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز
وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده
اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك فاسكن آخره وحده نحو اعد
تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هنا القسم لظهوره
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد
بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه واما

باب الافعال لا غير زدت الهمزة وصلا على ما بقي بعد حذف حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا
للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن
الخروج عن الكسر الى الضم على تقدير الكسر على تقدير الفتح فانه اذا قيل
بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول
من الرباعي اذا افعل فقيل بكسر التاء ومكسورة فيما سواه اي
سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه
لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول
ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال ما يكون بعد
الساكن ضمة واضرب مثال ما يكون بعده كسرة واعلم مثال
ما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة
لها همزة وصل زيدت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة اذ تلك بعينه فعل ما لم
يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافته الى الفاعل
اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه

ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون
ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان
الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غير
صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب
ودحرج واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج عن الضمة الى الكسرة
ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة اثقل وان كان غريبا
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج اثقل من الكسرة التي
الضمة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بما خف منه
ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج
لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء
نحو تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت عند خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لا
يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا علة عينه لئلا يفضي
الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل الاجوب ان يقال

معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد واما
خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل
منه كما ذكر وتبعية ذكر معتل العين من المبني للمفعول وان لم يكن
فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع
وقلب ما بدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
قيل وبيع وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي
شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو
الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا المو
ضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء
ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بلا اشمام نقل
وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثاله اي مثل

باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد. ما آخ
المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير
وانقيد. في مجئ اللغات الثلاث فيه اذ تير وقيد وفيهما قيل وبيع
لا تفاوت. دون اختير وانقيد. اذ ليس في ذلك مثل قيل وبيع
لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما اختير وانقود
بالياء والواو المكسورتين والقبل فيهما اذا سكن ما قبلهما
ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال
اختير وانقيد لغة واحدة. وان كان. اي الفعل الذي اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله. وهو حرف المضا
رعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويتدحرج ويدحرج. وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة. ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه الفا. ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويختار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
المتعدي وغير المتعدي. فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على
متعلق. اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل
الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاتصاف وفيها الى غير الفاعل

صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فا
لحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو
المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب
لا عكس تعقله الا به تعقل بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة
الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور
ممكن. وغير المتعدي بخلافه. اي بخلاف المتعدي يعني لا يتو
قف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد. فانه وان كان له
تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع النظر عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي
يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او تضعيف
العين نحو فرحت زيدا او بالمفاعلة نحو ماشيته او بباب الا
ستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به. والمتعدي
يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب. وهذا في الكلام كثير
والى اثنين. ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثا
نيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلاثة
كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا

قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول
اما الافعال الآخر وهو انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما هي
بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية
الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين
ايضا وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه
الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي حسبت
وظننت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون
تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان

ما انشأت هذه الجملة عنه حيث تكلمت بها واخبرت بها عن قيام
زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت
لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي
الافعال وتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي
جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها
ومن خصائصها وهي جمع خاصية وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر فلا تقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدأ وخبر محذوف وحذف المبتدأ او الخبر غير
قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا
هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة
على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن
هؤلا بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر ع لا تخلنا على غرائك انا

طال بها قد ورثت بنا الاعداء اى لا تخلنا جار عين فحذف جار
عين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى
وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد
منه فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانه
لا يحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما عند
قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه
صادقا ومنها اى من خصائص افعال القلوب جواز الا
لغاء اى ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو
زيد ظننت قائما او تأخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين
الصالحين لان يكونا مبتدأ او خبرا مع ضعف عملها
بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا
نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وحمله
الافعال على تقدير الغائها من معنى الظرف فمعنى زيد قائم

ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز
اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الا
عمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التأخير وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين
الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب
قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا
شك ان الغاءها في هذه الصور واجب ولم يعد افيد جوازه
المبنى عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني
معموليها او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة و
قوعه ومنها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق و
تعليقها وجوب ابطال عملها لفظا لا معنى بسبب وقوعها
قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما سيجي مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف اليها فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام
من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام الخ

لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت لزيد عندك ام عمرو
مثال التعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي
علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما علق ب
هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ
روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت
هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي
مفقودة الزوج بتجويزها تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم
علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوبة جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت
لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب
والثاني ان الالغاء ابطال الاعمال في اللفظ والمعنى والتعليق
ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي من خصايص

افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين بشيء واحد وانما قلنا
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتما
عهما بفعل دون اخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك
منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني و
شتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان
يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصدوا
تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت
نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغا
يرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضميرا
متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فا
علا ومفعولا به وعلى ما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني

لانهما نقيضان ووجد شيء محمولا عليه حمل النقيض وكذلك اجرى
رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جاز فيه من كون
فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني
للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وكقوله تعالى اراني اعصر خمرا
وبعضها اى بعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى
اخر قريب من معانيها الاول وهى اما العلم والظن بحيث يمكن
ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر
فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت احسب
وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء
من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى الابصار قريب من
علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة

ولما كان مراده ان لها معاني اخر قريب من معنى العلم والظن لم
يتعرض لعلمت بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت
لانها ليست بمعنى العلم والظن. الافعال الناقصة. انما
سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما
وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك
ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى المو
ضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من
طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها مو
ضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير
المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لاشتمالها
على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال
والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك
التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة مع
الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل

جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى المجموع الموضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للعرض لا لاصل الوضع ولا شك ان العرض من وضع الافعال
الناقصة هو التقرير المذكور لا الحدث بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حده
فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
التامة (وهي) اي الافعال الناقصة (كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك
ومافتئ) بالهمزة وقيل بالياء (ومابرح ومادام وليس) ولم يذكر
سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم بالتمر
هذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما
كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة
اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاء بمعنى صار
وفيها ضمير لما تقدم من النزارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر
ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في جاءت يعود اليها وانما

انثت باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناها اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى
قعدت كانها حربة اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير
قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب
فيه خلافا للفراء (تدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية)
المركبة من المبتدا والخبر (لاعطاء الخبر) اي لاجل اعطائها الخبر (حكم
معناها) اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد
غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناها اي اثر المترتب عليه كون
الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعطى زيد غني وما
معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال
وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال (الجزء الاول)
لكونه فاعلا (وتنصب الجزء الثاني) لشبهه بالمفعول به في توقف
الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة (لثبوت
خبرها لاسمها) ثبوتا (ماضيا) اي كائنا في الزمان الماضي دائما
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر (وبمعنى صار) عطف على قوله
لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار نحو ...

فبين عطف احد القسمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر
بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا
ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله الثبوت خبرها اي
كان تكون ناقصة وتكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها
خبر مفسر للضمير كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذي كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون
ناقصة اي كان تكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله
تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ الذي لا يدل
على المعنى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استغناء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد
عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعديته
بالى نحو صار زيد من بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل

آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا ثم
وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من
نعمة تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون
الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الا الصور ما مثل اصبح
زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد ضاربا فالمثال الاول
يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى
هذا القياس المثالان الاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح
وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الا
وقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح فدل وتاتي لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في
جميع النهار واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك اي في
جميع ليلة وبمعنى صار ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار
وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت
هنيئا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلا في حكم
العدم وكذا لم نذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة
التي هي واضحى وعاد وغدا وراح وبعد لم يعرض الافعال الاربعة

ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد
زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا
مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة البينة في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولهذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال
لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه
البارح لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي انفصل
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها
قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من
وقت يمكن ان يقبله عادة نحو ما زال زيد اميرا فاستمرار اما
رته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة عادة ولا يلزمها اي
الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كان معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال

الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداته عليها
لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه
لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار
المقصود منها وما دام للتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك ظرف زمان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد لها
من حصول كلام يفيد فايدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن
ثم اي من اجل انه للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه
وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل
اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد
فما دام لم يستغن ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فايدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي
فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي
في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل

اى تنفى مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما
تقول ليس زيد قايما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله مثله
وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
هذا عند سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة
كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه
فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها
نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به
نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كما فى المثال المذكور
وهى اى الافعال الناقصة فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها
اى على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم
اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لتصرفها وقسم
لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اى هذا القسم ما فى اوله كلمة
ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم
ما فى حيز النفى عليه لانه يقتضى التصدر واما اذا كانت مصدرية

فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وفى خلاف هذا الحكم
خلاف فان ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا
من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه عبارة المصنف لتعددهم فكان
لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه فى غير ما دام من الادوات
النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى خبر النفى بحسب المعنى وقسم مختلف فيه
ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الاختلاف
ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل جرى
وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون و
ابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى او لمنع
تقديم معمول النفى عليه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى
على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع
ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية
من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان افعال
المقاربة ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة
على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير

مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم
وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو اذ انك
تطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم عن ذلك الدنو لا
شراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو
الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذ وشروع في الخبر
بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في
الخبر بالمقدمات كما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل
على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي
اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء نحو عسى قال سيبويه
عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والاشفاق
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف

لا يتصرف فيها ونقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية لقوته
بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم
عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير
مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب
الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى
هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان في تشبيه بالمفعول وليس
بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء
الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فا
نتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء
في النفس وقال الشارح الرضي رحمه والذي ارى ان هذا اوجه
قريب ونقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد
بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول

فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما
استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فافهم فانها
منها فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير
قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي
تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى مقدم وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما وان
اعمل الثاني كان اسم عسى ما يستكن فيه ضمير زيد وخبره ان يخرج فهي
على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل
المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد
زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب بل الاولى
ان يكون وراءه فيحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته
لك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي وضع
الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر
لعلمك بامارته على الحصول للفاعل في الحال فعلى كاد

كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي للحال
وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن
خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي الكل واحد منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كا
لافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها
على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل يفيد اي نفي
كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا
نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول
ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
بانه يدل على زوال رسيس الهوى لكن تخطئتهم وتغيير قوله
لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطا
ؤه وما غير لتخطئتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا
يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت
ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفاء القرب

وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت
وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
المخطئ ذا الرمة وذو الرمة في تسليمه لتخطئته روي عن عنبسة
انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره
قال عنبسة حدثت بذلك ابي فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره
عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها. وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما
يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في
الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت
وجه التمسك والجواب عنه وفي دعوى الثانية بقول ذي الرمة
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب
رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد
كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه
القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر

اي الفراق
اي الاثر
اي العشق

وقرب ثبوته للفاعل وهو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى
اخذ في الفعل متعديا يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد
او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال تعالى وطفقا
يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي
اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل
استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان
يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك
زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض
النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى التقديرين فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لا الكلام

الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواماله لكن ينتقض
الحد بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلت عشرة فانه فعل وضع
لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد
ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من
مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب
اوليا وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل
الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين
وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع
ومجهول وما يثبت وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعل التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لما
بينهما لزم من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا
لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشغله اي
الطعام وما امقته الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع
بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او كالالوان

مجرد كما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل
صل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع معمولا له مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز
فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما
قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام المختصة بها
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب
جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال وقيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى با
حدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على
كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه
بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان

مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدا على
ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض
النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعده اى بعد ما الخبر
منها باب شر اهر ذا ناب موصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر
محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء
ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى اذ
كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو
ما ادريك ما يوم الدين واحسن بزيد فاعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم صار ذا لحم وبه اى مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير
عند سيبويه في افعل لان الفاعل والمجرور الاولى به اى مجروره مفعول عند
الاخفش احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء
زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه فيكون الهمزة حينئذ للتعدية نحو كان

ففيه اى في الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد اى اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال
المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع
اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها
لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعل على فعل
بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل وا
لثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان
العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشر
طهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد
الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء او لتصير معينا بذكر المخصوص بعده
ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطه

نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه
فرس غلام الرجل زيد او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او صاحب رجل زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب
المحل على التمييز مثل فنعما هي اى نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي
هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي
محذوفة لانه مخصوصة اى نعم الذي فعله هي اى الصدقات وقال سيبويه
والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء مفصلا فنعما هي نعم الشيء هي
هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل
المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد
يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اى المخصوص
مبتداء ما قبله اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره وثم لجمع هذه
الواقعة خبرا الى ضمير المبتداء لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتداء
محذوف وذلك مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتداء ونعم الرجل
مقدما عليه خبره واما خبر مبتداء محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه قيل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعني

۲۲۲

شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة الفاعل
او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين لشبههما الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس
مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعني الذين
كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم الشبهة مما لا يطابق
الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين
صفة للقوم وحذف المخصوص اى مثل القوم المكذبين مثلهم و
قد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة نحو قوله تعالى نعم العبد اى
ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن
وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها
اى من افعال المدح والذم حبذا وهو اى حب فعل ماض ركب
من حب الشيء اى صار حبيبا واصار محبوبا ومن ذا وفاعله اى فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حب ذا او فاعله لو ذا عما هو عليه في التثنية

ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريه
مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند ويعده اي بعد حبذا المخصوص في اعرابه اي اعراب المخصوص
خبرا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل
المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال
على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا
وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما
في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص
لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال عن الفاعل لا عن
المخصوص . الحرف ما دل على معنى في غيره . اي كلمة دلت على معنى حاصل
في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح
لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه . ومن ثم
اي من اجل انه يدل على معنى في غيره . احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره
الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة . او فعل . كذلك نحو قد ضرب
حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل . اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول

ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط منه الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان صريحا
مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر . وهي حروف الجر من والى
وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء حتى
يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوضوحهما وكذلك ذكر
الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها
ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من الحروف
الجارة تسامح . وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ
وخلا وعدا وحاشا . فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي
تليها تكون حرفا واسما والثلاثة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على
الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون
بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده

وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من
يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في
مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ التجاء اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء وتجيء من
للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الذي
هو الوثن استقام المعنى والتبعيض اي وتجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع
بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزايدة عطف على
للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن السند الممنوع بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من
في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض والتبيين اي قد كان
بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كأنه قال قائل هل كان
من مطر فاجاب قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية وهي
بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان
نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان في قلبي معنى الميل

منته اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأ
كلوا اموالكم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل
الى لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع تشبيهها
بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب
لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء
حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على
قليلا نحو قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء وهذه كما
في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان
يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي
مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكهما مع الفرس في الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج محل الاشتراء الفرس مطلقا بخلاف الالصاق

يستلزم المصاحبة دون العكس والمقابلة اي الافادة وقوع مجرورها
في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم
متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور
الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيّرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة
بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر
فالحروف الجارة كلها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره
اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد
وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا او
او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان
علة الشيء ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب

وربّ للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا اوجب لها صدر الكلام
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لو لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن
وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص الوجوب وهذا الذي ذكر من
التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير للتكثير كالحقيقة وفي التقليل
كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به
رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي
ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو
رب رجل كريم لقيته وتدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى
او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين
او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء

يلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بوجودها
على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زايدة فتدخل الاسم
نحو ربما ضربة بسيف صيقل آخره بين بصرى وطعنة نجلاء منه و
واوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس
بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كا
نت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قايمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون لها
معطوفا لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي
فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من جملتها اعني الباء لغير السوال يعني لا تدخل الواو
في السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني لانحطاط الواو
عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله تعالى او غيره فلا يقال وك لافعلن
بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لانحطاط رتبتها
عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وهو الظاهر لاصالته
والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير

السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة لانحطاطها عن رتبة الاصل
الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب
القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع
اي جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على
المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون
عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا
نحو بالله لافعلن وبالله اخبرني وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بك
لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو
بالرحمن لافعلن كذا فيهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد
بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وعدمه لمكان التنافي ويتلقى
اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا
فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن
كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية
الاسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا القوم فيه وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما
قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد

ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين ا
جزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه
اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ ليس الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي
لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزوال عن الشيء الثاني
ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين
وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو
من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه
نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء
على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة و
تختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
استغناء عنه بمثل ونحوه وقد دخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت

خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم
ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فيهما للابتداء في الزمان الماضي
يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت
او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا
سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايته مذ سنة كذا اذ لا يشترط
ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان مبتدأ مسافرتي او
عدم رؤيتي كما هو تلك السنة وامتد الى الان والظرفية عطف على الابتداء
اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر
الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي
اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو
ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا
الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما
يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا
وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها
ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني

القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا انتصب يكون افعالا
الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى
الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها باحرف المشبهة بالفعل على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنهم ما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة الا بصيغة جمع الكثرة
لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انها اذا خلطت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت
ولعل اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة التي تقع لها اي لهذه
الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام
الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه و
الاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس
باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فلا بد لها من تعلقها بشيء اخر حتى يتم كلاما ولانها
لو وقعت في صدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما
حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة

لان مجرد الانشاء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة
على الافصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما
وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ
يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان
يكون دخولها على ما هو صالح للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افادت ما افادت
بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها
اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها
عليهما في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور
وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل فوجب الفتح
في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء
اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت
ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا
جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت بعد الاسم الموصول صلة
لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا قائم

بوجوب كون الفاعل مفردا او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو
كرهت ان زيدا شاعر بوجوب كون المفعول مفردا او حال كونها
مبتدأة نحو عندي انك فاضل بوجوب كونه المبتدأ مفردا او
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم بوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا
الامتناعية لانها اي انّ بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ
مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
عليه نحو لولا ان معاديك رغمت اي لولا رغمت ان معاديك ولولا
انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانها
اي انّ بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في تقدير ان اي تقدير المفرد
وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير
جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع جملتها
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فانه كان
المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف

مع جملتها صح

قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة
فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة
بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر اي اذا
عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة
المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثاني وكما قيل
معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه يليق بخدمته فعلى هذا
اي همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهازم جمع لهزمة عظم ناتي
في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او
مع ما حواليهما تغليبا وشبهه ما يجيء عطف على اذا انه عبد القفا
الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد فيه كثير من
النحو فمن جملة شباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان
جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولي
تعين الكسر لان اول المقول اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص ليس من جنس المقول وان جعلت
ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الا
قوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها

لا ما هو من جنس المعقول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة جاز في اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل
الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو و علمت
ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا لكن
مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فيصح ان يرفع
المعطوف على اسمه حملا على محله دون المفتوحة فانه لم يجز العطف على
محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها وتشترط
في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل
المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا
وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف
عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث
انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع
العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل فلا فا

للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان
عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه
فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم
ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا
يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان
المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان
في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم
يظهر عمل ان في اسمه لكونه مبنيا فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانها
لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز باعتبار
محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول
ما خرج زيد ولكن عمروا خارج وبكر ولا يجوز في ساير الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها
فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى
الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون

المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر
اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها
اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا
لطعامك آكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لكن فيها [illegible]
يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام
كره ذلك واختار والتقديم ان دخولها اللام ترجيحا للعامل على
ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما
ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام ان
في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التضعيف
وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز
اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها
مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها
عليها هو الاصل [illegible] واللام على كل التقدير
لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة وان النافية مثل

ان زيد لقائم وان زيدا لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه
مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال
لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة
على فعل من الافعال المبتداء اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولهما عليهما
فاذا فات ذلك الشرط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضى المبتدأ
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان
نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اى في تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على
الفعل ما هو متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلهما متمسكين بقول ان عرما الله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير الشان مقدرا
والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع

في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشأن حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشأن خبرا لها فيكون عاملا في المبتداء والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون
عاملا وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة المخففة على
الجملة الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية داخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل
اللغة اعمالها في المظهر في السعة كقولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المظهر
فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل
وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها معوضة
مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل وان ليس للانسان
الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين كقوله علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف

يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم
هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة
ولتكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو اولا يرون ان
لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا لتكون كالعوض من النون المحذوفة
فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل
منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان كان امرا يعنى به الاتقان فهي
المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل
المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي كانت
وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها وان الاصل عدم التركيب وفي مذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل
على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر
وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن
المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه حقان لكنه على الاستعمال الغير
الافصح كما عرفت وان لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشأن مقدر عندهم

كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعود ما الضمير لعدم الداعي
اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة
ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا
ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو
زيد حاضر لكن عمرا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن المشابهة وشابهت الفعل لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه ووقع
التنبيه على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها
لها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له
شاهدا ويجوز معها مفردة ومخففة الواو وهي اما للعطف الجمل

٢٣٠

على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى غير الممكن
نحو الا ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه
كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت
واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائي يقول ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان
رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف
اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف
كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول و
شذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد ابو زيد شاهدا
في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار
منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص
في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فاتى به حكاية على ما كان

عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في
الاحوال الثلاثة بالياء ولعل مراد المحشي بما ذكر من الثاء ويلائم ان هذا الباب
يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاء ولي
بعد ما جزم بوجود لجرها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه
سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة
وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان
ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب اليه بعض حضر الى ان بل التي بعدها
مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط عما قبلها
وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها
موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان
يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع منها ان يكون لا لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو
اي حصل الفعل الذي من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو
للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم بهذا الترتيب منها

وجودا او عدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم
فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف
من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتغير
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية
او انتهاء للفعل المتعلق بالكل ودال انتهاء الفعل اليه على شموله جميع
اجزائه الكل نحو مات الكل حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين
احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه وعدم اشتراط ذلك
في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني
زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان
يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء
وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا
المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان

في بعض الاوقات على عكس ذلك مع هذا يصح ان يقال قدم الحاج
حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل في جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد
ذلك العموم نحو نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم
لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا
انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فلا يحمل حتى ان تكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا
كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معانيها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية
وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لاتحاد الاجزاء
في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود من اخر المعنيين
هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه
جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقة او حكما ليشمل المجاز ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو
واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين والامور حال كون ذلك الاحد منهما اي غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل جوزتها وتطع منهما اخا او
كغوزا الكل من الامرين لان مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل

والعموم مستفاد من وقوع احد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او
وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها
اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الاخر
يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستو
يين عند المتكلم لطلب التعيين منه اي طلب ومن ثمه اي من اجل ان
ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمروا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا
ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا
رايت ام عمروا احسن وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام
عمروا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة انه
انه وجد في بعض نسخ كافية المقروة على المص وعليه خطه
هكذا ايليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمه
ضعف ارايت زيدا ام عمروا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله
عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا
لا يكون ضعيفا وبالجملة فكلام المص هنا لا يخلو عن اضطراب والتحقيق ما نقل
عن سيبويه وايضا من ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي

جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لكن السؤال بها
دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة
بها اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فالصحيح
جوابها بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاء
اولا وقد يجاب بتعيين كل منهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم وجود
احدهما فالمتبادر اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا
على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما
آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر ولا يخلو عن
سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف
قوله ولذا كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على
طريق اللف والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في ان الثاني الكلام
بعدها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي القطعة التي اراها
لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن خبرها
ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء
اي بل اهي شاء واما استفهام كقولك كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو وهو لقصد الاضراب عن الاستفهام الاول الى استفهام آخر

واما تسمية المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني
اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما
ثم يعطف المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر
ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء
على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو
ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما
من الحروف العاطفة والاصح انها تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها
الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما التي تقع على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية
لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو
ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين
من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف
عليه عن المعطوف فالحكم انما للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا
عمرو فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن
المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو وكلمة

محكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس
لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء
ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب
عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف
اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى
انها لاثبات الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم المنفي عنه فمعنى جاءني زيد بل عمرو
بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة
للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي
نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة للنفي اي
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي اي
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء و
جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف
التنبيه الا واما وها يتصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء
ما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد

قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى
لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا
وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا
لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا
البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصل
كامل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة
القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء و
اجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان
معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة
لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام
زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في
جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضعه بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد

من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد بلى لمن قال ليس
لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقريره
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي
المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في
جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
اي انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما
تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء
لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
لما ذكره المص ويليها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر الفعل
فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح
وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او
وان للمخبر قد اتاك زيد ولم ياتك ابن قد اتى او لم يات وجاء للتصديق
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وتجيء بعد الاستفهام ايضا

اي نعم

اي علمي

في قول ابن عمر تبغي على المحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي
نعم اللقاء شفاء للمحب مجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من
كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها
زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان
لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي
تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها
مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا
ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت
زيدا وقلت اي زيادتها ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما
ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما
نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم

المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
نحو ظبية تعطو او ويوما توافينا بوجه مقسم الى ناضر السلم على تقدير رواية
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج
اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو فاما
ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا
اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمروا
اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما
الاجلين قضيت فقيل باقيها كلها نكرة والمجرور بدل منها ولا اي
نكلمهم لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو لا جاءني زيد ولا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية
نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت
زيادته لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة وقيل لا اقسم بهذا البلد والسر
في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فتزاد لكن
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقول الشاعر
في بير لا حور سرى وما شعر اي في بير حور والحور الهلكة جمع حائر اي

ما لك من جار اي ما لك ومن والباء واللام تقدم ذكرها اشتمالا
على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها هنا ان التفسير اي
نهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله او الجملة
كما تقول قطع رزقه اي مات وان هي اي ان مختصة بما
في معنى القول اي الجملة تقع في معنى القول تفسر المظروف في الظرف
غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى
القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح
القول موردا معناه نحو قوله تعالى فناديناه ان يا ابراهيم فقوله
ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو
قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت
اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول
به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي اشتراط
مع القول وسين تفسير الماء في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح
القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي
هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة

المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولى اي ما وان
المفتوحة للفعلية اي الجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني
ان ضربت اي ضربك واختصاصهما بالمصدرية بالفعلية انما هو عند
سيبويه وجوز غيره بعد ما الاسمية قال الشيخ الرضي رح وهو الحق
وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما
الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية
خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى
كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي
هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه
نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدر
الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا حروف التحضيض
هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لان لها
على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام
من ذلك النوع ويليها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو

هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه بمعناه واذا دخلت على الماضي التو
بيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه
ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى
للتحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع قد وهي
بها لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد
فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى
في الماضي المثبت التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير
قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلوة فمعناها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد
لمن لا يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف
تنفيس للتقليل اي يضاف التحقيق في الاغلب التقليل نحو
ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن التقليل نحو
قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل

بالقسم نحو فو الله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرف الاستفهام
الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما في حيزهما لدلالتهما على
احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد
قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
فعلا او اسما بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل
زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت
على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال فاذا رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها
تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار
استعمالها في مواقع الاستعمال اكثر من التصرف في هل تقول
ازيدا ضربته بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل
زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك بان
تستعمل الهمزة لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار ولا تقول هل
تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف وما يحسنه
لان اصله اشرعت بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف

في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد
الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي
الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل مع ام
المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها
للاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال آخر بام المقدرة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك
عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها
فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر
الكلام كما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه
يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضربني
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني

حذر بك ايضا فيه وقد يستعمل لو في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في
الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في
الماضي بحصول المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعا
رف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
لو هنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان
لو لانتفاء الاول وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى لو
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان معنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر
بحسب الواقع فلا يتصور هناك الاستدلال فانك اذا قلت لو جئتني
لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء لانتفاء الاكرام

كيف وكلا الانتفاءين معلوم له وان انتفاء الاول وما هو
انتفاء الثاني بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى
انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء بربط
ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان ا
ستمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف
لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلتزم ان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر في
ان الشرطية او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله
انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد
وانتم مرفوعان بانهما فاعلا الفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر
اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل
صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفاعل والفعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي من اجل
لزوم الفعل بعدهما قيل لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا
بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو
والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل
وانطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في
موضع يليق ان تقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد

ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كا
لعوض لان الفعل المقدر لا بدله من عذر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض
عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ
فليس شيء منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض فهذا
اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره فان كان
جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم اي الجامد خبرا
لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موقع الخبر كقوله تعالى ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعل
في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان
التكلم بالكلام فيصح ذكر في لكونه ظرف زمان واحترز عن
توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم
لزمه المضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده فعلا ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى

٢٤٠

فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه بل وللشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال
للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان
يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا
والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا
على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط
وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لآتينك وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة
الى اشتراط المعنى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب
اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالشرط
باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فهو كل

من المثالين يتضح من حيث المعنى انه اختلاف بين اعتباريه بخلاف
المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية
كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال الثانى على الاول لكنه
اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللذين
على شرطهما من حيث مثالاهما وتقدير القسم كالملفوظ به او مقدرة
كالملفوظ فى صدر الكلام فيلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم والله لئن
اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
لكان الجزم بحذف النون اولى به اى لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اى لتفصيل ما اجمله المتكلم فى الذكر نحو
قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فا
عرضت عنه او اجمله فى الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرينة
وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة
فى اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى

بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين
على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكن يقدر يعنى واما الذين
ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات الحكم
بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء فى جوابها وسببية الاول للثانى والتزم
حذف فعلها الذى هو الشرط وعوض بينها اى بين اما وبين فائها
الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها او حيز اما لكن
حيز الفاء حيزها ايضا سواء كان ذلك الجزء مبتداء نحو اما زيد فمنطلق
او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق اى التعويض
بينهما مطلقا غير مقيد بحال لتجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم
تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد وهو اى ما وقع
بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف ان جاز عمله مطلقا اى
معموليته مطلقة غير مقيدة بحال لتجويز التقديم وعدمه مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من
شئ واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا تلزم

توالی حرفا الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى
واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم الا
قيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جايز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم
الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والا اى
وان لم يكن جايز التقديم مع قطع النظر عن الفاء لمانع
آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل
فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط
المحذوف وهذا القائل مخير بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر
وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا كقولنا
زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين
اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني فمهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق

اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد
فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد
منطلق بصيغة الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل
الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة
الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول للفعل
المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا جواز اما زيد فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم
جوازهما بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون المتوسط بين اما وفائها
منصوبا لظهور احتمال كونها مرفوعة لكثرتها حرف الردع كلا
للردع والزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا اى ردعا
لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجيب الى ذلك وقد جاء
اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون
لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع
المخاطب عما تقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان

بمعنى حقق ايضا لما فهموا ان من المقصود به تحقيق مضمون الجملة

كالمقصود ربان فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التأنيث الساكنة

لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول

الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لما لم يسم فاعله

وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم

الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء

ما لحقه وبحركة تلك على اعراب ما لحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته

به فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير

اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اى الحاق

تاء التأنيث مخير فيه على الحرف والايصال وهذه المسئلة قد

تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام

المؤنث وهاهنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق

علامة التثنية والجمعين اى الجمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان

وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى

هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه

قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة

غاية الظهور واذا اتفقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار

قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول

الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي

هذا ما قاله النحاة ولا امنع من جعل هذه الحروف ضماير وابدال

الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال ما عرف في بدل الكل

من الكل ويكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون

الجزء منهما التنوين في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا

فسمى ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث

وعروضه كما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه

المصدر حدثا وهو في الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها

فلا يضرها الحركة العارضة مثل علو الاولى وهي ساقطة

بنون مثل لدن ولم يكن واخواتها في خطها تتبع حركة

الآخر اى اخر الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا

توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل

تتبع الآخر لان المتبادر من متابعة الآخر لحوقها به من غير

تخلل شيء وهاهنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين

فان قلت فآخر الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة

قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم

ليشمل تنوين الترنم في الفعل لان التاكيد الفعل مخرج
نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو
يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها
لها في الوجود تطفل العارض والمعروض وليس نون انطلق
تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم اشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور
معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت
السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل للتمكن والتنكير معا فان قول التنوين في رجل
يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر
الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى
اذا واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة

لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ح وساعتئذ وعامئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل
قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما
يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها
ما يقابل النون عن ذلك فزيد التنوين في آخره لتقابله و
توهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امراءة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت
للعلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس تنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير
اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة
لانه معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق
اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يتسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب
حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع
وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا

بل واقعا كما يتغنى احد من اصحاب الغناء لان محل التغني به
انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الا
بيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القوافي
المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته
واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف
حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق
التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروى هذا البيت الاول وحصل
باشباع فتحتها الالف وعوض عن الالف عند التغني با
لنون واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول
الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روى القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني

بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن
ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجا
وز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن
حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول
اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان
معناه الترنم كما ان حرف التهجي موضوع لغرض التركيب
لا بازاء معنى من المعاني فمن عد تنوين الترنم من اقسام
الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع
تساهل وتسامح واما التنوين الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن
مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر
مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الالف ابن وكذلك قولهم هذا فلان
بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة

لغير العلم او كان مضافا اي غير علم العلم نحو جاءني رجل ابن
زيد وزيد ابن عالم لم تحذف التنوين من اللفظ والف
ابن من الخط لعلة الاعمال ويعلم من قولهم موصوفا انه لا
يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان
يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع
ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت
لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد
قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير
الف التثنية نحو اضربانّ والف الجمع اي الالف الفاصل بين
نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنانّ فانها
تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون
التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو
اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهي نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو
والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة

(margin: نحو هذه ابنة عاصم)

وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب
دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلّت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما
يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت
القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكر
هوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من
غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له
وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما
عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون
التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه
بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا
ينتقض المقصود من قبيله وما قبلها اي ما قبل نون التا
كيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لتشغل

الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم تحتفظ
في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة تحذف
الياء لما مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
او تشبع الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير
المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث
الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك
المذكور يشتمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله
وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ تنبيه
لئلا يتوهم الاشتباه عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف
لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع
ثلث نونات مثل اللبات ولا تدخلهما اي التثنية
وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين
على غير حده خلافا ليونس فانه يجيز التقاء الساكنين
على غير حده ويجعل مغتفرا كما في الوقف وبيس على حده
عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة

في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز
اي واو جمع المذكر [redacted] وياء المخاطبة كالمنفصل اي
كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما
ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر
عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع
المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع بارز
وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا
امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصل
نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرتها مع
المنفصلة تقول اخشينّ كاخشي الرجل فان لم يكن اي
الضمير البارز وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ونعني بها

وارموا واخشوا واما المؤنث
نحو اغزي وارمي
واخشي
صح

الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد اللام
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمه اي لاجل
انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز
كالمنفصل قيل هل ترينا في هل ترى كما يقال تريان
هذا امثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح
مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون
الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في مثل اخشوا
القوم هذا امثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين
في في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما تقول لم ترا الناس
هذا امثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على
هل ترين لا على ترين اي ومن ثمه قيل اغزون برد الواو
المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في
اغزوا بحذف الواو ~~والمحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية~~ المضموم
ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع
الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز
كالمتصل كما اشير اليه والنون والنون المخففة

اي لالتقاء الساكنين المذكور بعدها وفي بعض النسخ
للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن
حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي
بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والاصل
الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك
التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل
الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف
على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم ضم او كسر ما قبلها
كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة
كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت
اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت
عليهما حذفت النون ورددت المحذوف
وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد
ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل
والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية باتباع

بالتقاء اثره على ماليس بلازم. والمخففة المفتوح
ما قبلها يقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
لتشبيهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو ضبت
خيرا لله واصابني خير وختم لي بخير. اللهم اجعل
خاتمة امورنا خيرا. ولا تلحق بنا من تبعة سرورنا
خيرا. واجعل نونات تعايضنا خفيفة كانت
او ثقيلة في مواقف الندامة. منقلبة بالف ادا.
عبوديتك على نهج الاستقامة. وصلى الله
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات
كافية. وعن مضرق اسقام الجهالات شافية.
وعلى اله واصحابه. وعلى من تبعهم من زمرة
احبابه. قد استراح من كد الانتهاض
لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض.
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي. وفقه الله سبحانه
في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالعة الا
عواض والاعراض. ضحوة السبت الحادي عشر

من رمضان المعظم. قدره المنتظم في سلك ال
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام
وقد اقترن بزمان تسويد هذه
بزمان تسويد المص رحمه الله
ولم تقترن بزمانه وذلك في
عشر الاخير من رمضان المعظم
قدره في شهور سنة
تسع وثلثين
وتسعمائة

تمت هذه النسخة الشريفة المباركة بعون الملك الوهاب
عن يد عبيد الضعيف حسن بن حسين في ولاية قسطنطينية في وقت
الضحى في اواسط جمادى الآخر في يوم الجمعة غفر
الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه ولجميع المسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات افضل حاجتي
بحرمة جميع الانبياء والاولياء وعلى عباد الله الصالحين اجمعين

برحمتك يا ارحم الراحمين

بالتقائه اثره على ما ليس بلازم ۞ والمخففة المفتوح
ما قبلها يقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
لتشبيهها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها
يقلب الفا واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت
خيرا الهم واصابني خير وختم لي بخير ۞ اللهم اجعل
خاتمة امورنا خيرا ۞ ولا تلحق بنا من تبعة سرورنا
خيرا ۞ واجعل نونات تعابيرنا خفيفة كانت
او ثقيلة في مواقف الندامة ۞ منقلبة بالف اداء
عبوديتك على نهج الاستقامة ۞ وصلى الله
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات
كافية ۞ وعن مضرة السقام الجهالات شافية
وعلى اله واصحابه ۞ وعلى من تبعهم من زمرة
احبابه ۞ قد استراح من كد الانتهاض
لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض ۞
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي ۞ وفقه الله سبحانه
في وظايف عبوديته للاعراض عن مطالعة الا
عواض والاعراض ۞ ضحوة السبت الحادي عشر

من رمضان المعظم ۞ قدره المنتظم ۞ في سلك ال
شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام

وقد اقترن بزمان تسويدي هذه
بزمان تسويد المص رحمه الله
ولم تقترن بزمانه وذلك في
عشر الاخير من رمضان المعظم
قدره في شهور سنة
تسع وثلثين
وثمانمائة

تمت هذه النسخة الشريفة المباركة بعون الملك الوهاب
على يد عبد الضعيف حسن بن حسين في ولاية قسطنطينية في وقت
الضحى في اواسط جماذى الآخر في يوم الجمعة غفر
الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه ولجميع المسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم والاموات افض حاجتي
بحرمة جميع الانبياء والاولياء وعلى عباد الله الصالحين اجمعين

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Kısmı	Fatih
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	4963